جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

سياسة إدارة الازمات الاقتصادية

دراسة تقييمية للتطور الوظيفي لدور الدولة-

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم

تخصص: اقتصاد التنمية

من إعداد الطالب

قداري احمد

تحت إشراف

أ.الدكتور: بن سعيد محمد

لجنة المناقشة

أ/د.صالح أليلس	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ/د. بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
أ/.د . شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	مناقشا
د. بن الضب علي	أستاذ محاضر– أ –	المركز الجامعي عين تموشنت	مناقشا
د. ناصور عبد القادر	أستاذ محاضر — أ–	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
د . قدال زين الدين	أستاذ محاضر — أ –	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

قائمة الجداول و الاشكال

اولا : قائمة الجداول

الجدول رقم 01 : نتائج اكبر البنوك الامريكية خلال الفصل الثالث 2008/2007: 168

الجدول 02: عدد البنوك المفلسة في الولايات المتحدة الامريكية 169

الجدول 03: خسائر الاصول المرتبطة بأزمة الرهن العقاري الثانوي 169

الجدول 04: معدل الناتج المحلي الاجمالي في بعض الاقتصادات المتقدمة خلال 2008..... 171

الجدول 05: معدل الناتج المحلي الاجمالي في بعض الاقتصادات المتقدمة خلال 2008 173

الجدول رقم 06:انتاج السيارات في الدول المتقدمة G7 176

الجدول رقم07: مؤشرات الاقتصاد اليوناني 2001-2011. 181

الجدول رقم 08: معدلات البطالة في الجزائر خلال 2009-2015. 183

الجدول رقم 09: معدل العمالة على حسب القطاعات خلال الفترة 2009-2014..... 184

الجدول رقم 10: معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2014. 185

الجدول رقم 11: النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009-2014. 186

الجدول رقم 12: معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال 2010-2014. 187

الجدول رقم 13: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية خلال2009-2014. 187

الجدول رقم (14) يبين المديونية الخارجية في الجزائر 188

الجدول رقم (15) يبين الصادرات السلعية. 189

الجدول رقم(16) يبين الواردات السلعية..... 190

الجدول رقم (17) الميزان التجاري الجزائري 190

الجدول رقم (18) يبين الحساب الرأسمالي والمالي خلال الفترة 2009-2014..... 191

الجدول رقم (19)يبين الميزان الكلي للفترة 2009-2014. 191

الجدول رقم (20) يبين سعر صرف العملة الوطنية (الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي) 192

الجدول رقم 21: نفقات التسيير خلال 2009-2014 193

الجدول رقم 22: نفقات التجهيز خلال 2009-2014. 194
الجدول رقم 23: الإيرادات العامة خلال 2009-2014. 194
الجدول رقم 24: عجز الميزانية العامة خلال2009-2014. 195
الجدول رقم 25: نصيب البترول الخام من الصادرات الجزائرية..... 196
الجدول رقم 26: الإيرادات البترولية والناتج المحلي الإجمالي 197
الجدول رقم 27: الجباية البترولية في الجزائر خلال (2009-2014)..... 199
الجدول رقم 28: تطور الصادرات الجزائرية خلال 2009-2016..... 203
الجدول رقم 29: الناتج الزراعي في الجزائر خلال2005، 2010، 2013، 2014، 2015. . 204

ثانسا : قائمة الاشكال

الشكل رقم 1 : يبين تطور اسعار العقار في الولايات المتحدة الامريكية 166
الشكل رقم 02: نسب التخلي عن العقارات في الولايات المتحدة الامريكية خلال الازمة..... 167
الشكل رقم 03: حجم سوق سندات الرهن العقاري الامريكي 167
الشكل رقم 4:تطور معدل البطالة للولايات المتحدة الامريكية ومجموعة من الدول..... 174

الملخص

لقد عرف الفكر الاقتصادي اراء مختلفة بين مؤيد لتدخل الدولة وبين رافض لها ،لكن ماعرفه العالم من أزمات مالية واقتصادية أحدث تناقضات كبيرة داخل البيت الرأسمالية، والتي تنادي بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،حيث ان مواجهة الأزمة لن يكون الا من خلال تدخل الدولة، وهذا ماحدث فعلا خلال أزمة 2008 ، اذ تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الأزمة بفرض إجراءات معينة على الرغم من أنها دولة تنتهج النظام الرأسمالي.

يبقى تدخل الدولة اجراء نسبي و غير كاف لمواجهة الازمة وماعرفته الجزائر خلال 2014 وعلى الرغم من السياسات الاقتصادية المنتهجة ،غير ان معالم الازمة تبقى قائمة

الكلمات المفتاحية: تدخل الدولة ،الازمة المالية ،السياسة المالية ،السياسة النقدية ،الاستقرار الاقتصادي .

Résumé :

La pensée économique à connu des différents opinions entre ceux qui sont pour l'intervention de l'état et ceux qui sont contre cette idée ; le monde a connu des crises financières et économiques qui ont fait des grandes contradictions au sein de la maison capitaliste, cette dernière qui exige la non- intervention de l'état dans l'activité économique mais pour faire face à la crise, l'intervention de l'état est indispensable et c'est ça ce qui s'est passé réellement lors de la crise 2008 quand le gouvernement américain s'est intervenu en imposant certains mesures malgré que c'est un pays capitaliste . l'intervention de l'état reste relative et insuffisante pour faire face aux crises et c'est le cas pour l'Algérie , en 2014 malgré les politiques économiques adoptés mais les effets de la crise restent apparus.

Mot clés : l'intervention de l'état- la crise financière- la politique financière-la politique monétaire- la stabilité économique

Abstract

Economic thought has known a different views between supporters of state intervention and opponents of its intervention. But the economic and financial crisis that the world witnessed caused a great contradiction within the capitalist house, which is basically claiming for the need of non-interference of the state in economic activity. Accordingly, it becomes very obvious that facing that crisis can't be happened except through the state intervention. And this is what actually happened during the global financial crisis of 2008. Where the USA intervened to embrace the crisis, through imposing certain procedures, taking into account that it is a capitalist country.

However, The state intervention is considered as a relative and insufficient procedure to face the crisis. And this what the Algerian crisis proved in 2014. Despite the economic policies that were adopted, but the features of the crisis still remain.

Keywords: State intervention, financial crisis, financial policy, monetary policy, economic stability.

إهداء

إليكما يا والديّ

يا من زرعتما لنحصد

وشقيتما لنرتاح

وسهرتما لننام

فأفنيتما العمر في تربيتنا وتعليمنا ،

جزاكما عنا خير الجزاء.

أبي وأمي

الى الاخوة و الاخوات

وعمال مكتبة التوحيد – تيارت

الى الزوجة .

الشكر

قد يقف المرء عاجزا على رد الجميل لذوي الفضل وقد لا تطاوعه أساليب التعبير ليعبر عن معاني الشكر و التقدير ، الشكر لله أولا وأخيرا ،ومن باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله

نتوجه بالشكر الجزيل و وافر الامتنان والعرفان لمن ساعدنا من قريب أو بعيد لانجاز هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف الاستاذ الدكتور بن سعيد محمد الذي لم يبخل علينا بنصاحه وبإرشاداته.

وشكر خاص إلى السادة أعضاء اللجنة المناقشة على ما تحملوه من عناء و مشقة بغية مناقشة هذه الرسالة .

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبرالحديث عن وظائف الدولة في القيام بتحسين الاداء الاقتصادي من اعقد الامور ،ولكي يكون هذا الاداء الايجابي ينبغي الاحاطة بمفهوم الدولة ،فهي تخضع للتحديد الناتج عن التطور الذي تعرفه الحياة الانسانية ،فالالحاح الى ضرورة وجود الدولة من اجل تنظيم المجتمعات سياسيا ،اجتماعيا واقتصاديا هو في حقيقة الامر ضرورة اولية ،لكن الاهتمام بالجانب الاقتصادي يعتبر محل جدل بين مختلف المذاهب الاقتصادية المختلفة .

فموضوع دور الدولة في الاقتصاد وفي ظل التغيرات الراهنة قد عرف جدلا كبيرا على المستوى الدولي ،حيث ان دور الدولة في تفعيل الحياة الاقتصادية يعد من اهم النقاط التي عرفها الفكر الاقتصادي حيث انقسمت الاراء بين مؤيد للتدخل الدولة وبين معارض لتدخل الدولة، فبعد انهيار المعسكرالاشتراكي انخفض معدل مناصري الراي الذي ينادي بضرورة تدخل الدولة .

فمع ظهورالازمات والتقلبات و الركود الذي عرفه النظام الراسماليوالدي كان من الصعب التكهن بها حيث باتت ظاهرة اقتصادية شائكة تثير القلق، ويرجع ذلك الى اللاستقراربالاضافة الى سرعة انتقال الازمة من دولة الى اخرى .

ولعل من اهم ما يواجه الاقتصاد العالمي هو احد اعنف الازمات المالية التي عرفها تاريخ البشرية ،والتي كانت في2008 ،حيث عرف في البداية الاقتصاد الامريكي هزة ضخمة مست الاستقرارالمالي والاقتصادي وانتشر وبائها الى جميع دول العالم ،وكذلك تاثرت الدول النامية بهذه الازمة حيث تعتبر جزءا لا يتجزا من الاقتصاد العالمي .

تعرف الازمات الاقتصادية على انها الاضطراب الشديد لاقتصاد الدولة ،والذي يتطلب منها التدخل لكي تتقضى على هذه الازمة او تحد من مخاطرها ، والواقع ان تدخل الدولة يختلف من بلد الى اخر حيث انه كان للحكومة دورا بارزا في الدول المتقدمة اذ من خلاله تعمل الدولة على علاج الاختلالات التي يمكن ان تواجهها .

والقضية الجوهرية تكمن في اعتبار ان مدى قدرة الدولة على مواجهة الازمة لا يكون في حجمها وانما في وظائفها ووسائلها .

ولعل من اهم الادوار التي يمكن ان تساهم في استقرار الاقتصاد الى حد ما ،هو بناء راس مال بشري اذ يعتبر هذا الاخير محط اهتمام مختلف الانظمة الاقتصادية في مواجهتها للازمة .

تعتبر العولمة المالية من خلال سبلها المختلفة في تحديد العالم على شكل قرية واحدة ،وذلك من خلال تحجيم المسافات بين دول العالم ،وذلك بفضل التدفق الرهيب لتكنولوجيا الاعلام والاتصال ،وعلى الرغم من ان العولمة المالية شكلت اضطرابا رهيبا عبر مختلف الازمنة ،ومن خلال هذا ظهرالكثير من الجدل لكن معظم المنظمات الدولية تناشد على ضرورة الاندماج في المنظومة المالية الدولية وهذا ما جعل من الضروري على هذه البلدان وضع الاطر الكفيلة في التعايش مع التحرير مع وضع وسائل الوقاية لتجنب الوقوع في الاثار السلبية المحتملة الوقوع .

يعتبر بناء المؤسسات الملائمة من اهم الاعمال المنوطة بالدولة ،وذلك من اجل الحد من خطورة الوقوع في الازمات وكذا من اجل مراقبة وتصحيح الاداء الحكومي ،وتشتمل هذه المؤسسات على العديد من الاجهزة المنظمة والمراقبة للأداءالاقتصادي ،ومن هذه المؤسسات نجد البنوك المركزية مثلا التي تركز في مجملها على تفصيل السياسات النقدية من اجل مجابهة مختلف المشاكل الاقتصادية التي يمكن ان تشكل ازمة اقتصادية ،وهذا من خلال تحدي أساليب ومؤشرات لتبيان معايير الانذار المبكر الذي تستخدمه الدولة للتنبؤ بوقوع الازمة وكذا استخدام حزمة من السياسات الاقتصادية المختلفة سوآءا كانت مالية ،نقدية أو تجارية .

إشكالية البحث:

من خلال هذا كله يمكن طرح التساؤل هو كيف يمكن للدولة أن تواجه الأزمات الاقتصادية وماهي الأساليب المستخدمة للتنبؤ بالأزمةوكيف يتم معالجتها ؟

التساؤلاتالفرعية:

1-كيف يمكن قياس دور الدولة في النشاط الاقتصادي ؟

2-كيف يمكن مجابهة الازمات المالية المختلفة ؟

3-ماهي المعايير المثلى لاستخدام السياسات الاقتصادية المختلفة ؟

4-كيف تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من معالجة الاختلالات الناتجة عن الازمة المالية ؟

5-ماهي السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في مواجهتها لازمة 2014.

ومن اجل الاجابة على هذه التساؤلات تم اقتراح مجموعة من الفرضيات :

1-تدخل الدولة هو الاجراء الايجابي الذي يمكن من خلاله الدولة ان تتفادى الازمة

2-اقتصاد السوق هو العامل الرئيسي وراء وقوع الازمات الاقتصادية .

3-العولمة المالية هي احد اهم الاسباب وراء ظهور وتدويل الازمة .

أهمية الموضوع :

تظهر أهمية الموضوع في اعتبار تدخل الدولة في مواجهة الازمة من المواضيع المهمة و التي احدثت شرخا كبيرا في الساحة الاقتصادية العالمية تراوح بين مؤيد ورافض .

وتعد من بين اهم المواضيع التي تساهم في تقييم دور الدولة في الوصول الى الاهداف المرجوة ،فالازمة التي عرفتها الولايات المتحدة الامريكية شهدت تناقضات كبيرة حيث تسبب النظام الراسمالي الذي يدعو الى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،في حين انها وفي ارضالواقع تتدخل الدولة لمواجهة الازمة مستخدمة بذلك حزمة من السياسات الاقتصادية المختلفة .

كذلك بالنسبة للازمة الهيكلية التي تمس الاقتصاد الجزائريو التي تحتاج في حقيقة الامر الى سياسات صارمة و استعجالية لمنع تفاقم الازمة وهذا منخلال انتهاج سياسات مالية ،نقدية وتجارية .

نظرا لما يلعبه الاستقرار الاقتصادي من اهمية بالغة في وصول الدولة الى اهدافها الاقتصادية والاجتماعية لكن وقوع الدولة في ازمات بمختلف انواعها يؤثر سلبا على استقراريه الاقتصاد ،ولهذا فان الازمات ودور الدولة في مواجهة هذه الازمات ومجابهتها تعد من بين اهم المواضيع التي تساهم في تقييم دور الدولة في الوصول الى الاهداف المرجوة.

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة الى معرفة مدى قدرة الدولة بمختلف اجهزتها ومختلفة الانظمة الاقتصادية على مواجهة الازمات الاقتصادية والتنبؤ بوقوعها ،وذلك باستخدام اساليب واجهزة للإنذار المبكر ومن هنا معرفة التناقضات التي يشكلها النظام النظام الرأسمالي الذي ينادي بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ثم فيما بعد يفرض تدخل الدولة لمواجهة الازمة المالية والاقتصادية .

أسباب اختيار الموضوع :

لعلنا نجد الكثير من الاسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع ومن بينها ‘

-يعتبر هذا الموضوع حديث ،حيث تهتم الكثير من الدول في معالجة الازمة والعمل على وضع حلول لهذه الازمة ،وهذا باستخدام العديد من الوسائل ،وكذا البحث في الاطر التي تدعم جهاز الانذار المبكر الذي يهدف الى تفادي الوقوع في الازمة .

-السعي نحو الوصول الى حلول جذرية للمشاكل الاقتصادية التي تسببت في وقوع ازمات،فما تعاني منه الجزائر وكذا مختلف دول العالم جعلنا نفكر في حلول قد تنهي حياة هذه الازمات او على الاقل تقلل من حدتها .

-معرفة خبايا الاقتصاد ومايمكن ان يتضمنه من مشاكل التي تعترض الاقتصاد العالمي ،حيث انه لا يمكن ان يتحرك العالم بدون اقتصاد مستقر .

منهج البحث :

يستلزم ولدراسة هذه الاطروحة استخدام المنهج الوصفي ،وهذا من اجل وصف نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكذا الازمة المالية والاقتصادية ،والعلاقة الموجودة بين المتغيريين ،ثم بعد ذلك ننتقل الى المنهج الاستنباطي وذلك من اجل ترصد مايحدث في الاقتصاد العالمي من ازمات وكيفية استخدام السبل والسياسات لمواجهتها ،فما شهدته الولايات المتحدة الامريكية 2008،اعتبر على انه ازمة طاحنة مست الاقتصاد العالمي ،حيث تم تحليل جملة من البيانات و الاحصاءات والتي تم من خلالها معرفة حدة الازمة والاسباب التي ادت الى ظهورها وبذلك يمكن اقتراح الاجراءات والسياسات التي يمكن ان تعالح الازمة عبر مختلف الازمة سواءا على المستوى القصير ،المتوسط او الطويل .

الى جانب ذلك فقد اعتمدنا الطريقة التاريخية ايضا ،حيث تم سرد جملة من الازمات عبر محطات فكرية اقتصادية مختلفة ابتداءا من ازمة 1929 وصولا الى ازمة 2014 التي مست الاقتصادات النفطية عامة والجزائر خاصة ،حيث اختلفت كل ازمة عن الاخرى ،فالاسبابالتي عرفتها مثلا ازمة 1929 تختلف عن الازمة التي عرفتها الولايات المتحدة الامريكية في 2008،وبالتالي فطرق معالجة الازمات تختلف بدورها فيمابينها .

متغيرات الدراسة :

اشتملت الدراسة على متغيرين ،متغير مستقل ومتغير تابع ،اما المتغير المستقل فيتمثل في السياسات التي تتبعها الدولة ونطاق تدخل الدولة اما المتغير التابع فيتمثل في الازمات المالية والاقتصادية ،حيث ان الارتباط بين المتغيرين عرف تناقضات من خلال الفكر الاقتصادي ، حيث ان النظام الراسمالي الذي يعرف على انه مرتع للازمات والذي في حقيقة الامر ينادي بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، غير ان هذه الايديولوجيه اصبحت لا ترافق النظام الراسمالي ،بل بات هذا الاخير يدعو الى ضرورة تدخل الدولة في مواجهة الازمات المالية والاقتصادية .

ومن هنا نريد ان نتوصل الى تبعية استخدام السياسات الاقتصادية المختلفة لوضع سد حصين لمواجهة وتفادي مختلف الازمات المالية والاقتصادية.

حدود الدراسة :

اشتملت الدراسة على حدود مكانية وحدود زمانية ،اما الحدود المكانية فركزت على الازمات التي عرفتها الدول المتقدمة كالازمة المالية العالمية–ازمة الرهن العقاري –2008 وكذا ازمة اليونان وكذا الازمة التي عرفتها الدول النفطية عامة والجزائر خاصة والتي نتجت عن الانخفاض بالحاد في اسعار البترول .

اما الحدود الزمانية فقد انقسمت الى شطرين ، اما الشطر الاول فتضمن فترة ماقبل الازمة 2014 .حيث امتدت الفترة من 2009–2014 ،امّاالشطرالتاني فتصمن فترة مابعد الازمة 2014–2016.

صعوبات الدراسة:

لا يمكن لاي دراسة ان تخلو من عراقيل وحواجز فقد واجهنا و من خلال هذه الدراسة على مجموعة من المشاكل :

–صعوبة في ضبط الموضوع في اعتباره عالميا وكان من الصعب التحكم فيه .

–تضارب في البيانات والاحصاءات الرسمية ،وبالتالي كان لزاما علينا ان نختار احدى الاحصاءات .

–صعوبة في ترجمة الاحصاءات بما يتوافق مع الواقع الفعلي ،حيث كان من الصعب ترصد الاسباب التي ادت الى ضهور مختلف الازمات .

الدراسات السابقة:

1-درواسي مسعود ،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 رسالة الدكتوراه جامعة الجزائر 2005-2006 حيث خلص هذا العمل الى جملة من النتائج '

-يمكن اعتبار السياسة المالية على انها تشتمل على دور مهم وفعال في اقتصادات الدول ،حيث اصبحت ضمن سياسات الدولة من اجل توجيه الاقتصاد والاشراف عليه .

-تعد الايرادات العامة للدولة وكذا الانفاق العام من الاساليب الفعالة التي تستخدم في تحسين الاقتصادي والاجتماعي ،وذلك من خلال الاستخدام الامثل لموارد الدولة وكذا التاثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية من عمالة ودخل ومستوى العام للاسعار .

2-نادية عقون، العولمة الاقتصادية والازمات المالية الوقاية والعلاج ،دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية رسالة الدكتوراه جامعة باتنة 2012-2013 حيث خلصت هذه الدراسة الى جمله من النقاط

-كشفت الازمة المالية العالمية على اوضاع كثيرة تدعو الى الفشل في قواعد الحوكمة ،حيث تتنتج على عدم القدرة على تقدير المخاطر بطريقة صحيحة .

-يمكن اعتبار العدوى المالية من الضواهر المعاصرة التي تواجه ادارة الازمات المالية في اي دولة كانت .

3-مقال للباحث عقبة عبد اللاوي واخرون بعنوان تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الازمات المالية والاقتصادية ،دراسة تحليلية لبعض الازمات المالية والاقتصادية للفترة 1929-2008 ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد 05-ديسمبر 2016 ،حيث خلصت هذه الدراسة الى اعتبار ان المعالجات التي تعتمدها الدول منخلال حزمة من السياسات المالية والنقدية ،وهي في حقيقة الامر غير قادرة على مجابهة الاسباب الفعلية للازمة ،حيث ان النتائج الوخيمة تستمر لفترة طويلة .

4- الازمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من اثارها ،دراسة حالة ازمة جنوب شرق اسيا، للباحثة نسيمة أوكيل، رسالة دكتوراه خلال سنة 2008/2007 حيث ركزت على العولمة المالية والاقتصادية واثارها في تدويل الازمة والحديث على حزمة من السياسات التي يمكن من خلالها مواجهة الازمات، غير انها هذه الدراسة لم تتطرق الى كيفية التعامل مع الازمة في الدول الغربية مثل اوربا وامريكا .

5-مقال بعنوان الازمة المالية العالمية ، التنبؤ بالأزمة فرص الاستثمار المتاحة في ضلها والحلول الممكنة لمواجهتها للباحث فريد كورتل خلال سنة 2009 حيث ركز هذا الاخير على اساليب التنبؤ لوقوع الازمة وذلك من اجل تفاديها مستقبلا ، غير انه اغفل الضرورة الحتمية لتدخل الدولة وكذا الاساليب المستخدمة في مواجهتها .

6-آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الازمات الازمات المالية الدولية دراسة حالة للازمة المالية العالمية رسالة دكتوراه للطالب ودان بوعبد الله لسنة 2014جامعة تلمسان حيث ركزت هذه الدراسة على اليات الخروج من الازمة ،و اختلفت عن الدراسات السابقة في الحديث عن صندوق النقد الدولى ومدى قدرته على مواجهة الازمة وعدم الحديث عن السياسات الاقتصادية المختلفةحيث تصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج .

-يمكن اعتبار الانظمة المالية والنقدية على انها صالحة لفترة معينة ،حيث انه ينبغي اعادة النظر في هذه الانظمة من فترة الى اخرى ،وذلك على حسب الظروف السائدة في كل مرحلة .

تعد الازمة المالية عبارة عن انهيار تام للنظام المالي وبكل مايحتويه ،حيث تحدث صدمات عنيفة تؤثر بصفة كليه اوجزئية على مختلف العناصر المالية من حجم اصدار ،اجمالي القروض والودائع وغيرها .

7-سياسة إدارة الأزمات الاقتصادية ،دراسة تقييمية للتطور الوظيفي لدور الدولة للباحث قداري احمد حيث ركز على مختلف العوامل التي تؤدي الى الازمة المالية والاقتصادية والعمل على إظهار مختلف اساليب الانذار المبكر الكفيلة بالتنبؤ بالأزمة ،غير ان هذه الدراسة اختلفت عن سابقاتها في اعتبارها قد ركزت عن السياسة الجبائية ، النقدية والتجارية كأسس رئيسية للمواجهة الازمة .

-وتم التوصل إلى أن معالجة الأزمة تختلف من اقتصاد إلى آخر وتبني السياسات الاقتصادية المختلفة لن يكون إلا بعد معرفة مدى التوافق فيما بين هذه السياسات والطبيعة الاقتصادية للدولة.

-أيضا ينبغي وقبل الاستنجاد بهذه السياسات معرفة هيكلها، فلا يمكن أن نلجأ إلى سياسة مالية تعتمد في معظمها على الجباية البترولية .

-التركيز على ما يمكن أن تقدمه السياسة المالية من استقراراقتصادي وليس التركيز على الجانب المالي بدرجة رئيسية في الحفاظ على توازن الميزانية.

محتوى الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى اربعة فصول نحيث كان الفصل الاول بعنوان نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي نحيث قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث ،فكان المبحث الاول بعنوان تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، اما المبحث الثاني فكان بعنوان قياس تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،والمبحث الثالث كان بعنوان اسس تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

اما الفصل الثاني فكان بعنوان الازمات المالية حيث قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث ،فكان المبحث الاول بعنوان الاطار النظري للازمات المالية ن اما المبحث الثاني فكان بعنوان اسباب الازمة المالية والعدوى المالية ن اما المبحث الثالث فتحدث عن ادارة الازمات والتنبؤ بها .

اما بالنسبة للفصل الثالث فكان بعنوان اثر الازمات على اقتصاديات الدول ،حيث قسم الفصل الى ثلاث مباحث ،فكان المبحث الاول بعنوان السياسة المالية في مواجهة الازمات الاقتصادية ، اما المبحث الثاني الثاني فتحدث عن السياسة النقدية في مواجهة الازمات الاقتصادية ، اما المبحث الثالث فتحدث عن السياسة التجارية في مواجهة الازمات الاقتصادية .

اما الفصل الرابع والاخير فكان عن الازمة الاقتصادية في الجزائر والاساليب المستخدمة لمواجهتها ن حيث قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث ،حيث كان المبحث الاول بعنوان العولمة المالية ن اما المبحث الثاني فتحدث عن ازمة الرهن العقاري وطرق مواجهتها اما المبحث الثالث فتعرض الى الازمة الاقتصادية 2014 في الجزائر .

الفصل الأول

نطاق تدخل الدولة
في النشاط الاقتصادي

تمهيد

لقد حدد آدم سميث نظريته من خلال توازن الأسواق عن طريق فكرة اليد الخفية، حيث انه كل ماذهب الأفراد نحو تحقيق المصلحة الشخصية كلما ترتب ذلك عن تحقيق مصلحة المجتمع، ويعتبر اي تدخل للدولة من شانه ان يعرقل النشاط الاقتصادي ومن هنا يبقى دورها منحصرا في الحفاظ على النظام العام وحماية الافراد وممتلكاتهم وذلك وفقا للمقولة –دعه يعمل دعه يمر –.

لقد عرف موضوع تدخل الدولة تطورا فكريا ،حيث نجد اراء مؤيدة للتدخل الواسع للدولة، اذ من خلاله ينبغي على الدولة ان تتدخل في النشاط الاقتصادي ، لا يمكن للسوق ان تحدد النشاط الاقتصادي اذ ومن خلال هذه النظرة يمكن للدولة ان تحدد السعر والكمية .

وهناك ايضا آراء مؤيدة للتدخل الضيق للدولة حيث لا يمكن للدولة ان تتدخل في النشاط الاقتصادي الا في اضيق الحدود.

المبحث الأول: تطور الدولة في النشاط الاقتصادي

تعد الدولة من بين حزبين المفاهيم النادرة في الفكر المعاصر والتي تتناقض حولها وجهات النظر حيث أخفقت المدارس الفكرية في الوصول إلى صياغة نظرية تحظى بالفهم والقبول[1]

المطلب الأول: مفهوم الدولة

1-الدولة عبارة عن مصطلح سياسي يشير إلى دلالة ذات معنى واسع، فهو يوضح المفارقة بين المجتمع والدولة والحكومة [2]

أ-المجتمع: هو مجموعة من الأفراد تعيش على إقليم معين تقوم بينهما علاقات متبادلة تنطلق على أساس التعاون وتنظيم العمل، فالمجتمع لا يشتمل على مجموعة الأفراد فقط وإنما يتضمن أيضا مجموع العلاقات التي تقوم فيما بينهم.

ب- الدولة: تعتبر شكلا من أشكال التنظيم، حيث يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة. وهو تنظيم ظهر مع بداية تناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

ج-الحكومة: فهي السلطة التي تمارس وظائف الدولة في مجتمع معني، فهي تتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

2-يتداخل مفهوم الدولة مع مفاهيم أخرى كالمجتمع والسلطة والحكومة والأمة القومية، فأما المجتمع فسابق على الدولة وهو الشرط الأساسي لنشوئها فبدونه لا وجود للدولة. وعلى الرغم من أن وجود السلطة أمر ضروري لكل مجتمع إلا أنه لا يعني أن نكون هذه السلطة هي الدولة، فلقد شهدت المجتمعات القديمة السلطة دون الدولة، والسلطة وجدت للتنظيم الحياة الاجتماعية ووضع حد أدنى أو أقصى من قواعد العمل

[1]-حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي الوراق للنشر والتوزيع.ط1. 2007، ص15.

[2]-درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004 أطروحة الدوكتوراه، كلية العلوم الاقتصادي، وعلوم النشر جامعة الجزائر 2005-2006.ص39.

لسير المجتمع في حين أن الحكومة هي ذلك الجهاز التنفيذي، وهي تنوب عن الدولة في تنفيذ سياساتها ووظائفها، أما الأمة فقد اعتبرت مبرراً لوجود الدولة[1]

3-الدولة هي عبارة عن واقعة اجتماعية، فهي عبارة عن بنيان اجتماعي قام من خلال ظروف موضوعية تفاعل الافراد معها، ثم صاغوها بعد ذلك بالهيئات التي تعرف اليوم بالدولة وهي أيضا ليست ظاهرة مادية وإنما هي بنيان أقامه التفكير الانساني لغرض التنظيم الاجتماعي، ومن هنا فهي مبنية على أسس عقلانية وقانونية، فالدولة إذاً هي جزء من المجتمع تنبثق منه وتتخذ لها مكانة عالية لكي تقوم بدور تنظيمي له، وإنما ما أصبح لها كيان متميزا أخذت بتعزيز مركزها عن طريق ممارستها للسلطة[2]

4-الدولة المعاصرة هي الشكل الحديث للسلطة السياسية في المجتمعات المعاصرة، ونجد جذورها في الأفكار السائدة في القرنين السادس عشر والسابع عشر في أوروبا، حيث جاءت الثورة الصناعية والاقتصاد الرأسمالي فأخذا وجودها بهذا الشكل الحديث[3]

وتتميز هذه الدولة المعاصرة عن المؤسسات السياسية الأخرى بأهدافها والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، فأما بالنسبة لأهداف الدولة المعاصرة فتتمثل أساسا في حفظ الأمن والاستقرار لأبنائها وإقامة العدل، وفيما بعد تم إضافة تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، أما عن وسائلها فتتمثل بشكل رئيسي في القهر المنظم عن طريق استخدام القوانين المستندة إلى القوة المادية لأجهزة السلطة، أما الحدود الاقليمية فيعني من ناحية، بحيث تصنع لها الحرية داخل هذه الحدود.[4]

5-الدولة هي عبارة عن نتاج اجتماعي، اتضح من خلال عملية تحول المجتمع إلى مجتمع سياسي ذي سلطة منظمة، فهي نتيجة لتطور الحياة الاجتماعية، ومن هنا يمكن القول أن الدولة هي ظاهرة تاريخية لم توجد في كل مراحل التطور البشري.[5]

---

[1]-حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 15.16.

[2]-صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الارشاد، بغداد 1973 ص ص 95-96

[3]-حازم الببيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة ، 1998 ص ص 16-17

[4]-حاتم الببيلاوي، مرجع نفسه ص 17

[5]-مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص36

6-يعرفها ماركس وانجلز في كتاب المادية التاريخية على أنها آلة لصيانة سيادة طبقة على طبقة أخرى" حيث لم تكن موجودة وهي نتاج التطور التاريخي[1]

7-هي دولة ديمقراطية تسمو فيها الارادة الشعبية التكون المحدد في اختيار من يحكم ومن يقرر ومن يتسرع ومن يحاسب ولذلك فهي تميل لإرادة الأغلبية وتحترم حقوق الاقليمية.[2]

المطلب الثاني: دور الدولة في المذاهب الفكرية.

إنّ تطور الدولة في النشاط الاقتصادي مر بتطورات عديدة منذ بداية القرن السادس عشر، ولقد كان هذا التطور تجسيداً للأفكار والمذاهب الاقتصادية التي عايشت تلك الفترة.[3]

أولاً: دور الدولة عند الاغريق

احتلت أراء أفلاطون في مجال تنظيم الدولة والتي كانت برأيه مطابقة لأصل المدينة أهمية كبيرة، وكانت تتميز بأنها صغيرة نسبيا وأن جميع المسائل الاقتصادية وغير الاقتصادية فيها تنظم وتدار بدقة مؤكدا على ضرورة التدخل المباشر للدولة لتمنع الفقر المدفع والتراء الفاحش، لأن كل منها يؤثر على الانتاج والمنتج[4]

ثانيا: دور الدولة عند التجاريين

ابتداءاً من القرن السادس إلى غاية القرن الثامن عشر سادت العديد من الأفكار الاقتصادية شكلت مجموعة من السياسات الاقتصادية المتبعة خلال تلك الفترة سميت بالتجارية، ولقد اعتبرت هذه السياسة تمثيلاً فعلياً للنظام الاقتصادي الذي كان سائدا في كل من انجلترا، فرنسا اسبانيا، البرتغال وبروسيا وأجزاء من إيطاليا وروسيا خلال القرن السادس عشر والسابع عشرة وحتى منتصف القرن الثامن عشر،

[1]-بوناري زهير، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياساتها المالية أبحاث اقتصادية وادارية، العدد التاسع، جوان 2011 ص109.

[2]-أحمد بو عشرين الأنصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغرب الاسلامي دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسية،2014 ص21.

[3]-سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية 2008 ص17.

[4]-عبد الرحمان يسرى تطور الفكر الاقتصادي جامعة الاسكندرية 1994 ص19.

وابان تلك الفترة ظهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة منتظمة، وذلك من أجل تحقيق القوة الاقتصادية للدولة، حيث أن القوة السياسية للدولة دائما مرهونة بالقوة الاقتصادية لها. أما قوتها الاقتصادية تقاس بما تمتلكه الدولة من معادن نفسية[1] وأيضا زيادة القوة الاقتصادية للدولة تعتمد على زيادة السكان، أيضا ينبغي الاهتمام بالتجارة الخارجية، لأن الفائض الذي يتكون منها يزيد من ثراء الدولة، كذلك فإن التجارة والصناعة لهما أكثر أهمية للاقتصاد القومي من الزراعة[2] ومن أجل تحقيق هدف التجاريين وذلك من خلال تحقيق هدف أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، بات لزاما من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مبرراً لعدد من الأسباب.

أ-تكوين فائض في الميزان التجاري: اوضح forbomis أن الميزان التجاري يتطلب أن تكون قيمة الصادرات السلعية للدولة أكبر من قيمة وارداتها السلعية، وكلها زاد الفرق الموجب زاد ما تمتلكه من معادن نفيسة.

ب)-توفير مستلزمات الانتاج الزراعي اللازمة للقطاع الصناعي وبأسعار رخيسة، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الانتاج في القطاع الصناعي، وبذلك تزداد القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية والداخلية.

ج)-تدخل الدولة في القطاع الصناعي وذلك تدعيمه وتشجيعه على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية ويكون ذلك من خلال:

-تقديم إعانات نقدية مباشرة أو غير مباشرة للصناعات.

-منع تصدير العدد و الالآت الى الخارج [3]

ثالثا: تدخل الدولة عند الفيزوقراط

-يعتبر الطبيعيون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مرفوضا إلا في الحدود الضيقة، ولعل من أهم ما جعل الطبيعيون يدعون إلى ذلك هو أن أحوال المزارعين ساءت في فرنسا بسبب انخفاض دخولهم، وذلك

[1]-سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره ص17

[2]-عبد الرحمان سيرى، تطور الفكر الاقتصادي مرجع سبق ذكره ص19.

[3]-سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مرجع سبق ذكره ص19.

من خلال سياسة التجاريين التي كانت تدعو إلى جعل اثمان السلع الزراعية منخفضة كتشجيع الصناعة[1]

كانت فلسفة الطبيعيين تقوم على أن هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي وتسيره بانتظام، ومن ثم طالبوا بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض كما لا تتعارض مع مصلحة الجماعة[2]

-اشتملت المدرسة الطبيعية ومن خلال تدخل الدولة على مجموعة من المبادئ أهمها:

1-عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود معينة والتي تسمح بحماية الأفراد، وهنا يترجم دور الدولة في القيام بوظائف الأمن والدفاع والعدالة والمرافق العامة.

2-إن عدم تدخل في النشاط الاقتصادي يسمح بظهور المنافسة الحرة في الأسواق والتي تكون قادرة على تحقيق ما يسمى بالثمن العادل.

3-إن الأعمال والأنشطة المنتجة هي الأنشطة المتصلة بالطبيعة، ومن ثم فإن النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد المنتج الذي يمكن أن يحقق نابجا صافياً، أما الأعمال الأخرى فلا يمكن اعتباره أنشطة منتجة، بل هي أنشطة عقيمة.

إذن فالمدرسة الطبيعية تصبو إلى ترك الأفراد يقومون بأعمالهم الحرة دون قيود أو حواجز، وذلك من خلال احترام الدولة للملكية الفردية كحق مقدس، وقد كان شعار الطبيعيين "دعه يعمل دعه" يمر لصاحبها فاست كورين.[3]

ولهذا ينبغي على الدولة أن تعمل جاهدة على إلغاء كافة الحواجز التي قد تعيق حرية النشاط الاقتصادي للأفراد، ويجب عليها أيضا أن تعمل على تحقيق المشروعات العامة كالطرف والقنوات وغيرها[4]

---

[1]-أحمد بديع بليح: محاضرات في الاقتصاد المالي، مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة 1982 ص21.

[2]-أحمد بديع بليح، مرجع سبق ذكره، ص190.

[3]-فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مدخل للدراسات الاقتصادية دار النشر المغربية الدار البيضاء ص102.

-أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة، ص124.

[4]Barry charck ,PolitcalEconomyAcomparatureApprochpublishes p106.

رابعا: تدخل الدولة عند الكلاسيك

لقد أصر التقليديون على أن الحكومة الأفضل هي التي تسيطر على القليل من الأنشطة[1]

لقد قامت المدرسة الكلاسيكية بتأييد أراء المدرسة الطبيعية بشأن الحرية الاقتصادية الكاملة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أن تصرفات الفرد الاقتصادية من أجل تحقيق المصلحة الفردية سوف تؤدي لا محالة إلى تحقيق المصلحة العامة، وهذا ما أسماه آدم سميث باليد الحقية والتي تسعى توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن.

لقد حصر الكلاسيك وظائف الدولة فيما يلي:[2]

أ-حماية المجتمع من العدوان الخارجي

ب-توفير الأمن الداخلي والزام الأفراد باحترام التعاقدات

ج-القيام بالمشروعات التي ليس بمقدور الأفراد القيام بها

-ومن هذا فقد اعتقد الكلاسيك بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي، وهذا ناتج عن تأثير أفكار المدرسة الطبيعية، ويرى الكلاسيك بأن مهمة الاقتصادين انما تنحصر في البحث عن هذه القوانين[3].

خامسا: تدخل الدولة عند النيوكلاسيك:

لقد أبدت المدرسة النيكولاسيكية معارضتها لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية متفقة مع المدرسة الكلاسيكية في ذلك، غير أنها لم تمانع قيام الدولة بدورها في بعض الأمور الاقتصادية وذلك من أجل تحسين أداء الأسواق في توزيع الموارد الاقتصادية وذلك من أجل تحسين أداء الأسواق في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة كفرض الضرائب وإعانة بعض القطاعات.

ومبرر التقليدين الجدد في تدخل الدولة في بعض المسائل الاقتصادية كان من خلال علاج اخفاقات السوق ومن بين هذه الاخفاقات نجد:

[1]-Barry Clarck, Political Economy a Comparative Approach, p106

[2]-حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي قديما وحديثا ومعاصراً، دار الفكر العربي مصر 1994 ص 1014.

[3]-مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي ط2، دار وائل للنشر الأردن 2011 ص120.

-الافتقار إلى المنافسة الكاملة

-عدم الاستقرار

-عدم العدالة

-الآثار الاجتماعية غير المرغوبة

-نجم على الأزمة الهيكلة الحادة التي شهدتها الدولة الرأسمالية في بداية السبعينات في القرن العشرين تحولا كبيرا في أفكار التقليدين الجدد على يد مدرسة شيكاقو التي قادها ميلدون فريدمان ومدرسة جانب العرض التي قادها لافر.

فقد أرجعت كافة الأزمات والمشكلات التي عانت منها الاقتصادات الرأسمالية إلى التدخل الحكومي، ففي اعتقاد التقليديون الجدد فإن الدولة مطالبة برفع يدها على الشؤون الاقتصادية، وبهذا فإن التقليديون الجدد يطالبون بنفس ما طالب به التقليديون وهي أن تكون الدول حارسة ولا تتدخل في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود[1]

سادسا: تدخل الدولة والمحافظين[2]

تشتمل وجهة نظر المحافظين في كون حكومة قوية قادرة على قمع أي اعتداء، لكن ينبغي على هذه الدولة أن لا تتدخل في المجال الاقتصادي إلا في الحدود الضيقة، ويرى المحافظون أن تهديد الشخص يتم خلال تقييده بفرض سياسة معينة ودور الحكومة بكون في الآتي:

-الحفاظ على الأخلاق

-الحفاظ على الثقافة

[1]-أحمد رشاد موسى، دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع ، 1999، ص4.

[2]-عبد الستار عبد الحميد سلمي، حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي يفصل اقتصاد السوق، مجلة مصر المعاصلرة، ص368.

وهذا التدخل الذي ينسب إلى الحكومة يمكن أن يساهم في تحسين سلوكيات الأفراد، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى رفع معدلات التنمية بدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود وهذا ما يؤدي إلى ظهور مجتمع قويتشوبه به السلطة لأن المجتمع يحكم نفسه بنفسه.

يرى المحافظون أن مشكلة المجتمع الرأسمالي طغت عليه الثروة وتناسى القيم والأخلاق، وهذا ما أدى إلى ظهور الصراع وفقدان الشعور بالانتماء، وبهذا يتعين على الحكومة أن تبين برامج تهدف إلى حماية الأفراد والمجتمع من هذه المشكلات[1]

يستخلص من ذلك إلى أن المحافظين يقرون بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في الحدود الضيقة بل أن الدور الرئيسي للدولة يقتصر على الحفاظ على الأخلاق والثقافة في المجتمع وقمع الرذيلة.

سابعا: الاشتراكية وتدخل الدولة

كان ينادى الفكر الاشتراكي بتعظيم دور الدولة حيث ومن خلال هذا الفكر فإنه يتعين على الدولة أن تمتلك غالبية أو كل موارد المجتمع ووسائل انتاجه، إذ أن الملكية الجماعية هي النوع السائد على هذا الفكر، مع وجود ملكية خاصة لكن في نطاق ضيق، وعلى الدولة أن تشرف على عملية توزيع الناتج الوطن بين عناصر الانتاج وبين أفراد المجتمع.[2]

اعتبرت الاشتراكية على أنها نظام اقتصادي اجتماعي يتميز بالملكية الجماعية لوسائل الانتاج وغياب استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وأن الانتاج الجماعي يخضع للتخطيط على نطاق المجتمع بأسره، وبدلاً من يكون هدف الانتاج هو الربح لمالكي وسائل الانتاج، فإن الهدف هنا تلبيه حاجات الناس وانهاء الاستغلال.

لقد اعتمد الفكر الاشتراكي أسلوب الانتاج الاشتراكي في المجال الاقتصادي أما المجال الاجتماعي فقد عرف انعدام التناحرات الطبقية.

---

[1]-Barryclarck ,opcit, pp117,119

[2]-سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مرجع سبق ذكره ص28.

من خلال ذلك فقد هاجم ماركس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي رغم اهتمامه واعتماده في تحليلاته الاقتصادية على بعض النظريات والطروحات الكلاسيكية.[1]

ثامنا: الفكر الاسلامي وتدخل الدولة

لقد قام الإسلامبإقرار الحرية الاقتصادية المقيدة، وذلك من خلال الملكية الفردية، وهذا ما تميل إليه النفس البشرية، والتي تتفق أيضا مع مصلحة الجماعة باغراء الفرد، وتحفيزه على تنمية الحياة من خلال بذل أقصى طاقاته، ماينبغي أن تتوافق مصالح الفرد مع مصالح الجماعة.[2]

فالإسلام يقر بحرية التملك في الانتاج والاستهلاك وغيرها، لكن بقرض ذلك وجود قيود التي تضمن مصلحه للفرد بحد ذاته ودون المساس أيضا مع مصلحة الجماعة، غير أن الحرية الاقتصادية التامة تنشر الفوضى والمال ما هو إلا أمانة في يد الإنسان، وينبغي عليه الحفاظ على هذا المال من خلال الالتزام ببعض النقاط:[3]

1)-مراعاة من جاء به الاسلام من حلال وحرام: فلا يمكن للفرد أن يبذر

2)-الالتزام بالواجبات الشرعية: الالتزام بواجب النفقة على الزوجة والأبوين الفقيرين والأبناء وعلى الأهل الأقرب والأقرب.

3)-التصرف بالمال بما لا يؤذي الناس: هناك ما يسمى بالحرية المنضبطة الموجهة، حيث أن الانسان يتمتع بالحرية مادام أنه ينفع ولا يضر.

غير أن هذا التدخل بالدولة في الاقتصاد الاسلامي يفرض صور أو طرق للتدخل:[4]

---

[1]-مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ص ص 167، 168.

[2]-محمد عبد المطلب أحمد، النظام الاقتصادي في الاسلام دراسات في الاسلام، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، العدد السابع والأربعين، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر القاهرة، مصر، ص33.

[3]-اسماعيل علوى، عادل مياح، الحرية الاقتصادية وتخل الدولة في النشاط الاقتصادي من المنظور الاسلامي، ط، بدون تاريخ، ص05.

[4]-منصور آمال: ندخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، المتلقي الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، واقع ورهانات 24/23/فيفري 2011،جامعة غرداية ، ص16،17

أ-دور الدولة في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية ضهر تدخل الدولة من خلال إلغاء أشكال التمويل المبنية على الأسس الربوية، وإشرافها على تنظيم المعاملات التجارية والتي منعت محاولات الاحتكار.

ب-دور الدولة في استخدام الموارد وتوزيع الثروات والمداخيل: لقد تم من خلال الدولة الإسلامية العمل على تجسيد القواعد التي ترشد عملية استخدام الموارد، حيث هيأت المناخ الملائم للاستخدام الرشيد للموارد المادية عن طريق التأكد على حرية التملك وحفظ الأموال الخاصة والعامة.

ت-دور الدولة في ضمان حيوية الحركية الاقتصادية: لم توصف الدولة الإسلامية على أنها دولة حارسة وإنما عرفت أيضا على أنها دولة متدخلة، حيث ساهمت في تشييد القاعدة الاقتصادية، وحاولت تنويع مصادر الإيرادات من أجل مواجهة النفقات العامة، واعتمدت على القطاع الزراعي كنشاط مهم وفعال، وذلك من خلال بناء السدود واصلاح الأراضي.

ث-دور الدولة في حماية الأسواق:عند ازدياد التجارة مع الغير قام سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بفرض الرسوم الجمركية (العشور) وذلك من خلال مبدأ المعاملة بالمثل ومن الاهتمام للإسلام على مراقبة الأسواق أقام جماعة تامر بالمعروف وتنهى عن المنكر والتي تمنع وتترصد ما يمكن أن يكون داخل الأسواق من غش أو تطفيف في الكيل.

ج-دور الدولة في القطاع الخاص: اشتمل تدخل الدولة في القطاع الخاص على مجموعة من الصور

-رفع الفرد عن ممتلكاته إذا كان لا يحسن التصرف فيها.

-توجيه القطاع الخاص نحو المجالات الأكثر أهمية للمجتمع

المبحث الثاني: أساليب ومبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مبررات تدخل الدولة

يرى مجموعة من الاقتصاديين وعلى اختلاف توجهاتهم أنه ينبغي تدخل الدولة حتى ولو كان في الحدود الضيقة، حيث أنهم ركزوا في ذلك على حزمة من المبررات التي تعطي الدولة المجال من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي، ومن خلال هذا التدخل تنتهج هذه الدولة مجموعة من الأساليب سواءأدوات السياسية المالية أو السياسة النقدية أو أدوات أخرى[1]

أولا: توفير السلع والخدمات الانسانية للمجتمع وأساليب تدخل الدولة.

إن من المبررات الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو أن تعمل على اشباع المنتجات العامة، سواءاً كان ذلك في المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية، أو المجتمعات التي تضم اقتصاداً مختلطاً سواءاً كان ذلك في الدول المتقدمة أو الدول النامية ويتم من خلال ذلك انتاج المنتجات العامة من أجل تحقيق اشباع الحاجات العامة[2] وينبغي أيضا على الحكومة أن تفعل الرقابة وذلك بوضعها قوانين صارمة تُمكِنْ من تحقيق الحماية للأفراد من خلال تغطيتها لاحتياجات الأفراد من هذه السلع والخدمات سواءاً كان عن طريق الحكومة أو عن طريق القطاع الخاص، وهذا من أجل توفير الاستقرار الاجتماعي.

ثانيا: إعادة توزيع الدخل والثروة وأساليب تدخل الدولة

إن توزيع الدخل يتم عن طريق مساهمة كل فرد في الانتاج من خلال تفعيله لأحد أو كل عوامل الانتاج (العمل رأس المال والأرض)، حيث أن الفوارق في دخول الأفراد تكون ناتجة عن الاختلافات في الامتلاك لعوامل الانتاج، وهذا ما يدعو إلى كثير من الثغرات والصراعات مما يستوجب التدخل الضروري للدولة: من أجل العمل على توزيع الدخول بصفة عادلة.[3]

---

[1]-Hebahandoussa , the role of the state ofegypt in the therd world develppement johnhves, london 1995 pp136.139

[2]-سعيد عبد العزيز عثمان المالية العامة، مدخل تحليل معاصر، دار الجامعية، 2008 ص32.

[3]-عاطف حسن النقلي، مبادئ الاقتصاد المالي، مكتبة النصر، الزقازيق، مصر2002 ص ص116.117.

والغرض من جهود الدولة لتعزيز العدالة في توزيع الدخول يكمن في تحسين الكفاءة الاقتصادية والتي يمكن أن تحد من الفقر وتزيد من الاستهلاك والاستثمار والتقليل من البطالة.

ومن صور إعادة توزيع الدخول نجد مثلاً المدفوعات التحويلية مثل المعاشات، السكن، التعليم وغيرها.

ثالثا: علاج اخفاقات السوق:

إن من بين الأسباب التي يركز عليها العديد من الاقتصاديين لتبرير تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من أجل معالجة الخلل في عمل السوق، ومن أهم الاخفاقات نجد:[1]

1-الافتقار إلى المنافسة الكاملة ودور الدولة:

إن نجاح السوق يتوقف على مدى نوفر شروط المنافسة الكاملة وحيث يوجد عدد كبير من البائعين والمشترين وأيضا سهولة التنقل لوسائل الانتاج من صناعة لأخرى وكذا توافر المعلومات المتعلقة بالسلطة لكافة المتعاملين في السوق ووجود سلع متجانسة.

إضافة إلى تلك الشروط التي تم ذكرها، فإن ما يؤثر على المنافسة أيضّا هو وفورات الحجم، حيث تنخفض التكلفة إذا زاد حجم الشركة، وهذا ما ينتج عنه قضاء الشركات الكبرى على الشركات الصغرى. وهذا ما يستدعى تدخل الدولة من أجل كبح جماح الشركات الكبيرة.

كذلك هناك من العراقيل ما يجعل من تدخل الدولة أمراً ضروريا ومنها صعوبة انتقال عناصر الانتاج من صناعة إلى أخرى، حيث تقوم الدولة بتقديم بعض الاعانات لبعض الأنشطة لتسهيل انتقال عناصر الإنتاج.

2-دور الدولة في توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل استخدام:

تعد القوة الشرائية من العناصر المهمة التي تؤثر على توجيه قرارات انتاج السلع، حيث تعد المحدد الرئيسي لكيفية تخصيص الموارد الاقتصادية، فإذا كان حصة الاسد من الطلب الكلي موجه لصالح السلع

[1]-Barry Clarck, Politicoleconory a Comparative Approach pp.119.120.

الفاخرة، فإن هذا يدل على أن الأغنياء هم من يحصلون على أكبر حصة من الموارد، في حين تحرم طبقات محدودي الدخل من الاستفادة من تلك السلع[1]

وهذا ما يؤدي إلى العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يؤكد على ضرورة تدخل الدولة من أجل إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لصالح السلع التي تكون في متناول طبقة محدودي الدخل، وهذا من خلال تقديم المساعدات لصناع السلع الاستهلاكية من قبل محدودي الدخل أو أن تقوم الدولة بإنتاج تلك السلع بنفسها. وغير ذلك من الأساليب التي تضمن التطور وذلك مثل ما قامت به دول جنوب شرق آسيا، حيث اشتمل تدخلها في السياسة الصناعية على أربعة أساليب.

-حماية بعض الصناعات

-العمل على اثراء الجانب المعرفي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية

-الاقلال من البيروقراطية

-تجنب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، رأى الليبراليون المعاصرون أن اقتصاد السوق عرضة لموجة من التقلبات تتميز بالاخفاق تارة وبالازدهار تارة أخرى، حيث يمكن أن تساهم الدولة في تفعيل الاستقرار من خلال سياستها المختلفة.

-ولهذا فإن اقتصاد السوق يحتاج وبصفة مؤكدة إلى تدخل الدولة، وذلك من أجل حماية الاقتصاد من حالة عدم الاستقرار التي يمكن أن تصيبه، فالاستقرار الاقتصادي هو عبارة عن منع ظهور التقلبات الاقتصادية وذلك من خلال الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل في اقتصاد لا يعاني من التضخم والانكماش وزيادة بمعدل النمو الاقتصادي.[2]

[1] -عاطف حسن النقلى، محمود الطنطاوي الباز، مقدمة في الاقتصاد المالي، مكتبة النصر الزقازيق، بدون تاريخ ص ص19. 20.

[2] -عاطف حسن النقلى، مبادئ الاقتصاد المالي، مرجع سابق ص ص132.134.

ولكي تقوم الدولة بالوصول إلى مستوى الاستقرار الاقتصادي فإنه يتطلب منها الوصول إلى الأهداف الآتية:[1]

أ-التوظيف الكامل:

والذي يُعْنى به تشغيل كافة عناصر الانتاج المتاحة للاقتصاد في العملية الانتاجية، وهو المستوى الذي يكون فيه الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي للبطالة اتفق الاقتصاديون على أن يكون 5%،لكن ما هو موجود في الواقع يشير إلى صعوبة الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل، وذلك نتيجة إلى التذبذب الحاصل في الدورات الاقتصادية، فأثناء الركود ينخفض الناتج وهذا ما يدعو إلى زيادة معدل البطالة. وهنا يصبح تدخل الدولة أمراً ضروريا، وذلك من خلال توفير فرص عمل للعاطلين، أو من خلال تنشيط الطلب الكلي.

ب-استقرار الأسعار:

يعتبر استقرار الأسعار الحالة التي يكون فيها اقتصاد الدولة معفيا من التضخم والانكماش، حيث لا يكون تغيراً في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والموارد الاقتصادية، ومن أجل ضبط هذا الاستقرار في الأسعار يستلزم من الدولة الأخذ بالأساليب المختلفة من سياسة مالية وسياسة نقدية[2]

حيث تقوم الحكومة بتفعيل أدوات السياسة المالية من خلال السياسة الانفاقية بتقييد الطلب الكلي الذي يساهم في رفع معدلات التضخم، أو فيما يتعلق في رفع معدلات التضخم أو من خلال السياسة الضريبية من أجل تقييد الطلب الكلي من خلال رفع معدلات بعض الضرائب.

ج- توازن ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات الدولية على أنه بيان حسابي يتم فيه تسجيل قيم جميع السلع والخدمات، والمساعدات الأجنبية والهبات وكل المعاملات الرأسمالية وكل كميات الذهب التي تدخل البلد والتي تخرج منه

[1]-أحمد جامح، النظرية الاقتصادية، دار النهظة العربية 1987.ص420.

[2]-غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2000ص129

خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة[1]

يعمل ميزان المدفوعات على توضيح الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، فعندما تقوم الحكومة بتدنية الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي، هذا كله يؤدي إلى تغيرات كبيرة على مستوى الاقتصاد[2] أيضا يمكن لميزان المدفوعات أن يسمح بتنبأ بتطورات أسعار الصرف ومصادر النقد الأجنبي، باعتبار أن القيمة الخارجية للعملة تكون بناء على ما يصدر من أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا وصل ميزان مدفوعات أي دولة إلى فائض فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع في قيمتها، بينما تنخفض قيمة العملة عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات.

4-دور الدولة في مواجهة الآثار السلبية لعملية العولمة:

تعرف العولمة على أنها التحول الرأسمالي من خلال سيطرة دولة المركز وبقيادتها[3]

من خلال اعتبار ظاهرة العولمة على أنها قديمة فقد ارتبط مفهومها مع النظام الاقتصادي الرأسمالي، لكن الجديد فيها هو سرعة انتشارها، نتيجة لاحتوائها العديد من الأساليب الحديثة والتي تتوافق مع التطورات المعاصرة.[4]

فأيا كان مفهوم العولمة فهي تؤثر سلباً على الكثير من الدول خاصة النامية منها، حيث أن السياسات التي تنتهجها هذه الدول حيال العولمة لم تكن في مصلحتها، فمثلاً تقوم بعض المنظمات الاقتصادية بفرض النموذج الرأسمالي على الدول النامية، فمثلاً صندوق النقد الدولي يتبنى مجموعة من السياسات من أجل ادارة النظام النقدي الدولي.

[1]-عبد الرحمان سيرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية2001ص203.

[2]-محمد سيد عابد، التجارة الدولية، الاشتعاع الفنية، الاسكندرية،1999.ص ص ، 279 .280.

[3]-مدحت خليل العراقي، القضايا الاقتصادية المعاصرة وتأثيرها على دور الدولة دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين ص01.

[4]-فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية عالم الكتب الحديث، الأردن 2010ص09.

رابعا: الضوابط التي يجب أن تتحكم الدولة عند التدخل في المجال الاقتصادي:

1- كفاءة الدولة عند تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

أ- **المقصود بالكفاءة الاقتصادية:** وهي مدى العائد الذي يستقبله المجتمع من خلال استثمار موارده في النشاط الاقتصادي حيث أن النشاط الذي يُخَلفُ ناتجا أكبر من خلال استخدام الموارد، فإنه يحقق أكثر كفاءة وهذا من منظور اقتصادي[1] كما تعرف الكفاءة الاقتصادية على أنها أحد الأساليب الانتاجية التي يتم من خلالها مزج عناصر الانتاج بقيم صحيحة تؤدي في نهاية المطاف إلى أقصى انتاج ممكن مع تقليل للتكلفة.[2]

يمكن أن نميز بين نوعين من الكفاءة الاقتصادية:

-**الكفاءة في مجال الانتاج:** وهي عبارة عن توليد ناتج معين بتكاليف أقل، وعدم الكفاءة في مجال الانتاج تعني استخدام أكثر قدر ممكن من الموارد.

- **الكفاءة في مجال التوزيع:** ويقصد بها من غير الممكن إعادة توزيع مخزون محدد من السلع والخدمات بطريقة يمكن أن تحقق منافع لبعض الأفراد بدون تحقيق أضرار لأفراد آخرين.

ب- **كيف تتحقق كفاءة الدولة:**

تسعى الدولة من خلال ذلك إلى الوصول إلى أفضل النتائج في المجال الاقتصادي الذي تدخلت فيه، وذلك باستعمال السياسات الجيدة والمؤسسات القادرة على تحقيق هذه النتائج بأقل التكاليف.

فلقد عرف الفكر التنموي تغيرا فيما يخص شروط تحقيق التنمية والتقدم، فحسن استخدام الموارد الطبيعية من الأرض والمعادن كان من أهم شروط تحقيق التنمية، ولهذا تم استعمار الكثير من البلدان النامية واشتعلت الحروب، وبعد ذلك تغيرت الأمور وأصبح الرأسمال البشري هو مفتاح التنمية، وأصبح مفهوم الدولة المصنعة هو مرادفا للدولة المتقدمة.

[1]-صالح السعيد، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الامكانات المتاحة للمؤسسة الانتاجية بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن (القطن المعقم)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012، ص123.

[2]-صالح السعيد، نفس المرجع، ص123.

نلحظ أن الدولة ومن خلال السياسات المختلفة في كافة المجالات التي يمكن أن تتدخل فيهما (السياسة المالية والنقدية، سعر الصرف، سياسة التجارة الخارجية).

2) **مكافحة الفساد:**

يعرفالفساد على أنه استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية، ويعرف أيضا على أنه سوء استخدام المنصب لغايات شخصية.

من هذان التعريفان يمكن القول أن الهدف أو الغاية من الفساد هو تغطية منفعة أو كسب خاص.[1]

وللفساد آثار سلبية على الاستثمار والنمو الاقتصادي، حيث أن بعض الدراسات تقول أن هناك ارتباط عكسي بين مستوى الفساد وبين الاستثمار والنمو، بحيث أنه كلما انخفض الفساد ازداد معدل النمو، والاستثمار أيضا. وهنا من أجل ضمان الوصول إلى الاهداف الاقتصادية ينبغي على الدولة أن تواجه الفساد من خلال جملة من الاجراءات والتدابير:

أ– **استقلال القضاء:** إن من النقاط المهمة للوصول إلى الازدهار الاقتصادي هو توفر مؤسسات تعمل على فض المنازعات بين الشركات والمواطنين والحكومات، وذلك من أجل فك الغموض في الكثير من القوانين، وتتمثل هذه المؤسسات الرسمية في القضاء.

ب– **التخلص من الأسباب المؤدية إلى الفساد:** إن من أسباب الفساد الأساسية هو وجود السياسات المشوهة في الاقتصاد، ولذلك فإن السياسات السليمة في المجال الاقتصادي تعد من الآليات الكفيلة للتخلص من الفساد وتبعاته، فمثلا كالإجراءات الرامية إلى تدنية القيود على التي تفرض على التجارة الخارجية أو التي تهدف إلى إزالة الحواجز التي تحول دون دخول إلى القطاع الخاص إلى المجالات الانتاجية التي يحتاج إليهما المجتمع، أو بالنسبة للسياسات التي تستهدف بين شركات القطاع العام التي يمكن أن تحقق نتائج أفضل في ظل القطاعات الخاصة.

[1]–عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد، أسبابه، آثاره وعلاجه، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى ص07.

ت- **تقوية مبدأ الثواب والعقاب:** يمكن للدول التي تعاني من الفساد أن تعمل على إنشاء مؤسسات رقابية وذلك من أجل معاقبة المخالفين إلى القضاء من أجل محاكمتهم.

ث- **تقوية الجانب الأخلاقي لدى العاملين في الدولة:** يتطلب من الدولة إن كانت لها الجدية الكافية للتخلص من الفساد أن توفي الجانب الأخلاقي لدى العاملين في الدولة، وذلك من خلال تلقين الأخلاقيات التي ينبغي أن يتحلى بها الفرد وأن يتم عقد ندوات مستمرة في جهات العمل من أجل تقوية الجانب الأخلاقي لدى العاملين.

المطلب الثاني: إتساع دور الدولة

لقد عرف دور الدولة تطورا كبيرا، حيث تغير هذا الدور من حيث المكان والزمان، وهنا الهدف كان لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك نتيجة لما تحويه الدول من امكانيات مالية وتكنولوجية، مكنتها من القدرة على التحكم في الحياة الاقتصادية، وفي الوقت نفسه فقد ساهمت المذاهب التي تبنت التدخل الواسع للدولة على الزيادة من دور الدولة، كما ساهم أيضا استقلال الكثير من الدول الفقيرة، والتي تحملت فيما بعد تحقيق استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رغم من هذا كله فلازال دور الدولة يختلف من مكان إلى آخر، وهذا بحسب الظروف التي تسود بكل دولة من حيث التراث التاريخي وكذا القيم السائدة، غير أنه في دول أخرى نجد تقليص لدور الدولة.[1]

أولا: دولة الرفاه

منذ أواخر القرن التاسع عشر عرفت بعض الدول الأوروبية سياسات تمثلت في التدخل من أجل توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، حيث عمدت هذه الدول إلى العمل على زيادة دورها في تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يطلق عليه بسياسة الرفاة فهي عبارة عن مجموعة من البرامج التي تقوم الدولة بها لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لضمان مستوى معيشي لائق لأفراد المجتمع، وتشتمل هذه السياسات والبرامج على مجموعة من الخدمات الآتية (توفير فرص العمل، توفير

[1]-حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، مصر، 1998، ص35.

التعليم العام، توفير الرعاية الصحية، المساعدة على توفير المسكن المناسب، ضمان الرعاية الكاملة لمن هو في حاجة كالمعاقين والفقراء.

– إن الهدف من هذا كله هو أن تقوم الدولة بالتدخل سواءا بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لقاعدة كبيرة من المواطنين، وكنتيجة لهذه السياسات فقد زادت أهمية الدولة عند مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع، وازداد دورها فيوصول المواطنين إلى مختلف أنواع الرعاية الضرورية وانطلاقا من هذه السياسات فقد تجاوزت الدولة حدود وظائفها التقليدية والتي تتمثل في توفير الأمن والعدل، لتقوم بوظائف أخرى.[1]

– إن دور دولة الرفاه المعاصرة لم تتوقف عند توفير الخدمات الأساسية والرعاية الاقتصادية فقط وإنما تعدى ذلك إلى العمل على تحقيق المساواة وحق الملكية والاعتقاد والرأي وكذا ضمان الحقوق السياسية من مشاركة سياسية والتأثير في عملية ممارسة السلطة، وحق التصويت والانتخاب.

يعد بروز دولة الرفاه في المجتمع الغربي نتيجة لتطورات اقتصادية واجتماعية شهدها المجتمع الرأسمالي في أواخر القرن التاسع عشر وذلك من أجل تحقيق مزيد من العدالة التوزيع في المجتمع والقضاء على أشكال عدم المساواة.[2]

ودولة الرفاه إذن هي دولة الاعانات وغالبا ما يصاحبها حركة اصلاح اجتماعية، وتستخدم الأمم المتحدة مصطلح دولة الرعاية الاجتماعية أو دولة الرفاه أو الدولة الحامية، ودولة الرفاه هي تلك الدولة التي تهدف إلى رفع مستوى مواطنيها وتوفير لهم ظروف العيش الكريم.[3]

[1]–عبد الكريم حمود الدخيل، سياسات الرفاة الاقتصادي والاجتماعي في قطر طبيعتها وانجازاتها وآثارها السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة 1993، ص ص3،4.

[2]–irivinghome, beyond the welfare state (new york ,schocken books 1982, p p 5.6.

[3]–سلام عبد علي العبادي امتثال عبد الله غني العزاوي السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 96 ص50.

ثانيا: حماية مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة

لم يقتصر دور الدولة على تحقيق المزيد من حاجيات المواطنين من الخدمات الأساسية وتحقيق جزء معقول من العدالة والمساواة بل سعت الدولة مع تحمل مسؤوليات اقتصادية للوصول إلى مستوى معقول من النشاط الاقتصادي والعمل على الحد من مشكلة البطالة، إضافة إلى تحقيق مستوى مناسب من النمو الاقتصادي، فقيل كينز كان الرأي السائد بين الاقتصاديين غير الاشتراكيين يشير إلى أن دور الدولة الاقتصادي يكمن بالإضافة إلى حفظ الأمن وتقديم الخدمات الأساسية في تحقيق استقرار الاقتصاد من خلال حماية قيمة النقد والتوازن المالي، وجاءت أفكار كينز كنتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية 1929 لتشير أن الاستقرار الاقتصادي لن يكون إلا من خلال تدخل مباشر من قبل الدولة عن طريق الانفاق العام لضمان مستوى معقول من الطلب الفعال.[1]

وهكذا أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمراً مطلوباً من أجل حماية مستوى النشاط الاقتصادي والدخل الوطني.

– لكن عندما يغيب هذا التدخل فستتعرض الاقتصادات المتقدمة إلى أزمات بطالة حادة تصيب الملايين من أفراد المجتمع، وجاءت الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من موجات للتضخم والغلاء، حيث واجهت الدولة المسؤولية العكسية للتدخل للتخفيف من حدة التضخم، وبذلك توسع دور الدولة للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي دون كساد أو تضخم، وقد عرفت سياسات الاتفاقية تذبذبا بين توسع أو تضييق، وذلك على حسب احتياجات الاقتصاد.

كما عمدت هذه الدول إلى ضرورة الوصول إلى معدلات نمو اقتصاد مناسبة، وبذلك لم يكن للدولة دورا يقتصر على توفير الظروف المناسبة لنشاط الأفراد، وإنما أصبحت الدولة نفسها محركا أساسيا في النشاط الاقتصادي حيث يتأثر مستواه بحسب هذا الدور.[2]

[1]–حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ص 36،37.

[2]–حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص37.

ثالثا: دفع التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية من النقاط التي أخذت قسطا كبيراً من الاقتصاديين، وهذا لما تحتويه من أهمية بالغة في تطور وتقدم الدول.

لقد عرف مفهوم التنمية الاقتصادية جدلا كبيرا، حيث اختلفت وجهات النظر بين الاقتصاديين الرأسماليين والاشتراكيين.[1]

لقد تم طرح قضية التنمية الاقتصادية على الكثير من الدول الحديثة الاستقلال، وذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ضعفت مؤسساتها الاقتصادية وتبعية معظمها للدول المستعمرة، وعدم تمكن السوق المحلية من تحقيق الاكتفاء وضعف التنظيم بالنسبة للأفراد، ولهذا فقد كان لزاما على الحكومات أن تتحمل مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا فقد تحملت معظم الدول الحديثة الاستقلال مسؤوليات الاستثمار والتصنيع إضافة إلى الدور التقليدي الذي ينسب إليها من إقامة للمرافق العامة وتوفير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، الأمر الذي من خلاله تعتبر الدولة المحرك الرئيسي للاقتصاد وأحيانا الوحيد لتحريك معظم مجالات النشاط الاقتصادي وقد تأثرت هذه الدول بالأفكار التي كانت تنادي بقصور السوق في معظم الأحيان، ولهذا فقد تأكد دور الدولة في المجال الاقتصادي هو الأمر الغالب خاصة في الخمسينات والستينات وذلك بنية الاسراع بعمليات التنمية الاقتصادية وعلاج أسباب قصور الأسواق المحلية، ولم ينفرد الأمر على الدول التي تتبنى الفكر الاشتراكي بل تعدى الأمر ذلك، حيث أن معظم مؤسسات التمويل الدولي، كانت تنادي بضرورة عمل الحكومات مسؤوليات التنمية.[2]

[1]-جنان أحمد، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الوضعي والنظام الاسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص154.

[2]-حازم البيبلاوي، مرجع سابق، ص ص 38،37.

رابعا: التخطيط الاقتصادي:

في الوقت الذي بادرت المجتمعات الصناعية المتقدمة إلى ضرورة التدخل الاقتصادي، تبنت دول اشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي منذ 1929 أسلوب التخطيط الاشتراكي من خلال خماسية للاقتصاد القومي، وتضمنت هذه الخطط تحديدا الأهداف وبيان الوسائل والأساليب لتحقيق ذلك.[1]

– إن الدول الاشتراكية وبعد تبنيها للنظام الاشتراكي والقضاء على الملكية الخاصة لأدوات الانتاج، شرعت في إدارة الاقتصاد القومي عن طريق خطط مركزية وتوصف هذه الخطط عادة على أنها خطط كمية تشتمل على أهداف محددة تخصص للقطاعات المختلفة، وتلتزم القطاعات والمشروعات التابعة لها بتحقيق أهداف هذه الخطط. ومع التركيز على التخطيط المركزي اختلط الاقتصاد بالسياسة فالقرارات الاقتصادية أصبحت ملزمة بقوة الدولة، وانتقل نظام التخطيط من الاتحاد السوفييتي إلى مختلف الدول الاشتراكية في أوربا الشرقية وفي الصين وتأثرت به العديد من الدول النامية في امريكا وآسيا وافريقيا.[2]

ونخلص مما تقدم إلى أن دور الدولة لم يكن واحدا في الدول المعاصرة، يمكن القول أن هذا الدور قد تأرجح نوع ما نحو التوسع بشكل عام بما في ذلك الدولة المتقدمة والنامية.

المطلب الثالث: دور الدولة في ظل العولمة الاقتصادية.

أولا: مفهوم العولمة الاقتصادية:

يمكن اعتبار مفهوم العولمة على أنه مفهوم اقتصادي بالدرجة الأولى مع اسقاط العديد من الجوانب الأخرى، فعلى الرغم من التشابك الوارد بين هذه الجوانب، ويعود ذلك إلى اعتبار أن البعد الاقتصادي للعولمة يمثل البعد أكثر تحققا على أرض الواقع، إذا ما قرناه بالأبعاد الأخرى، التي تتكامل فيما بينها وتتكامل مع بعضها البعض، والتي تسعى إلى الوصول إلى عالم موحد وبلا حدود.[3]

[1]–حازم الببيلاوي، على أبواب عصر جديد، دار الشروق، 1983، ص36.

[2]–حازم الببيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، مرجع سابق، ص39.

[3]–ممدوح محمد منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص65.

والعولمة هي ظاهرة قديمة وهي مرتبطة مع النظام الاقتصادي الرأسمالي، وما يميزها هو الانتشار الواسع والرهيب وذلك نتيجة لاستخدامها لأساليب حديثة تتوافق مع التطورات الحديثة، وبالتحديد اقتصاد المعرفة وما يعرفه من تطور تكنولوجي وعلمي.[1]

والعولمة الاقتصادية هي نتيجة لتطور اقتصادي وسياسي ومعلوماتي، حيث بزغت معالمها بعد انهيار النظام الاشتراكي، وسقطت بذلك أعمدة الفكر الاقتصادي الماركسي في الاتحاد السوفياتي سابقا وفي العديد من دول الجنوب وهو ما منح الفرصة لدمج اقتصاديات هذه الدول في امبراطورية النظام الرأسمالي العالمي، والقضاء في ذلك على الثنائية الايديولوجية التي بقت لسنوات عديدة[2]

ثانيا: مظاهر العولمة الاقتصادية:

يمكن اعتبار العولمة الاقتصادية على أن أكثر أنواع العولمة تثمينا لمفهوم العولمة العام، حيث أن متطلبات هذه الأخيرة موجودة على أرض الواقع.

أصبحت العولمة في هذه الآونة محل اهتمام كل الأنظمة الموجودة ومن بين مظاهرها نجد:

1- تحرير إنتقال رؤوس الأموال:

لقد شهدت السوق الدولية بعد الأسعار التي عرفتها سوق النفط 1973 بسيولة كبيرة عرفت بـ بيترو /دولار ومن أجل التخلص من هذه السيولة، كان لزاما على هذه الدول تقديم قروض للدول النامية، وكانت هذه القروض في الأصل عبارة عن ودائع من قبل الدول النامية، ثم اقراضها لهذه الدول بأسعار فائدة مرتفعة أيضا يعتبر خروج أوربا في أواخر الخمسينات من مرحلة أعمار لما بعد الحرب وهذا ما أضعف السوق المالية. وقد عملت العولمة على:[3]

- تم ارغام المؤسسات المالية على وجودها خارجيا وذلك من خلال تدويل الاتجاهات التجارية.

[1]-فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية والأردن عالم الكتب الحديث، 2010، ص09.

[2]-رحيم حسن، الإطار الفكري والمؤسس للعولمة الاقتصادية، من كينزا لي الي ستيلغينز، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5، جامعة الشلف، جانفي 2008، ص75.

[3]-gabrielwalkarmen, delespase à la mondialisation, editionellipeses ;p33,1995.

– رغبة الأعوان الاقتصادية في توقع المخاطر المالية. وذلك بحسب الاختلالات التي تعرفها تحركات رؤوس الأموال فيما بين الأسواق الوطنية الأوروبية والتي حالت دون وصول هذه المؤسسات الأوروبية إلى قدرتها على التنافس مع المؤسسات العالمية الأخرى، ولهذا كان من المفروض وجود مجال مالي مبنى على:

* دعم النظام المالي الأوروبي.

* تسهيل الحرية التامة للخدمات المالية.

* تفادي التهرب الضريبي.

* التحرير التام لرؤوس الأموال.

2– تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

يعد تأسيس الشركات المتعددة الجنسيات لاستراتيجيتها من مركز الشركة الرئيسي في دولة معينة غير أن نشاط هذه الشركة لا يمكن حصره داخل التخوم الوطنية لهذه الدولة، وإنما يمتد إلى دول أخرى. إذن هي دولية النشاط، فهي تركز على سوق متعددة الدول.[1]

3– تحرير التجارة الخارجية:

لقد عرفت التجارة العالمية تطورات متأثرة بما عرفه العالم من تغيرات، حيث ظهرت قوى اقتصادية جديدة من دول آسيا الجنوبية الشرقية وكذا التحالفات الجهوية، التي تمكنت من الوصول إلى مستوى السيطرة على التجارة الدولية العالمية في كل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما دفع إلى العمل على تنظيم التجارة الدولية وذلك من خلال اقتراح مجموعة من الاتفاقيات والمنظمات منها: الاتفاقية الدولية للتجارة والتعريفة الجمركية ثم GATT ثم المنظمة العالمية للتجارة OMC.[2]

[1]–مزيود ابراهيم، انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية والمصرفية العربية، واقع وتحديات، حالة بعض البلدان العربية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص11.

[2]–عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص11.

4- تزايد ظاهرة التكتلات الاقتصادية:

يعتبر ظهور التكتلات الاقتصادية من أهم المظاهر التي أُسْنِدَت إلى العولمة، حيث سارعت معظم الدول إلى التكتل فيما بينها، وذلك من أجل وضع درع واقي اتجاه العولمة، وكذا انشاء كيانات اقتصادية ضخمة من أجل التأثير على الاقتصاد العالمي.

ومع ظهور العولمة وبصفة سريعة، أصبح الاندماج أمرا شائعا حيث توسعت إلى العديد من الدول ومن بينها دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان وذلك من أجل تعزيز القدرة التنافسية.[1]

5- تغيير البيئة التكنولوجية والتسويقية للشركات:

لقد أدت التكنولوجيا الحديثة إلى تذليل كل الحواجز التي تعرقل ابرام الصفقات بين الموردين وشركاء البنية الأساسية، حيث أن التكنولوجيا المعتمدة على الأنترنت خدمت الكثير من العلاقات التقليدية، وقللت من تكاليف الاتصال وما يلحظه العالم من ظهور التجارة الالكترونية التي فتحت المجال إلى اعتبار التكنولوجيا كسبيل لإدارة مجالات الحياة المختلفة والاقتصادية منها.

حيث اعتبرت التجارة الالكترونية أهم مظاهر الاقتصاد الرقمي الذي يفرض التفكير في مدى توافق أنظمتها والعمل على تكيفها مع هذا النوع من الاقتصاد.

ثالثا: العولمة الاقتصادية للدولة.

يعتبر دور الدولة في الاقتصاد من المسائل التي تثير جدلا واسعا على المستويين المحلي والدولي حيث يشمل الحديث عن دور الدولة من جهة والحديث عن الخصخصة مرة أخرى وكذا الحديث عن موقع الدولة في ظل العولمة.

لقد اشتمل البعد المالي والاقتصادي للعولمة في بعض التطورات التي برزت من خلال تعزيز المؤسسات الدولية والسعي نحو تحرير التجارة العالمية وبروز أسواق مالية عالمية جديدة الأمر الذي دفع إلى تحجيم دور الدولة الاجتماعي، حيث تناقص الإنفاق العام على قطاع الخدمات الاجتماعية والأجور

[1] -مزيود ابراهيم، انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية والمصرفية العربية، واقع وتحديات، حالة بعض البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص13.

ويقابل ذلك ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة، فمهما يكن دور الدولة فإن الهدف الأسمى لديها هو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة[1] فمن بين مجالات تدخل الدولة في ظل العولمة نجد:

1) دور الدولة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

يعد البحث العلمي والتطور التكنولوجي من العناصر المهمة للوصول إلى التقدم ولكي يكون كذلك فينبغي على الدولة أن تحيط بجملة من العوامل والعناصر منها: التعليم، التدريب والبحث العلمي.

حيث أن التعليم يعتبر نقطة البداية، حيث أنه بالتعليم تمكنت العديد من الدول ومن خلاله أن تصل إلى التقدم والتفوق ومن بينها، غرب، أوروبا، فلكي يتطور التعليم ينبغي أن يُحيط بعصر المعلومات، لأن هذا الأخير يمكننا من معرفة الحاجيات التي تلزم نوعية التعليم، ويكون ذلك من خلال معرفة طبيعة الانسان في مجتمع المعلومات ومما يتصف به ليستطيع التعامل مع معطيات هذا العصر ومن بين هذه الصفات نجد:

أ- الإبداع والابتكار.

ب- الإيجابية في التعاون.

ت- ممارسة التفكير الناقد.

وفي خطم هذه الصفات والخصائص ينبغي على الدولة أن تُدخِلَ التغيرات اللازمة للتعليم والتي تشتمل على مايلي: [2]

أ- فتح البيئة التعليمية من خلال الشبكة الالكترونية.

ب- العمل على ظهور معارف جديدة باستعمال أجهزة الإعلام الآلي.

ت- تطوير مضمون المدرسة بما يتوافق مع عصر المعلوماتية.

ث- التعليم الذاتي من خلال تطوير القدرات الفردية عن طريق الاعتماد على الذات.

[1]-سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص65.

[2]-المرجع نفسه، ص71.

ج- ترسيخ الهدف الحقيقي للتعليم والذي يُعَبرُ عنه من خلال زيادة المعلومات وليس من أجل الحصول على الشهادات.

أما بالنسبة لمجال التدريب وإعداد الإطارات البشرية ودور الدولة في ذلك، فإنه لم يعد الربط بين حجم الاستثمار ومعدل التنمية كما كان سابقا، حيث أن الواقع يشير إلى أن حصة الاسد من النمو تعود إلى انتاجية رأس المال، أي أن الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة يكون تتيحه للاستخدام الأمثل لرأس المال، والذي يعود بدوره إلى كفاءة الموارد البشرية.

أما بالنسبة لمجال البحث العلمي والتقدم التكنولوجي ودور الدولة في ذلك، فقد أُعتبرت المعرفة هي الأساس ومثال ذلك اليابان التي دخلت إليها التكنولوجيا من الباب الواسع، حيث تطور الإنتاج كميا ونوعيا. وقد قدم البحث العلمي والتقدم التكنولوجي الكثير من المزايا:[1]

أ- التطور في أساليب الإنتاج.

ب- أدت إلى توسع نطاق السوق.

ت- تدني عنصر العمل.

ث- كثرة الموارد غير الطبيعية.

ج- لم يعد للقيود الكلاسيكية مكانا في تحديد عملية الإنتاج.

ومن هنا يمكن القول أن الدولة هي التي يمكنها أن تؤدي الوظائف الخاصة، حيث أنه من غير الممكن أن يقوم القطاع الخاص بالتحكم وبدرجة كافية في البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

2- دور الدولة في مواجهة الفقر:

يعرف الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي والتي تظهرمن خلال انخفاض استهلاك الغذاء من حيث الكم والنوع، وتدهور للحالة الصحية، وكذا المستوى التعليمي وعدم القدرة على مواجهة الحالات

[1]-علي السلمي، الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد، دار الأهرام الاقتصادي للكتاب، مصر، 1992، ص33.

الصعبة والمستعصية مثل المرض والإعاقة والأزمات وغيرها[1]

يشتمل دور الدولة في مجابهة الفقر وذلك من خلال نواحي عديدة:[2]

أ- دور الدولة في القطاعات الاجتماعية: يتمثل دور الدولة في تحقيق الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية ، كل هذه النواحي هي عبارة عن مسؤوليات الدولة وذلك بحكم أن التقدم والتنمية الاجتماعية هو من العوامل الايجابية التي يمكن أن تساهم في تحسين الانتاج والانتاجية.

فمن خلال عمل الدولة في تلك المجالات مكنت دولاً عديدة من الوصول إلى تنمية اجتماعية مرتفعة وعلى عكس ذلك حينما اهتمت الدولة بالنمو الاقتصادي واهملت القضايا الاجتماعية وهذا ما حال دون الوصول إلى مكاسب في مجال التنمية الاجتماعية.

ومن بين أهم أطر التنمية الاجتماعية نجد قطاع الخدمات الصحية، حيث يتحتم على الدولة أن ترفع من المستوى الصحي وذلك من أجل انتاجية المجتمع، إذ لا يمكن للفقراء أن يحصلوا على الحد الأدنى من الرعاية الصحية، ولهذا يستوجب من الدولة ان تعمل على توفير هذه الخدمات للقطاعات الأقل دخلاً ويمكن تقسيم الخدمات إلى مايلي:[3]

- الرعاية الصحية لطبقة الفقراء.

- التأمين الصحي.

- خدمات صحية للأطفال الرضع والأمهات.

ب- دور الدولة في تحقيق دخول حقيقية للفقراء: يمكن للدولة أن تستخدم أسعار نسبية التي تحقق أوضاع اقتصاديا متواضعة نسبيا للفقراء.

وعلى الرغم من الدعوات إلى التحرير التجاري والحرية الاقتصادية، غير أن آلية الأسعار هي أداة يمكن للدولة أن تحقق سياسات اقتصادية واجتماعية لصالح فئات معينة.

[1]-عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية بيروت، لبنان، 2001، ص20.

[2]-سعد طه علام، مرجع سبق ذكره، ص ص 84،83.

[3]-معهد التخطيط القومي، دور الدولة في مرحلة التحرير الاقتصادي سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 92، مصر 1994، ص97.

3- فرض وتحصيل الضريبة:

يمكن للدولة أن توفر موارد مالية جبراً، وذلك من خلال الضرائب، أو من خلال السيطرة على النظام النقدي وإثراء موضوع الضريبة يشير إلى اعتبارها من أخطر القضايا الاقتصادية، حيث تعتبر محركا رئيسيا لدور الدولة، إضافة إلى ذلك فهي تعتبر أهم معالم السياسة الاقتصادية.[1]

تعتبر الضرائب من بين أهم الأساليب التي تنسب إلى الدولة في الحصول على الموارد المالية اللازمة.

4) **دور الدولة في إصدار النقود:** يعتبر الإصدار النقدي عبر التاريخ من مظاهر السيادة حيث أن وجود العملة الوطنية يدعو إلى تعامل مواطني تلك الدولة في جميع نشاطاتها، وهذا ما يدل على أن العمليات الاقتصادية للوحدات الاقتصادية ثم بناء على العملة الوطنية، وهكذا تعمل الدولة المعاصرة لمواطنيها أساسا يستندون إليهم في نشاطاتهم الاقتصادية، حيث تستعمل المعاملات فيما بين الأفراد، وتكمن سيطرة الدولة على النظام النقدي إلى التأثير في النشاط الاقتصادي.[2]

لكن وجود الدولة يظهر من خلال العملية التوزيعية وذلك فيما يتعلق بالسياسة المالية الموجبة الضرائب والرسوم سعيًا نحو تحقيق أكبر توازن ممكن.

5-التعامل وفق قوانين وآليات السوق:

يشير السوق إلى اعتباره أنه أي تنظيم يكون من خلاله الاتصال بين المتعاملين في أي سلعة سواء بيع أو شراء حيث انه ومن خلال الحرية الاقتصادية تتحدد أسعار السلع والخدمات، والأجور والرواتب وأسعار الفائدة، قيمة الأسهم والسندات، وأسعار الصرف، ويحدث هذا نتيجة التعامل الذي يحدث فيما بين قوى الطالب والعرض، فيقوم هذا النظام(نظام السوق) بتنسيق مجالات النشاط الاقتصادي للمجتمع بالشكل الذي يحقق للفرد[3]

[1]-حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2]-وصاف سعيدي، الدور الاقتصادي الجديد للدولة في ظل العولمة الملتقى الدولي في اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004، ص38.

[3]- حسين عمر، "نظرية القيمة"، دار الشروق، جدة، السعودية، 1982ص66.

ثالثا: مبادئ اقتصاد السوق

1-الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:

وتعتبر من أهم المبادئ التي يحويها نظام إقتصاد السوق حيث يمكن للأفراد والمؤسسات الخاصة أن يمتلكوا وسائل الإنتاج ملكية خاصة، فالمالك يمكنه أن يستثمر في رأس المال في أي مشروع ويمكن أيضا أن يتنازل عنه للغير، فاقتصاد السوق يضع الاطار القانوني للتملك واستمراره، لكن هذه الملكية الفردية لا يمكنها ان تمنع وجود الملكية العامة للدولة، حيث يمكن للدولة أن تستحوذ على ملكيتها لبعض المشاريع التي لا يمكن أن تون تحت تصرف القطاع الخاص وذلك من أجل ضمان حياة كريمة للمواطن: مثل الجسور، الطرقات، السدود، والكهرباء وغيرها[1]

2-حرية المبادرة:

إن المُنْتجْ ومن خلال الهدف الذي يصبو إليه والمتمثل في تحقيق أعظم ربح فإنه سيحاول ان ينتج متطلبات السوق، وكذا ينتج ما يحتاجه الفرد. فالمنتج لا يصبو إلى سعادة الفرد بقدر ما يريد الأموال التي يحصل عليها، ولكنه في الحقيقة يقوم بخلق الرفاهية للمجتمع، ففي ظل الحرية والمنافسة سيسعى الفرد إلى تطوير طرق ووسائل الإنتاج والتي تضيف للاقتصاد والمجتمع تطورًا، حيث أن المنافسة تساهم إلى حد كبير في إرساء معالم الكفاءة والفعالية وذلك يعرض منتجات ذات جودة عالية وبأقل الأثمان، فعلى سبيل المثال لا يمكن إنكار ثمار حرية المبادرة في اقتصاد السوق في قطاع الاتصالات، وذلك من خلال ظهور الهاتف النقال.[2]

3-حرية المنافسة:

وهو توفير حرية البيع ما تشاء ولا لسعر الذي تريد، وهذا ما يمكن قوله من خلال مقولة "دعه يمر" وإن كانت هذه الأخيرة محصورة في الحيز المكاني، وذلك بحكم أن السوق تأن في القديم بالمكان الذي

[1]-جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة، مركز الغلام العربي، مصر، ط، 200ص20.

[2]-صرارمة عبد الوحيد، تدخل الدولة في ظل الإنتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، 2007، ص71.

تعرض فيه السلع، لكن أصبح يُنْظَر في الوقت الحالي للسوق على أنه التقاء العرض مع الطلب: وهنا أصبحت المقولة السالفة الذكر تشير الى إلغاء كل الحواجز مهما كان نوعها، سواءًا كانت أو تنظيمية وهما يشير إلى اضمحلال الحيز المكاني، فعلى العموم فإن حرية المنافسة تمنح فرصًا أكثر للمستهلك ومن ثم خيارات أكبر لإشباع حاجياته وباقل تضحيات ممكنة والمتمثل في إنفاق نقود أقل، وتعتبر المنافسة من العوامل التي يمكن أن تحقق رفاهية للمستهلك خاصة والمجتمع ككل[1]

رابعا: اقتصاد السوق (الاجتماعي واقتصاد السوق الاشتراكي:

1-اقتصاد السوق الاشتراكي:

يُخص اقتصاد السوق الاشتراكي بالعديد من المواصفات:

أ-هيمنة القطاع العام للنشاط الاقتصادي حيث لا يحض القطاع الخاص بمكانة مهمة ضمن التركيبةالاقتصادية

ب-التقليل والتقليص من المركزية، ومنح فرص أكبر للمبادرات سواءًا تعلق الأمر بالحكومات الأقليمية أو من خلال تسيير المؤسسات العمومية والتي تتصل اتصالا عموديًا مع السلطات العليا و الاتصال أفقيًا مع الزبائن والموردين

ج-يجب للاقتصاد أن يكون مفتوحا على العالم الخارجي الرأسمالي وأن يطلب هذا البلد مجموعة من القروض سواءًا من الأسواق المالية، الحكومة أو من البنوك الخاصة.

د-أهم هدف تصبو إليه المؤسسة هو الربح، ولهذا ينبغي تحفيز العمال عن طريق الربح، أي كلما زاد الربح زادت تحفيزاتهم المادية.

2-اقتصاد السوق (الاجتماعي:

يُعَرَّف اقتصاد السوق الاجتماعي على أنه اقتران الحرية في السوق مع العدالة الاجتماعية، فهو مفهوم اقتصادي لكنه مكون من المنافسة وحرية المبادرة وكذا الازدهار الاجتماعي، يهدف اقتصاد السوق

[1]-صرارمة عبد الوحيد تدخل الدولة في ضل الانتقال إلى اقتصاد السوق مداده وحدوده، مرجع سبق ذكره ص71.

الاجتماعي إلى ضمان منافسة تامة ودائمة والتي تكون وفي حالة غياب حواجز إدارية فإن جهاز الثمن يُمكن المستهلكين من توجيه الاقتصاد تبعا لاحتياجاتهم وينبغي أن يكون هذا التوجيه حسب الاحتياجات معادلًا للخدمات الاجتماعية لاقتصاد السوق.[1]

يجمع اقتصاد السوق بين الرأسمالية والاشتراكية، لكنه مرتبط وبدرجة كبيرة باقتصاد السوق الرأسمالي، وذلك لاعتبار أن اقتصاد السوق جزء من الكل، حيث ان عمل السوق لابد من أن يصاحبه حرية في الفكر والمعتقد والسياسة، حيث أن الحرية هي في الحقيقة الحرية الإنسان وينبغي أن تعمم على كل الميادين السياسية والاقتصادية.

-ويشير أحد الاقتصاديين Ludurgerhard أنه كلما ازداد الاقتصاد حرية كلما كان أكثر اجتماعية وهذا ما يشكل أكثر أريحية للاقتصاد الوطني.

فالمنافسة تحدّ من السلطة الاقتصادي والهيمنة أو السوق هو عبارة عن آلية تمكن من تخصيص الموارد الاقتصادية بالاعتماد على جهاز الاسعار ولذلك يجب حماية المنافسة قانونيا. وأيضا تدخل الدولة من أجل تفعيل أي سياسة اجتماعية يكون متوافقًا مع اتجاهات السوق

خامسا: قواعد اقتصاد السوق

1-قوانين السوق:

يقوم السوق في ضل اقتصاد السوق على مجموعة من القوانين يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ-**وظائف المؤسسة:** تعتبر المؤسسة في اقتصاد السوق مجموعة من الأفراد يقومون بنفس النشاط وذلك من اجل بلوغ غايات مختلفة.

وفي هذا يمكن سرد وظائف المؤسسة كالآتي:

-العمل على الوصول إلى درجة الوفاء مع المستهلك الابتكار، القيام بمشاريع اقتصادية او دراسة السوق.

-البيع والشراء والانتاج والتخزين.

[1]Hanstiemeyer, economie sociale de marchè et stabilitemonetaire, economic ;1996p06.

-الوقوف عند طلبات المساهمين (مدير المؤسسة ومستخدميه) وهنا يضهر أن المؤسسة تعمل لكي تحقيق أهدافها وتعمل أيضا على توفير العمل للأفراد وكذا للموردين والسلع للمستهلكين، وأيضا من خلال الضرائب التي تقدمها والتي تستفيد منها الدولة.

ب- قواعد المنافسة: يعمل اقتصاد السوق على إيجاد البيئة المناسبة لمنافسة تامة وشريفة بين المتعاملين في النشاط الاقتصادي، فبدون منافسة تتقلص قاعدة الأذواق بالنسبة للمستهلك، وتغيب الرغبة في أداء مهام أحسن وتقديم خدمات أفضل، والمنافسة السليمة تتوافق مع ضهور عقود وشراكة فيما بين المنافسين لكنها لا تسمح بتكوين احتكارات جديدة، ومن هنا يستلزم من الدولة أن تراقب بؤر الاحتكار.

المطلب الثاني: نماذج تطبيق اقتصاد السوق يمكن تمييز تطبيق اقتصاد السوق من خلال مجموعة من النماذج وذلك على حسب التصنيفات التي جاء بها روبرت روبر.[1]

أولا: النموذج الاجتماعي الديمقراطي: حيث يشتمل هذا النموذج على التراوج بين الاشتراكية والرأسمالية.

ثانيا:النموذج الانجلوساكسوني: حيث يعتبر هذا النموذج الاسوء في اهتمامه بالجانب الاجتماعي، حيث يستحوذ الجانب الاقتصادي والتجاري على مجمل العلاقات ويتولى السوق ب:

*تنظيم علاقات التبادل التجاري

*اخضاع العلاقات الاجتماعية لمقتضيات السوق.

*حيث يضم هذا النموذج تدخلًا محتشمًا للدولة وهذا ما يقر ضئالة الضمانات الاجتماعية وتطغى المنافسات على كل المجالات بدون استثناء (سياسة، أعلام، ثقافة).

ثالثا:النموذج اللاتيني: حيث تلعب الدولة دورا محركًا ومنظمًا رئيسيًا للاقتصاد وتملكا قطاعًا اقتصاديًا واسعًا ويكون ذلك في التخطيط والاستثمار والتعليم والتأهيل.

[1]-خفاش نبيلة، دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010/2009 ص ص109،110.

رابعًا:النموذج الياباني: يعتمد النموذج الياباني على أنظمة جماعية منظمة ومبينة على المشاركة حيث تقوم الوزارات والنقابات والشركات الكبرى بالإنفاق فيما بينها من أجل الوصول إلى الدور والهدف الريئيسين، تتميز أيضا بتلك العلاقة الوطيدة فيما بين مختلف المؤسسات المالية (بنوك، سوق الأوراق المالي) وبين رأس المال التجاري والصناعي، حيث يعمل هذا التوافق على تحقيق وتفعيل التوازنات الاقتصادية المختلفة، وقد قامت الدولة مجموعة من المصادر الاسترلتيجية لخمسة صناعات رئيسية وهي الفحم الفولاذ النقل البحري، الأسمدة الكيمياوية، الكهرباء، وبعد ذلك عملت على تجسيد الصناعة التي تساند الصناعات الناشئة **خامسا:** النموذج الناشئ في بلدان شرق وجنوب آسيا، وتعتبر في مجملها بعيدة عن مشروع الديمقراطية وهن الضمان الاجتماعي، وتعمل الدولة بدور حاسم وفقا لمبدا القيود الإدارية والقطاع العام.

سادسًا: النموذج الناشئ في روسيا وبلدان أوربا الشرقية والتي تعمل وفقا للعلاج بالصدمات، حيث عرف هذا النموذج برامج اقتصادية اجتماعية وسياسية عرفت تطبيقًا في بريطانيا بعد 1979، وكذا الولاية المتحدة بعد نجاح رولاند ريقان.

-ومنذ ذلك وبعد انهيار النظام الاشتراكي، فقد عرفت أغلب الدول تطبيقا لأسلوب السوق.

المطلب الثالث: دور الدولة في ضل اقتصاد السوق

أولا: نماذج علاقة الدولة بالسوق.

تعتبر ملكية وسائل الإنتاج والمنافسة وحرية المبادرة من العناصر المهمة التي يمكن أن تحكم نماذج العلاقة الموجودة بين الدولة والسوق حيث نجد في خضم كل نموذج مجموعة من الأشكال وعلى رغم من التفاوت الجغرافي، غير التأثير فيما بينها قائم.

1-نموذج الدول الرأسمالية المتقدمة:[1]

لقد عرفت مرحلة ما قبل 1929 تدخل ضيق للدولة من خلال دورها الاقتصادي والاجتماعي المحتشم، حيث أن مهمة الدولة في السير الحسن للسوق، غير أن الأزمات الاقتصادية أدت وبدرجة كبيرة

[1]-صرارمة عبد الوحيد، تدخل الدولة في ظل الانتقال في اقتصاد السوق، مبرمج سبق ذكره، ص195.

إلى التدخل الواسع للدولة وذلك من أجل تنشيط الدورات الاقتصادية وفقا لما جاء به كينز واعتبرت الحرب الباردة الحدث الذي أرسى معالم الحركات العمالية والسياسية، وقامت من خلال ذلك الحكومات والدول بإدخال مطالب الطبقة العمالية ضمن سياستها الوطنيةظن وتعمد الدولة على زيادة الادخار من أجل مواجهة الركود الاقتصادي، وأيضا خرجت الدولة بأسلوب جديد يتمثل في تنظيم وتفعيل الاقتصاد من خلال السياسة المالية، حيث أصبح توازن أو تعادل الميزانية أمرًا غير مفروض، ولكن للسياسة المالية أن تحقق التنسيق فيما بين الاستثمار والادخار وذلك من أجل ضمان مستوى التوظيف التام للاقتصاد وقد عرف النظام الرأسمالي عدة تحولات، فمثلا نظام التراكم والذي يعرف على أنه حالة التكنولوجيا التي تستخدم في الإنتاج ويميز هذا النظام بنوع مختلف من علاقات (العمل، وعرف هذا النظام على أنه نظام توسعي، لكن مع أفكار تايلور زادت الإنتاجية وهذا ما دعا إلى زيادة الإنتاج وبمستويات كبيرة وهذا ما أدى إلى زيادة الارباحوهنا تزيد الاجور والتي تؤدي الى زيادة الاستهلاك، وبذلك التقرب إلى التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة.

2–نموذج الدول الاشتراكية:

بعد 1945 أصبح ضهور الدول الاشتراكية أمرًا ممكنًا لينتشر في أوربا الشرقية وبعض دول آسيا ودل أمريكا اللاتينية وهذا ما يشير إلى وجود ثلث العالم تحت مضلة الاشتراكية، حيث لعبت الدولة دورًا فعالًا في نشر الاشتراكية وكانت بقيادة الاتحاد السوفياتي (سابقا) وكان الهدف من ذلك هو الوصول إلى التصنيع، لكن التخطيط المركزي الذي تبنته الاشتراكية فيما بعد الحرب العالمية الثانية إلى فترة ركود طويلة، وتميز الاقتصاد خلالها بالندرة، حيث عرف طلب تزايدًا أكثر من العرض وهذا ما أطلق عليه باقتصاديات الندرة

3–نموذج الدولة السائرة في طريق النمو:

تسعى كثير من الدول التي تحررت حديثًا إلى انتهاج سياسات تنموية تسعى من خلال إلى النهوض باقتصادتها، حيث تسعى إلى الوصول إلى الأهداف المرجوة من خلال السياسة التصنيعية المطبقة من قبل الدولة، إذ تقوم هذه الدول بتصدير موادها الأولية من أجل تمويل وارداتها من المواد الاستهلاكية المختلفة ثم

أن عدم استقرار الأسعار هذه المواد لا يساعد على دعم التنمية وعليه ينبغي على هذه الدول أن تعيد النضر في سياستها من عارض للمواد الأولية إلى منتج ومصدر للمواد المصنعة، ولهذا ينبغي للدولة أن تدخل من التنسيق في القرارات الاستثمارية والوصول إلى الاستخدام الأمثل لموارد الدولة، وقد دفع ذلك استخدام كثير من الدول لنموذج الدفعة القوية، والذي يعتمد على تنمية بعض القطاعات نتيجة لشح الموارد المالية و البشرية المؤهلة وتقوم هذه القطاعات بتأهيل الباقي

ثانيا: عيوب واختلالات اقتصاديات السوق

لقد عرف تطبيق النظام الرأسمالي الكثير من الاختلالات والهفوات وذلك في ضل تعذر الوصول إلى نظام رأسمالي نموذجي، حيث يتحقق هذا النظام المثالي من خلال التحكم في الأسعار وفي الكميات المنتجة، حيث ينبغي أن تتوفر المنافسة الكاملة التي تشمل على مجموعة كبيرة من البائعين والمشترين، حيث لا يمكن لأحدهم التحكم في التأثير لا على السعر ولا على الكمية مع إتاحة الحرة في التنقل لوسائل الإنتاج وكذا حرية الدخول والخروج من السوق وأيضا العلم التام بأحوال السوق.

-لقد ظهرت العديد من العيوب لهذا النظام، غير أنه استطاع أن يساير هذه الاختلالات بفضل الإصلاحات التي أصدرها وهذا ما جعله يستمر لحد الساعة.

ولعل من أبرز عيوب واختلالات اقتصاديات السوق نجد[1]

1-ضعف معدل النمو الاقتصادي:

تشير تقارير البنك الدولي إلى تدني معدل النمو في الدول التي تنسب إلى نظام الاقتصاد الحر ولاسيما في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تعرف فيها الفرص الاستثمارية المربحة تدنيا، ولقد عرفت العديد من التجارب امكانية رفع معدل النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل للسياسات المالية والنقدية المنسبة وكذا الحوافز من أجل تشجيع الاستثمار ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

[1]-علي لطفي، اقتصاديات السوق، السلبيات وكيفية التغلب عليها، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس والعشرون للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإقصاء والتشريع 16/15نوفمبر 2007.ص 3.

2–تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية:

كان دعاة النظام الرأسمالي يؤمنون بأن جهاز الثمن في ضل الحرية الاقتصادية كافٍ لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الدولة الاقتصادية، غير أن ذلك أدى إلى استفحال مشكلة البطالة، ودخول اقتصادات هذه الدول في دوامة الأزمات الدورية المتواترة وأصبح الرواج والكساد احدى السمات الرئيسية للنظام الرأسمالي[1]

3–سوء التوزيع:

يعتبر تركز عناصر الإنتاج في أيدي قليلة من أفراد المجتمع من أهم السمات التي يختص بها النظام الرأسمالي، في حين نجد أغلب أفراد المجتمع يُصَنَفُون ضمن الطبقة الكادحة، وهنا تتفاوت الفارق بين الطبقات، فيزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراءًا وذلك على أثر ارتفاع دخولهم، ومن ثم يدخرون جزءًا من دخولهم فيعاد استثمارها فيتوسع النشاط الانتاجي لديهم، ومن الجانب الآخر تضل الطبقة العاملة في مستوى معيشي متدني، لأن العامل الذي دخله منخفض لا يمكنه الادخار.[2]

4)**عدم الكفاءة:** والتي تظهر من خلال تفاقم ظاهرة الاحتكار التضخم، التهرب الضريبي، الغش التجاري.

ثالثا: الدولة واقتصاد السوق

لقد عرف دور الدولة في معظم دول العالم خاصة النامية منها من دولة متدخلة إلى دولة توجه وتتابع وتراقب النشاط، حيث يقتصر تدخلها على تغطية مشاريع البنى التحتية، وتسهيل مناخ الأعمال بما ينعكس على الأداء الاقتصادي وتفعيل لتنمية في ظل اقتصاد السوق وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية[3]

[1]–منصوري الزين، دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السوق، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21 جوان 2012 ص304.

[2]–منصوري الزين، المرجع نفسه ص304.

[3]–منصوري الزين، دور الدولة تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره ص305.

-تعتبر المؤسسات الحلقة المهمة في ظل اقتصاد السوق حيث ترقى المؤسسات باهتمام بالغ ضمن النماذج الاقتصادية الكلاسيكية للتنمية، إذ طغى الاهتمام على إيجاد إليه لمواجهة الاحتكار، وهي نظرة مهمة بقدر ما عرفت على أنها ضيقة نوعًا ما.[1]

1- مهام وأهداف الدولة في ظل اقتصاد السوق

أ-المهام الاساسية للدولة: تشتمل دور الدولة وفقا (Ruchard Mugrave) وذلك من خلال نضريته في المالية العامة إلى ثلاثة أدوار:

-تخصيص الموارد: تخصص الموارد في ظل اقتصاد السوق وفقا لنظام الأسعار، ونتيجة للاخفاقات التي يتعرض لها السوق، تقوم الدولة بالتدخل من خلال انتاج السلع غير المسوقة عبر بعض المؤسسات العمومية.

-**ضمان الاستقرار الاقتصادي:** تسعى الدولة في ظل اقتصاد السوق إلى العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى على مستوى الكلي (التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات....إلخ) وذلك من أجل تفادي الصدمات الخارجية والوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، فقد عرف هذا التدخل تزايدًا من أجل توجيه الاقتصاد على مستوى الطويل.

-**إعادة التوزيع:** يؤدي اقتصاد السوق إلى التوزيع غير العادل للدخول، وإعادة توزيع الدخول تسعى إلى تقليص الفوارق الموجودة فيما بين افراد المجتمع، حيث تنتشر العدالة الاجتماعية ويكون ذلك من خلال تفعيل للسياسات المالية والنقدية.[2]

[1]- يسير دونتي، دور الحكومة في اقتصاد السوق، سلسلة بحوث ومنافسات حلقات العمل والعدد السادس 2ماي 2000 دمشق سوريا، التوجهات الانمائية في مطلع الألفية الثالثة، دور الحكومات الاثماني في ظل الانفتاح الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ضبي 2001ص66.

[2]-ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامع منتوري قسنطينة، 2006-2007 ص33.

المطلب الرابع: الحوكمة واقتصاد السوق

أولا: ماهية الحكم الراشد

عُرِفَ الحكم الراشد من خلال البنك الدولي عام 1992 على أنه الآلية التي تستخدم فيها السلطة من أجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التنمية، وقد حدد البنك الدولي ثلاث مظاهر للحكم الراشد:

-طبيعة الحكم

-طريقة استخدام السلطة في إدارة اقتصاد البلد والموارد المتاحة اقتصادية واجتماعية

-قدرة الرؤساء على تفعيل وتنفيذ السياسات.

ويعرف الحكم الراشد أيضًا على أنه مجموعة الطرق التي ينفذها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة لشؤونهم المشتركة حيث أنها عملية متواصلة يمكن ان تنسق بالمصالح المتضاربة والمختلفة ويتضمن من المؤسسات الرسمية والنظم المدعمة لتقوية الالتزام وكذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب والمؤسسات في صالحها.[1]

ثانيا: خصائص مؤشرات نظام الحوكمة

بات من المهم جدًا أن نعتم على مؤشرات وفي جميع المجالات حيث ظهر مفهوم الحوكمة وبشكل أقل وضوحًا في بعض الأحيان، فاجتمع بين مؤشر للقياس وبين اهداف القياس من أجل الوصول إلى تقييم مؤشرات لنظام الحكومة ينبغي اتباع الخطوات الآتية:

-تحديد الأهداف المسطرة والنتائج المتوقعة.

اظهار المؤشرات بناءًا على معيار الجودة وآليات التأكد منها.

-تحديد المستوى المستهدف من الكمية، النوعية والوقت.

-[1]Thomas wissk, governance ,good goverman and Globalgouvermance,conceptuala chalenger therd word quarter, vol 21 n=° 52007 p 797.

-توضيح اطار متابعة التقييم.

وقد ساهمت اجراءات صياغة المؤشرات من تجميع البيانات وتحليلها إلى الوصول إلى ما يقارب 400 مؤشر، ثم تقديمها من خلال مجموعة من المنظمات والمؤسسات الدولية، حيث كانت تهدف إلى امكانية تحقيق التنمية من خلال تفعيل للحوكمة.

ومن خلال هذا كله فقد اقترح مجموعة الاقتصاديين السمات التي ينبغي أن تتوفر في المؤشرات وهي:

-مدى أهمية المؤشرات حتى نتمكن من خلالها بلوغ الأهداف

-قابلة للتأثير بمتغيرات أخرى

-موضوعية معقولة

-قابلة للقياس.

يمكن أن نصف هذه المؤشرات إلى ما يلي:[1]

-مؤشرات النشاط: تتمثل في الوصول إلى أغلب عمليات برنامج نظام الحوكمة، إذ تجيز امكانية قياس انتاجية الإدارات العمومية.

-مؤشرات النتائج: تقوم هذه المؤشرات بتبرير استغلال الموارد، حيث تسمح بالتأكيد على مدى تطابق العمل الإداري مع الأهداف السياسية من جهة، وتسمح بتحديد وتوضح أهداف البرامج الحكومية مسبقا من جهة أخرى.

-مؤشرات الأثر: فهي تمنح القدرة على التقييم حيث نسمح باتخاذ الإجراءات الضرورية ومن بينها مؤشر الفسا لمنظمة الشفافية الدولية.

وهذه المؤشرات يتم تحكيمها بما يخدم المصلحة العامة حيث يمكن المواطنين المقيمين من القيام بالمقارناتبين الدول وهذا من خلال مراعاة ما يلي:[1]

[1]-الاخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد المتلقى الدولي الثامن، جامعة مسيلة ص16.

-مدى التقبل من قبل السكان

-التكلفة الناتجة عن اعداد المعيار.

-مدى التوافق فيما بين المؤشر والمصلحة العامة

-دور المؤشر في منع الفساد

ثالثا: معايير الحوكمة المعتمدة من قبل الجمعية الدولية للتنمية.

بادرت الجمعية الدولية للتنمية بتحديد مجموعة من المعايير وذلك من خلال تحديد الموارد المخصصة لبلد ما، وقد تم تقديم مجموعة من الاقتراحات المتعلقة ببرامج المساعدات التي تقدمها: وتتمثل هذه المعايير فيما يلي: [2]

أ-المسؤولية: حيث ينبغي محاسبة ومسائلة متخذي القرار وكذلك المؤسسات العمومية على سوء التسيير الذي يمكن أن يصدر منهم، حيث يمكن إجراء فحوصات عمومية.

ب-الشفافية: ترتبط جهود القطاع الخاص بتوجه الدولة، وأيضا على مجال الثقة الذي تمنحه الدولة من خلال السياسات الحكومية، وكذا المعلومات التي يتم تقديمها والمتعلقة بالسوق بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

ب-سيادة القانون: ينبغي للإطار القانوني أن يكون عادلا، حيث يمكن للمؤسسات والخواص من تقييم الفرص الاقتصادية

-ولهذا ينبغي من توفر قواعد قانونية معروفة مسبقًا وتطبق آليًا بصفة عادلة.

ث-المشاركة: يعتبر هذا المعيار عامل مهم لضمان انضمام المواطنين ودعمهم لتطوير وتنفيذ المشاريع.

---

[1]-الاخضر عزي، غالم جلطي، المرجع السابق، ص18

[2]-علي بن يحي عبد القادر، تأثير نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية للبلدان العربية، دراسة تحليلية قياسية للفترة، 1996، 2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014، 2015.ص30.

خاتمة الفصل الأول :

لقد عرف تطور الفكر الاقتصادي من خلال المذاهب الفكرية المختلفة ،حيث كان التجاريون ينضرون إلى الدولة على انها ضرورة حتمية لإنجاح النشاط الاقتصادي ،وهذا من اجل الوصول الى القوة الاقتصادية ،بينما الفيزيوقراط فكانوا يرون ان ان الدولة لا يمكنها ان تتدخل في النشاط الاقتصادي الا في الحدود الضيقة ،حيث يتمكن الافراد من الوصول الى الحماية .

اما الكلاسيكيون فكانو يؤيدون المدرسة الطبيعية في هذه الجزئية ،حيث اعتقد الكلاسيكيون ان هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي .كذلك جاء الكينزيون لتحدد وجهتهم في ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،وجاءت هذه الأخيرة كحماية للنظام الرأسمالي الذي تعرض لازمة قاسية جدا كادت ان تعصف بركائزه وهي ازمة الكساد العظيم .

وجاءت الاشتراكية فيما بعد من خلال كارل ماركس لتقول نعم لتدخل الدولة باعتبارها ركن اساسي وفعال في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ،الاجتماعي والسياسي .

ما يمكن قوله ان تدخل الدولة مضبوط بطبيعة الاقتصاد الذي تشكله الدولة.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للازمات

مقدمة الفصل الثاني :

نضرا لتوافد الأزمات المالية والاقتصادية بكثرة على الاقتصادات الوطنية المختلفة التي عرفها العالم خاصة بعد نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ،كان لزاما على على الباحثين ان يتطرقوا الى مثل هذه المواضيع المتعلقة بالأزمات .فوقوع الازمات المالية يؤثر سلبا على اقتصادات الدول اذ يمكن وفي حالات عديدة ان يؤدي الى انهيار اقتصادي مالم تقم الدولة بمجموعة من الإجراءات والتدابير الكفيلة لكبح جماح هذه الأزمة او على الاقل التخفيف من حدتها والعمل على القضاء عليها تماما .

يمكن اعتبار ان الأزمات المالية تصنف الى أربعةأنواع ،فنجد مثلا ازمة البورصة ،ازمة مصرفية نازمة سعر الصرف وأزمة المديونية ،فكل ازمة تتضمن جمله من المتغيرا ت والأسباب تختلف عن بعضها البعض .

من خلال هذا الفصل سنتطرق الى الإطار النظري للازمات المالية ملتزمين بالحديث عن انواع الازمات المالية والعلاقة الموجودة بين الازمات المالية والعدوى المالية .

المبحث الأول: الايطار النظري للأزمة المالية

لقد عرف الإنسان مجموعة من الأزمات بمختلف المجالات، ويأتي في ذلك الأزمات المالية في مكانة مهمة على اختلاف الأزمات الأخرى

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية

لا يمكن صياغة وتحديد مفهوم مفصل للأزمة المالية، حيث نجد مجموعة من الكتاب المؤلفين حاولوا وصف النتائج التي يمكن أن تكون جراء حدوث الأزمة

أ–كلمة أزمة: ظهرت هذه الكلمة من خلال الطب الإغريقي، وهي عبارة عن خلل يؤدي إلى تطور المرض من خلال بعض المؤشرات والأعراض[1]

يقصد بالأزمة من الناحية الاقتصادية بأنها ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة وحدوت مظاربات نقدية كبيرة ومتقاربة[2]

–تعرف الأزمة المالية بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادي يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات[3]

–ويعرفها الاقتصادي يوجين فارجا بأنها ظاهرة اقتصادية تعرف نتائجها من خلال مظاهر انهيار أسواق البورصة وحدوث مظاربات نقدية كبرى في أسواق المال[4]

–ويعرفها محسن أحمد الخضيري على أنها لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الاداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذي القرار فجعله في حيرة بالغة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما:

[1]–عبد الرزاق سعيد بلعباس، مامعنى الأزمة، كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيزط، ط1، 2009، ص ص 13. 14.

[2]–فريد كورتل، الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها وانعكساتها.ص11.

[3]–يوجين فارجا، أزمة النظام الرأس مالي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، بيروت 1975 ص126.

[4]–يوجين فارجا، المرجع نفسه ص135.

-التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية

-الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة[1]

تعرف الأزمة أيضا على أنها حلة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في أثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض أزمات السيول والنقدية وانخفاض الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال[2].

-يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها تلك الاضطرابات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات والودائع المصرفية وأسعار صرف العملات[3]

-تعرف الأزمات الاقتصادية بأنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك، ويستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة Cycle بدلا من كلمة Crises والتي تدل على الأزمة، حيث أنه هناك اختلاف بين المصطلحين فالأول يشير إلى الانتظام والتعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية، بينما الثاني فيدل على الاختلال والاضطراب

-الأزمة المالية هي ذلك التدهور والانهيار الذي يمس سوق الأسهم أو عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية أو فقاعة المضاربة[4]

[1]-محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي الاسكندرية، بدون تاريخ، ص54.

[2]-الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، ورقة مقدمة في اطار مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي جامعة الجنان ، 13، 14، مارس 2009 ص03.

[3]-ساعد مرابط(الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية) مرحلة الأزمة المالية العالمية ، 20-21 اكتوبر 2004، ص10.

[4]-عمار دعمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض المؤشرات الاقتصاد الجزائري، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20، 21 أكتوبر 2004 ص 03.

-تعرف الأزمة المالية على أنها تدهور حاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، الذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمةالعملة وأسعار الأسهم مما ينتج عنه أثار سلبية في قطاع الانتاج والعمالة[1]

-يبين الاستخدام الاقتصادي المعاصر للأزمة على أنها تلك التي تأتي من الفاعل الاقتصادي (رجل أعمال، مستثمر، مستهلك) ومصالحه المحلية لأن النظام يحتفظ ببنيته سواءا كانت دورية أو فوضوية على حسب تصور النموذج للسوق[2]

المطلب الثاني: الأزمة المالية في الفكر الاقتصادي

يعود مفهوم الأزمات إلى حقب سابقة فهو ليس بالظاهرة الجديدة حيث أن علاجها يختلف من محطة فكرية إلى أخرى، إذ اجتهدت العديد من النظريات في البحث عن مسبباتها وتقديم أيضا تفسيرات لها.

أولا:قانون ساي للمنافذ والأزمات

لقد اجتهد جوباتيستساي في وضع قانون يعتمد عليه الكلاسيك في تحديد العديد من النماذج والنظريات ونلخص هذا القانون فيما يلي:

أ-العرض يخلق كل طلب وبطريقة فورية.

ب-كل اكتناز نقدي للدخل غير ممكن، فقد اعتبر ساي أن كل دخل هو استهلاك لأجل.

ج-اعتبر ساي أيضا أن الأزمات مؤقتة ومحلية لا يمكنها أن تعمر طويلافي النظام الاقتصادي

[1]-علي فلاح المناصر، وصفي عبد المالك الكساسية، الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها تداعياتها وسبيل العلاج، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات الفرص، الآفاق، جامعة الزرقاء، عمان ، يومي 10، 11 نوفمبر 2009 ص 07.

[2]-مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور اسلامي مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز 2009، ص 14.

-النقود حيادية والاقتصاد مغلق

ثانيا: سيسموندي والأزمة

يعتبر الاقتصادي سيسموندي من الأوائل الذين وضعوا نظرية الأزمات في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وذلك بعد خروجه عن المدرسة الكلاسيكية التي كان ينتمي إليها، حيث انتقد ما جاء به ساي في جزئية أن ظاهرة الافراط في الانتاج تؤدي إلى الأزمات، وصنف توجهه(ساي)ضمن اليد الخفية.[1]

-لقد اهتم معظم الكلاسيك بتفسير أزمات الافراط في الانتاج، حيث وضع آدم سميث أن الأزمات الاقتصادية لا يمكن حدوثها من خلال قانون المنافذ، والذي يمكن في أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، حيث يفترض أن النظام الرأس مالس مدعم بديناميكية تخلق له التوازن بصفة تلقائية، هذه الديناميكية تتحقق من خلال وجود نوعين من الأثمان، الأولى توجد في السوق النقدية يتمثل في معدل الفائدة أما الثاني يوجد في سوق العمل وهو معدل الأجور، والأمر نفسه بالنسبة للأزمة النقدية، فهي أيضا لا يمكن حدوثها وهي نفسها خاضعة لنفس القانون الذي يوازي بين العرض والطلب بين النقود تلقائيا[2]

ثالثا: دافيد ريكاردو والأزمة

-حدد ريكاردو أسلوب علمي حقيقي اعتمد على ثلاثة عناصر:

1-**العمال**: وهم الذين يعرضون جهدا ويحصلون بالمقابل على مبلغ نقدي يوجهون به قراراتهم الشرائية.

2-**ملاك الأراضي**: الذين يمنحون حق استغلال الأراضي

[1]-فتح الله ولعلو، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية(الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي)، 2009، ص26.

[2]-نادية عقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج، دراسة الأزمة الرهن العقاري الو.م.أ مرجع سبق ذكره ص27.

3-**المزارعين والصناع**: وهم من اليستمرون جزء كبير من الأرباح التي يحصلون عليها

لقد أعطى ريكاردو للرأسماليين دورا بليغا للتنمية الاقتصادية وتكلم ريكاردو على مسألة تبادل السلع، والتي تنطلق من خلال جزئية تقييم السلعة وفقا لكمية العمل اللازمة لانتاجها

رابعا: نظرية ماركس في الأزمة

اعتمد ماركس على التفسير المنطقي للأزمة وذلك على شاكلة المدرسة الكلاسيكية، لكن الاختلاف يقع كون ماركس ألح على أن النهاية تأتي بشكل عنيف، ومن هنا نفهم أن تفسير ماركس للأزمة هو تفسير فلسفي وليس تحليل اقتصادي، حيث يؤكد أن الرأسمالية تولد تراكم رأس المال الثابت، ومع التراكم يزداد الجيش الاحتياطي للعاطلين، ويتفاقم بذلك الفقر والتعاسة وهكذا فإن التأزم الاجتماعي المتولد من الرأسمالية يكون شديدا، فالثورة هي الجزء الرئيسي من النظرية الماركسية للأزمة، فالثورة الاشتراكية تنشأ لوجود التناقض بين طريقة الانتاج التي تجعل القوة العاملة تمثل المجتمع كله تقريبا وبين ملكية وسائل الانتاج التي تتركز في أيدي فئة قليلة من الأفراد، فالتناقض الموجود بين جماعية العمل وفردية الملكية هو الذي يحرك الصراع الطبيعي ويصل به إلى الثورة العنيفة التي تقضي على الرأسمالية نفسها[1]

خامسا: الفكر الاقتصادي الاسلامي والأزمة

-عمل المقريزي من خلال كتابة اغاثة الأمة بكشف الغمة على تحليل أسباب الغلاء الشديد في الأسعار، ويرجعها إلى سوء السياسة الاقتصادية ويؤكد على أن الغلاء والرخاء يتعاقبان منذ الخليقة، وأن الرخاء مرتبط برخص الأسعار والذي يرتبط بدوره بوفرة الأمطار والمياه التي تزيد من حجم المحاصيل وتدفع الأسعار إلى الانخفاض.

-غير أن المقريزي يذكر أسباب أخرى للغلاء بعضها سياسي محض مثل تفشي الظلم والقتل من قبل الحكام، والخوف وتوقف النشاط الاقتصادي، ويؤكد المقريزي أن شيوع المنافسة في الأسواق يؤدي إلى

[1]-مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ص171.

الرخاء في حين أن التدخل في النشاط الاقتصادي قد يضر بمصالح الناس، ويعتبر البعض أن أهم الأفكار الاقتصادية للمقريزي هي أنه حاول تحليل أسباب الأزمات من خلال فساد سياسة الحكم وسوء الادارة الاقتصادية[1]

المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية

الفرع الأول: الأزمة المصرفية

قبل أن نتحدث عن الأزمة المصرفية ينبغي أن نؤصل نظريا الجهاز المصرفي للدولة وماهي مكوناته

أولا: الاطار النظري للبنوك التجارية

أ–نشأة البنوك: نشأت البنوك كنتيجة للتطور النشاط التجاري، غير أن التطورات الاقتصادية هي التي أدت إلى تطور هذه البنوك والتوصل إلى أساليب مصرفية حديثة تستوعب العديد من القطاعات من خلال تقديم شامل لخدماتها.

–لقد ظهرت البنوك التجارية مع ظهور النقود الورقية، ومن هنا فإن الشكل التقليدي للبنوك التجارية يتمثل في الطرف الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية وتبديلها بعملات وطنية.[2]

ب–تعريف البنوك التجارية: تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تعمل على تلقي الودائع ودائع الأفراد القابلة للسحب عند الطلب، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل [3].

[1]–مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ص ص 70، 71.

[2]–أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000 ص 05.

[3]–حسين بن هاني، اقتصاديات البنوك والنقود، دار الكندي، الأردن،2003 ،ص206.

وتسمى أيضا ببنوك الودائع وهي عبارة عن مؤسسات مالية غير متخصصة، تقوم بالدرجة الأولى بتلقي ودائع الأفراد القابل للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل[1]

ثانيا: وظائف البنوك التجارية

أ–قبول الودائع: تعتبر هذه الوظائف من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث أن ادارة البنوك تعطي أهمية بالغة لمسألة الودائع، وتعمل جاهدة على دراستها وتحليلها، من حيث حجمها ومدتها

ب–خلق نقود الودائع: تعتبر من أهم وظيفة، هي أيضا وتتمثل في خلق البنوك لنقود الودائع تأتي من اعتياد الأفراد في المجتمعات الحديثة من تسوية مدفوعاتهمعن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم[2]

ج–وظيفة منح القروض: وهي وظيفة ملازمة مع وظيفة قبول الودائع، فالبنوك لا تستطيع الحصول على ودائع دون مقابل

تختلف أشكال القروض والائتمان منها ما يعتبر قرضا بشكل مباشر مثل قروض قصيرة وطويلة الأجل أو شكل غير مباشر مثل خصم الكمبيالات[3]

د–خصم الأوراق التجارية: إن الحاجة إلى السيولة النقدية من قبل رجال الأعمال والأفراد والمؤسسات تجعلهم يتوجهون إلى البنوك التجارية من أجل تحصيل أوراقهم التجارية قبل تاريخ الاستحقاق، وذلك مقابل فائدة يستحقها البنك نظير عملية الخصم التي قام بها[4]

[1]–فليح حسن خلف، النقود والمصارف، جدار للكتاب العالمي، عمان 2006، ص236.

[2]–رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 ص 67.

[3]–أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[4]–جلدة سامر، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة، عمان، الأردن ط1، 2009 ص53.

و–تسوية المدفوعات الدولية: ويتم ذلك من خلال فتح الاعتمادات المستندية وتسديد قيمة الفواتير المختلفة وشراء وبيع الشيكات بالعملات الأجنبية.

ثالثا لجنة بازل:

1–لجنة بازل للرقابة المصرفية(بازل1)

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت اسم "لجنة الأنظمة المصرفية" والممارسات الرقابية من طرف محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشرة مع نهاية 1974، من خلال بنك التسويات الدولية لمدينة بازل بسويسرا، ويتكون أعضاؤها من مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، اسبانيا، لوكسمبورغ والو.م.أ.

–أهداف لجنة بازل:[1]

–المساهمة في استقرار النظام المصرفي الدولي وخاصة زيادة المديونية الخارجية في الدول النامية.

–التأكيد على ضرورة توافر العدالة والتناسق في تطبيق نسب كفاية رأس المال.

–العمل على التكيف مع المتغيرات المصرفية في مقدمتها العولمة المالية.

–تحسين الاساليب الفنية، للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات.

2–المخاطر المصرفية واتفاقية بازل2

أ–الحد الأدنى لرأس المال:

تتمثل في تحديد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك، وذلك بالنسبة لكل من مخاطر السوق، مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، فبالنسبة لمخاطر السوق تمت المحافظة على المعدل (8%) لكفاية رأس المال

[1]–عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص ص 82. 83.

أما بالنسبة للمخاطر الائتمانية فقد شهد تغيير كبير مقارنة مع بازل1، فلم تعد الأوزان تعطي حسب الطبيعة القانونية، وانما من خلال نوعية العرض في حد ذاته

-من خلال ذلك نفهم أن اتفاقية بازل2 أعطت مفهوم أوسع وشامل للمخاطر التي تتعرض لها البنوك وذلك مع مزيد من المتطلبات الرأسمالية لمواجهتها. وتركت لها الحرية في اختيار طريقة تقييمها[1]

ب-الرقابة الاحترازية وفق لبازل2

-ترتكز على التنسيق بين المخاطر التي يتعرض لها بنك معين وتحدد هذه الدعامة وفقا لمجموعة من المبادئ[2]:

- يجب على البنوك امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال.
- ينبغي على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها.
- يستلزم من الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب.

ج-انضباط السوق:

لقد سعت لجنة بازل من خلال ذلك تطوير مجموعة من متطلبات الافصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بمخاطر التي يتعرض لها البنك ومستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر. ويكمن الهدف الرئيسي من انضباط السوق في تعزيز دور الأسواق لحث البنوك على ممارسة نشاطاتها بشكل سليم، أكيد وفعال، وذلك من خلال عرض كافي للمعلومات[3].

[1]-حياة نجار، ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية، الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء، علوم اقتصادية جامعة سطيف1-2013، 2014، ص 104.

[2]-نبيل حشاد، دليلك إلى بازل2، الجزء الأول، بدون تاريخ، ص32.

[3]-حياة نجار، المرجع نفسه، ص106.

3-اتفاقية بازل3 والمتطلبات الدنيا لرأس المال

إن أهم المستجدات التي جاءت فيما يخص الحدود الدنيا لرأس المال هي كالآتي:

أ-رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة: نصت مقررات بازل3 على رفع وتحسين نوعية الأموال الخاصة في البنوك، وذلك من أجل الوصول إلى حسن التسيير في فترات الضغط[1]

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل}}$$

ب-تدعيم الصلابة المالية للبنوك: اجتهدت اتفاقية بازل3من أجل الوصول الى الصلابة المالية الحقيقية وذلك من خلال ما يلي:

-زيادة قدرة البنوك على امتصاص الصدمات عند التغيير.

-تكوين البنوك لهامش حماية لرأس المال، حيث أنه عندما تم تحقيق ارباح يقتطع البنك منها نسبة 2.5 من الأصول المربحة بأوزان المخاطر لتدعيم رأسمالها لمواجهة الخسائر المحتملة.

ج-تكوين هامش حماية من التقلبات الدورية، حيث أن التقلبات في البيئة الكلية تكون لديها انعكاسات مباشرة على نشاط البنوك

-تدعيم الصلابة المالية للبنوك واتفاقية بازل3

[1]-Basel 3 AglobolRegulatorynew Yorkformoneresilientbanks and bankingBazelconolige on Banking supervision, 2010.p.p.12.21.

رابعا: مفاهيم الأزمة المصرفية

1-تعريف الأزمة المصرفية: وتسمى بالذعر المالي وتتمثل في انهيار أحد المصارف، حيث يقوم الدائنون أصحاب القروض قصيرة الأجل بسحب ودائعهم بصفة مفاجئة، ونتحقق من خلال هذه الحالة من خلال ما يلي:

أ-أن تزيد المديونية قصيرة الأجل على الأصول قصيرة الأجل.

ب-عدم توفير دائن كبير في السوق يمكن البنك من توفير التسهيلات اللازمة لسداد الالتزامات قصيرة الأجل.

-تأخذ عنصر الأزمة المصرفية شكل هجوم على البنوك لسحب الودائع.

-تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه أحد البنوك زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فمن خلال قيام البنك بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه، يحتفظ بنسبة بسيطة من أجل مواجهة طلبات السحب اليومي، فلا يمكن أن يستجيب لطلبات المودعين إذا تعدت تلك النسبة، وهنا تحدث أزمة سيولة، وعندما يحدث العكس، أي حين تتوفر الودائع وترفض البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الاقتراض وتسمى أزمة ائتمان(Creditcrunch)[1]

2-أسباب الأزمة المصرفية: يمكن تقسيمها إلى جزئين

أ-أسباب متعلقة بالاقتصاد الجزئي

-عدم التناسق بين أصول وخصوم البنك.

-التدخل الواسع والكبير للدولة في منح القروض.

[1]-نزهان سهو، الأزمة المالية العالمية الراهنة، المفهوم، الأسباب، التداعيات، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون 2010ص ص 255 256.

-الافراط في منح ضمانات من بل الدولة تدعو إلى المخاطرة.

ب-أسباب متعلقة بالاقتصاد الكلي:

-تراجع النشاط الاقتصادي.

-انخفاض في أسعار الأسهم وأسعار الأصول.

-تذبذب في سعر الصرف المتبع.

-التوسع في منح القروض

الفرع الثاني: أزمة سعر الصرف

أولا: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه ذلك المعدل الذي يتم من خلاله تبادل عملة دولة ما مع بقية عملات الدول العالم الأخرى

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات للعملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية او عدد وحدات العملة الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية[1]

يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى، ويتضح من ذلك أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية، فاقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية[2]

[1]-موسى سعيد مطر وأخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ص43.

[2]-دوحة سلمى، أكثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية جامعة بسكرة، 2014. 2015. ص03.

-يعرف سعر الصرف أيضا النظام والعملة التي تتم وفقا لها تحويل عملة وطنية إلى عملة أخرى ونقل النقود إلى بلد آخر[1]

يعرف سعر الصرف على أنه "سعر تبادل العملات ببعضها البعض[2]

ثانيا: أشكال سعر الصرف

1-**سعر الصرف الاسمي**: يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلاله وحدات عملة محلية أو سعر عملة محلية بدلاله عملة أجنبية.

يتم تحديد سعر الصرف الاسمي بناء على قوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وبدلاله نظام الصرف المعتمد في البلد، وينقسم سعر الصرف الإسمي الى سعر الصرف الرسمي فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية،و سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية، بمعنى أنه يمكن أن يوجد أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي بلد واحد.

ومن هنا فإن سعر الصرف الاسمي لا يراعي معدلات التضخم، وبالتالي لا يبين حقيقة العملة. ولا يمكن أيضا اعتباره مقياس لتنافسية الدول في الأسواق الخارجية [3]

2-**سعر الصرف الحقيقي**: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة، ويساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة[4]

[1]-بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي والتوازني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك مالية 2013، 2017 ص 17.

[2]-فارس هباش، دراسة للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للقرنين 1992- 2001 و 2002- 2011، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف1 العدد 14 سنة 2014 ص 213.

[3]-دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره ص 09.

[4]-عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية لقيمة ديوان التموعات ص104.

-كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، حيث أنه كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض[1]

إن سعر الصرف الحقيقي مثل سعر الصرف الاسمي، إذ هو سعر نسبي، لكن لا يوجد اجماع حول السعر النسبي الذي يجب أن يعرف به[2]

3-**سعر الصرف الفعلي**: والذي يشير إلى المؤشر الذي يتم من خلاله قياس معدل التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثابتة.

يشير سعر الصرف الفعلي إلى مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من عملات خلال فترة زمنية

-سعر الصرف الفعلي هو عدد وحدات العملة المدفوعة فعليا لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة. وباعتبار أن المعاملات المختلفة تخضع لضرائب، فمن الواضح أنه لا يوجد سوى صرف فعلي واحد.[3]

وكثيرا ما يتم حساب سعر صرف فعلي للواردات وآخر للصادرات

أ-سعر صرف فعلي للصادرات NEERX

وهو عبارة عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولار واحد من الصادرات، مع الأخذ بالاعتبار رسوم التصدير والاعانات المالية والرسوم الاضافية وغير ذلك من التدابير الضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات [4].

[1]-دوحى سلمى، المرجع نفسه ص09.

[2]-بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني مرجع سبق ذكره ص 18.

[3]-محمود حميدات، مدخل، التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الثالثة 2005، ص76.

[4]-بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، مرجع سبق ذكره ص20.

ب-**سعر صرف فعلي للواردات: NEERM**

وهو عدد وحدات العملة المحلية التي ندفع ما قيمته دولار واحدا من الواردات، على أن نأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الاضافية، الفوائد على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.[1]

4-**سعر الصرف الفعلي الحقيقي**: هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد اتجاه الخارج لابد أن نخضع إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار الرئيسية[2]

5-**سعر الصرف التوازني**: لسعر العرض التوازني هو الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات. فسعر الصرف التوازني يشبه التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامناً مع التوازن في ميزان المدفوعات. إذن فإن سعر الصرف التوازني هو الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات[3]

ثالثا: أنظمة سعر الصرف

هو النظام الذي تستعين به الدول في تحديد معدلات صرف عملتها، لأنها تعتبر مهمة في تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، والدولة تختار أحد الأشكال التالية:

1-**نظام الصرف الثابت Fixe**: وهو ذلك النظام الذي يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة من العملات بمعدل صرف ثابت (كاليورو والدولار).

---

[1]-بلحرش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2]-عبد الحسن جليل العالي، سعر الصرف وادارته في ضل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات) دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2011 ص32.

[3]-بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت نوفمبر 2003 ص 07.

يتميز نظام سعر الصرف الثابت بالخصائص التالية:

أ-السلطات النقدية: هي الجهة المخولة بتحديد سعر الصرف الثابت لتحويل العملة الوطنية إلى عملات صعبة أخرى، ويكون تحديد هذا المعدل بصفة دقيقة أو تقريبية لا تتعدى هامش تقويم مقدر باتفاقية نقدية (مثلا+ أو- 1%)

ب-إذا تغيرت قيمة هذه العملة فوق هذه الحدود المسموح بها، هنا ينبغي على البنك المركزي أن يتدخل مباشرة في سوق الصرف ببيع أو شراء عملته من أجل توقيف ارتفاع قيمتها أو انخفاضها

ج-في حالة عدم قدرة السلطات النقدية أو عدم رغبتها في الدفاع عن المقابل الثابت لعملتها الوطنية عليها تعديل هذه القيمة باجراء تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الصعبة المرتبطة بها.

2-**سعر الصرف المرن (المعوم)**: يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم نظام تعويم العملات حيث لا تتحمل كل من السلطات النقدية والمالية أي جهود في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال التخفيض من قيمة الواردات واحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار وكذلك من خلال احداث تغييرات في مستويات الدخل أو احداث متغيرات في مستوى أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال[1]

رابعا: سوق الصرف

1)**تعريف سوق الصرف**: يعرف سوق الصف على أنه ذلك المكان الذي يتم فيه تحويل عملة دولة بعملة دولة أخرى، حيث يلتقي العرض والطلب للعملات[2]

سوق الصرف الأجنبي يشمل التعاملات التي تكون من خلال وسائل الاتصالات المختلفة داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية، وهذه الطرق

[1]-شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2012، ص 165.

[2]-يخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 ص 125.

الموجودة على مستوى البنوك والمزودة بأجهزة المعلومات تعرض على شاشاتها التغيرات الفورية التي تطرأ على أسعار العملات المختلفة وكذلك حول أسعار الفائدة مما يتيح المتعاملين من الأفراد ومؤسسات اتخاذ قرارات مناسبة حول كل حركة أو تغير لأسعار الصرف ولمعدلات الفائدة[1]

وتتمثل وظائف سوق الصرف فيما يلي:

-تحويل القدرة الشرائية لبلد معين إلى بلد آخر.

-توفير ومنح الاعتمادات الملائمة لتسوية العمليات التجارية .

-تقديم تسهيلات لتغطية خطر الصرف.

2-تصنيفات سوق الصرف: تصنف أسواق الصرف إلى أسواق صرف آجلة وأسواق صرف فورية

أ-أسواق صرف الفورية: في أسواق الصرف الآجلة تستلزم المعاملات الحالية للصرف الأجنبي استلام ودفع الصرف الأجنبي بحدود يومين بعد اليوم الذي يتم فيه الصفقة، حيث تمنح هذه الفترة الوقت اللازم لكي تجعل المتعاملين يقومون بتسوية التزاماتهم المالية عبر حساباتهم المصرفية الدائنة والمدينة حيث أن شروط تبادل العملات من سعر وكمية تكون محددة في اليوم الذي تمت فيه الصفقة، تسمى هذه العملية بالمعاملات الفورية أما سعر الصرف الذي يدخل في مثل هذه الصفقات فيعرف بالسعر الفوري[2].

ب-أسواق الصرف الآجل:سوق الصرف الآجل هو السوق الذي تتم فيه عمليات بيع وشراء العملات في مدة تنفيذ أو تسليم تفوق اليومين من تاريخ الاتفاق، حيث تم فيه الاتفاق فيه عند بداية العقد على سعر محدد للصرف يسمى سعر الأجل على أن يتم التبادل في وقت لاحق يسمى تاريخ الاستحقاق[3]

[1]-بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، مرجع سبق ذكره ص 34.

[2]-عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجد لاوي للنشر عمان 2002 ص 182.

[3]D.arrisnet. p. petit. J p(échanges et Finance internationale les enjeux) paris 1996p.338.

حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملات المتبادلة في وقت اجراء العقد، ويتضمن السوق عادة مجموعة المهل المعيارية (300 يوم. 90 يوم. 60 يوم. 180يوم أو سنة) وتسمح العمليات الآجلة بتجنب الأخطار الناجمة عمليات أسعار الصرف

خامسا: أزمة العملة

والتي يطلق عليها أزمة الصرف الأجنبي، أو أزمة ميزان المدفوعات، وتحدث الأزمة في النقد الأجنبي عندما تؤدي المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد، أو ترغم السلطات النقدية على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة

ويميز المحللون بين أزمات العملة ذات الطابع القديم أو الحركة البطيئة وبين أزمات الطابع الحديث، فالأولى تبلغ ذروتها فترة من الافراط في الاتفاق، والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري، أما الحالة الثانية فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين يستر آن جداره ميزانيا جزء مهم من الاقتصاد بالثقة يمكن أن يؤدي في صاح الأسواق الماليةالأكثر تحررا وتكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف[1]

تعرف أزمات سعر الصرف أنه في حالة حدوث انخفاض حاد في قيمة الصرف مما يستدعي اجبار السلطات النقدية للتدخل من خلال بيع العملات الأجنبية لحماية سعر الصرف أو من خلال رفع كبير في سعر الفائدة[2]

[1]-كريستيان ملدر، عين العاصفة- يدفع الطابع الجديد للأزمات بالاسراعباعادة التفكير في اجراءات الوقاية وتدابير الحل، مجلة التمويل و المجلد 39. عدد4 (صندوق النقد الدولي ديسمبر 2002 ص06)

[2]-بلحرش عائشة ، سعر الصرف الحقيقي التوازني، مرجع سبق ذكره ص93.

الفرع الثالث: أزمة الأسواق المالية

أولا: مفهوم الأسواق المالية

يأخذ السوق المالي مفهومه من مفهوم السوق بشكل عام، حيث أنه يمثل المجال الذي يتم من خلاله التقاء البائع والمشتري بغض النظر عن المكان المادي للسوق، وهذا يعني أن السوق لاتتقوقع في مكان جغرافي، بل يكفي نشاطه تواجد وسائل فعالة للاتصال بالبائع والمشتري.

والسوق المالي لا يختلف عن مفهوم الأسواق الأخرى سواءا من حيث تنظيمها، حيث أنها تساعد على تحويل جانب من المدخرات المجتمع الى استثمارات فعالة، وهي بذلك تساهم في توفير رأس المال الذي يعد أهم عامل.[1]

تعرف السوق المالية أيضا على أنها الاطار أو النظام الذي تتجمع فيه طلبات الشراء والبيع للأدوات المالية، والذي يؤدي تنفيذها إلى تحريك عمليات التداول في الأسواق المالية، ويعبر وجود الأسواق المالية من الشروط الضرورية لإتمام المبادلات المالية بسرعة وبسعر عادل[2]

وتعرف أيضا على أنها مجموع العمليات التي تتم في مكان معين بين مجموعة من الناس لإبرام صفقات تجارية حول منتجات زراعية أو صناعية أو أوراق مالية. سواء أكان موضوع الصفقة حاضر أو غائبا عن مكان العقد أو حتى لا وجود له أثناء العقد[3].

[1]-بن أعمر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية، دراسة قياسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،2012-2013، ص 10.

[2]-الميداني، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3]-هارون محمد صبري، أحكام الأسواق المالية ط، عمان الأردن، دار النفائس 1999 ص 24.

2-مكونات الأسواق المالية: يمكن تقسيم السوق المالي إلى سوقين أساسيين

أ-الأسواق النقدية:

-مفهوم الأسواق النقدية

وهي السوق التي يقوم الجهاز المصرفي فيها بالدور الرئيسي، تتمثل هذه السوق في المؤسسات والأفراد الذين يتعاملون في الأدوات المالية القصيرة الأجل، ويتم التداول في هذه السوق بأذونات الخزانة والأوراق التجارية: فهي مجموعة من المؤسسات والعلاقات التي من خلالها تتعامل قوى العرض والطلب على الأموال بشكل خاص وعلى الأوراق المالية طويلة الأجل بشكل عام[1]

وتعرف أيضا الأسواق النقدية بأنها أسواق مفتوحة تنافسية يتم من خلالها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل التي لا تتجاوز السنة، كذلك تتميز بأنها تتم بأحجام كبيرة مع وجود عدد كبير من المتعاملين، ولهذا يطلق عليها الأسواق العميقة، وهذا ما يقلل بشكل كبير المخاطر المتعلقة بتدهور الأسعار وتخفيض تكاليف انجاز عمليات البيع والشراء[2]

-عناصر الأسواق النقدية:

***السوق الثانوية:**

▪ **السوق ما بين البنوك:** البنوك التجارية هي التي يرخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وهي التي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لا سيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا[3]

[1]-دينا أحمد عمر، أثر أسواق الأوراق المالية العربية في النمو الاقتصادي، مجلة التنمية، الرافدين العدد 96 سنة 2009 ص.

[2]-بن اعمر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية، مرجع سبق ذكره ص12.

[3]-خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطرد، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، ط1، 2006 ص39.

▪ **السوق المفتوحة:** وتتمثل في سوق نقدية فرعية مفتوحة لكل الأعوان الاقتصاديين الذين تتوفر لهم سيولة لكي يقدمونها لأعوان آخرين هم بحاجة اليها، وعادة ما يتم التفاوض في هذه السوق على أذونات الخزانة وسندات الخزانة العمومية المتداولة وكذا سندات المؤسسات والهيئات المالية[1]

سوق رأس المال: هي المكان الذي تتلقى فيه قوى العرض والطلب للمتاجرة برؤوس الأموال كالأوراق المالية، قروض بأنواعها، فهو فضاء يتلقى فيه أعوان الاقتصاديون ذوي العجز المالي والذين هم في حاجة إلى الأموال.[2]

-كما يعرف بأنه السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية التي تصدرها منظمات الأعمال

-أشكال سوق رأس لمال

الشكل الأول:السوق الحاضرة

وهي تتعامل في أوراق مالية طويلة الأجل، أسهم، سندات وأحيانا يطلق عليها سوق الأوراق المالية، ومن هنا تنتقل ملكية الورقة للمشتري فورا عند انتهاء الصفقة وذلك بعد أن يدفع قيمة الورقة أو جزء منها.

الشكل الثاني:السوق الآجلة:

ويطلق عليها أسواق العقود المستقبلية، وهي أيضا تتعامل في الأسهم والسندات ولكن من خلال عقود واتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق، بمعنى أن يدفع المشتري قيمة الورقة آنيا على أن يتسلمها في تاريخ لاحق والغرض من وجود هذه الأسواق هو تخفيض أو تجنب مخاطر تغير السعر .

[1]-بن اعمر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2]-بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبيل تفعيلها، رسالة لنيل درجة الدكتوراه جامعة الجزائر،2006/05، ص06.

ثانيا: كفاءة السوق المالية

-إن معنى كفاءة الأسواق المالية يدور حول مدى امكانية السوق على استيعاب كافة المعلومات الجديدة التي تصل إلى السوق وفهمها ثم اعادة افرازها في صورة تحركات سعرية، وهنا يمكن القول أن أسعار الأوراق المالية في السوق الكفئ تعتبر دالة المعلومات الجديدة التي تصل إلى السوق [1]

أ-الأسواق المالية الكاملة

يعتبر مفهوم السوق المالي الكامل أحد أهم مقومات النظريات المالية وتتحقق صفة الكمال إذا توفرت الشروط التالية:

-لا توجد أي حواجز على دخول وخروج المتعاملين ورؤوس المال في السوق المالي.

-لا توجد تكاليف للمعاملات مرتبطة بالاقراض والاقتراض لا قيود على البيع على المكشوف.

-المنافسة في السوق المالي تكون كاملة حيث لا يستطيع المتعاملون التأثير على السعر.

-وجود عدد غير محدود من الأصول المالية

-كل المعلومات متوفرة ولجميع المتعاملين وبدون تكلفة

-جميع المستثمرين يتميزون بالرشد ويسعون إلى تعظيم منفعتهم[2]

ب-**السوق المالي الكفئ**: نقول عن السوق المالي أنه كفئ إذا حقق الأهداف التالية:

-توزيع أمثل للموارد

-تقسيم عادل للمعاملات

[1]-صلاح الدين شريط، دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية، دراسة تجربة جمهورية مصر العربية، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011- 2012 ص140.

[2]-شوقي بورقية، دور نظرية الاشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف العدد 10 سنة 2010 ص ص 136. 137.

-الخدمات المقدمة بأقل تكلفة ممكنة[1]

ثالثا: أزمة الأسواق المالية

1-مفهوم أزمة الأسواق المالية

تعرف أزمة الأسواق المالية بأزمة انفجار الفقاعة المالية وتحدث عند قيام المضاربين بشراء أصل مالي بسعر يفوق قيمته الأساسية في ظل توقع مكاسب رأسمالية عالية، ولعل أهم ما يميز ظاهرة الفقاعة المالية هو طريق انفجارها بمعنى التدهور المفاجئ في الأسعار، الذي يلحق خسائر كبيرة بالمدخرين ويؤدي إل انخفاض مستمر في قيمة الأصول المعنية ومن تدهور مستمر في مجموع الاقتصاد[2]

الفرع الرابع: أزمة الديون

أولا: مفهوم الديون

حددت مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة 1988 المديونة والديون الخارجية على أنها قيمة الالتزامات القائمة والموزعة في أي فترة من الزمن للمقيمين في دولة معينة اتجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع وبدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس، وهذا التعريف الواسع للديون الخارجية يتطلب نظام مرن لتدوين وادارة الديون ويتطلب المعرفة الكاملة لكافة الالتزامات المالية الخارجية للدولة، والتي تشمل ديون الحكومة، ديون البنك المركزي، ديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة أو غير المضمونة من طرف الحكومة[3]

-يعتبر الدين العام محل جدل مستمر على مدى قرنين في الزمن، فمن جهة عارضته المدرسة الكلاسيكية ونادت بتوازن الميزانية العامة للدولة، ومن جهة أخرى أيد كثير من الاقتصاديين على

[1]-شوقي بورقية، المرجع نفسه ص137.

[2]- نادية عقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، دراسة الأزمة الرهن العقاري في الو.م.أ مرجع سبق ذكره ص09.

[3]-بلقاسم العباس، ادارة الديون الخارجية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط العدد الثلاثون جوان 2004 ص5.

رأسهم كينز، ونادوا بمبدأ التمويل بالعجز، أي أنه لم يعد هناك أي ضرورة لتوازن الميزانية وأن العجز الذي قد يحدث جراء ذلك يمكن تمويله بالقروض[1]

ثانيا: مكونات القروض الخارجية

يمكن تقسيم القروض الخارجية إلى تقسيمات مختلفة من حيث الجهة التي تصدر القرض، أو من حيث الغرض من القرض أو من حيث مدة القرض

أ-أنواع القروض تبعا لمصدر القرض:

تنقسم القروض الخارجية وفقا لمعيار الجهة المانحة لقرض إلى ديون رسمية وديون تجارية، والأصل التقسيم يخرج من صفة الدائن وليس المدين، حيث أنه إذا كان الدائن حكومة فإنه دينا رسميا أما إذا كان الدائن شركة خاصة أو بنكا هنا الدين تجاري حتى ولو كان المدين حكومة [2]

أ-1-القروضالخارجية العامة من الحكومات:

هي تلك القروض التي تقوم بتقديمها الحكومات والمؤسسات المالي الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتمتاز هذه القروض بأنها تقدم تسهيلات من حيث طول مدة القرض، ووجود فترة السماح وكذلك انخفاض فترة السماح[3]

وتنقسم هذه الديون الرسمية إلى:[4]

[1]-اياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، أسبابها وسبل مجابهتها مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية العدد الثاني 2008 ص24.

[2]-عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية ، دراسة قياسية ، 1970 ، 2006، جامعة الجزائر ،2012-2013، ص ص 6 .7.

[3]- نفس المرجع ، ص7.

[4]-عزازي فريدة، تمنحه المديونية الخارجية الجزائرية، دراسة سياسية (1970، 2006) جامعة الجزائر ص.6.7. 2012. 2013.

أ-1-1-القروض الرسمية الثنائية المنعقدة مع الحكومات الأجنبية:

تتمثل القروض الخارجية الحكومية الثنائية من القروض التي تبرمها الدول المدينة مع حكومات الدول الدائنة، وهي قروض تتميز بكونها تعقد بشكل رسمي

يمكن أن تفرق بين نوعين من هذه القروض:

***النوع الأول:** هو القروض السلعية وخاصة السلع الغذائية والتي تمثل نسبة كبيرة من حجم رؤوس الأموال المصدرة للدول النامية .

***النوع الثاني:** وهو تقديم القروض بالعملات الأجنبية لتمويل المشروعات الاقتصادية ويتم هذا النوع بناء على شروط معينة وتتم تسويته بالعملات الأجنبية.

أ-1-2 القروض الرسمية مع المنظمات الدولية المتعددة الأطراف:

تمثل القروض الخارجية العامة المستحقة للمنظمات الدولية المتعددة الأطراف نسبة لا يستهان بها للدول النامية، وهي تتمثل في البنك: مجموعة البنوك الاقليمية (البنك الافريقي للتنمية، البنك الأسيوي للتنمية) المنظمات الأوروبية المتعددة.

-أ-1-3-القروض الخارجية من الهيئات الأجنبية الخاصة

هي القروض التي تأتي من مؤسسات استثمارية خاصة وتخضع لقرارات أصحاب هذه الأموال وتتكون من قروض الصادرات وتسهيلات الموردين والاقتراض من البنوك التجارية

ب)أنواع القروض الخارجية من حيث الغرض منها

ب-**1القروض الخارجية المنتجة:** يستخدم هذا النوع من القروض في شراء وسائل الانتاج حيث يزيد في الطاقة الانتاجية لاقتصاد الوطن للبلد المدين. حيث يعمل هذا النوع على تحسين أداء ميزان المدفوعات وتوازنه

ب–2 القروض الخارجية الغير المنتجة: يستعمل هذا النوع لشراء السلع الاستهلاكية، وهذا يشكل عبءا على ميزان المدفوعات

ج)أنواع القروض تبعا لشرط القرض:

ج–1)القروض السهلة: وهي القروض التي تمنح لفترات طويلة وبسعر فائدة منخفض وتزيد فيها فترة السماح

ج–**2)القروض الصعبة:** وتتمثل في القروض قصيرة الأجل ذات معدلات الفائدة المرتفعة وتقل فيها فترة السماح

د)أنوع القروض الخارجية من حيث مدة القرض:

د–**1)قروض قصيرة الأجل:** وهي قروض تكون فترة استحقاقها أقل من سنة.

د–2)**قروض متوسطة الأجل:** وهي قروض تكون فترة استحقاقها من سنة حتى 5سنوات.

د–3)القروض طويلة الأجل: وهي القروض التي تمتد فترة استحقاقها من 5سنواتفما فوق.

ثالثا: أزمة المديونية:

1: **تعريف أزمة المديونية:**

يقصد بالمديونية تلك العملية التي تتميز بحركةرؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند انقطاع حركة تدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية، ويكون سبب هذا الانقطاع ناتجا عن عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية[1]

[1]–أمال فحايرية، أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا جامعة الشلف، العدد 03 ديسمبر 2005 ص136.

-تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو من خلال اعتقاد المقترضين على وشوك حدوث التوقف عن السداد ومن ثم يتوقف المقرضون عن تقديم قروض جديدة، ويعملوا على تصفية الديون القائمة.[1]

2-**أسباب أزمة الديون:** يمكن تقسيم أسباب أزمة المديونية إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية

أ-أسباب داخلية:[2]وتتمثل فيما يلي

-الاستدانة من أجل التنمية: تلجأ بعض الدول إلى الاستدانة وذلك من أجل تطوير اقتصادها حيث تكون المدخرات المحلية عاجزة عن تأدية ذلك القرض. هنا تلجأ هذه الدول إلى الاستدانة والاقتراض

-سوء توظيف القروض:

سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية هو من الأسباب الرئيسية التي تحول دون الاستخدام الأمثل للقروض.

-تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج: إن إخراج رؤوس الأموال بشكل يناقض قوانين الدولة المعنية. حيث أجمع الباحثون على وجود علاقة وطيدة بين هروب رؤوس الأموال وتأزم مشكلة المديونية[3]

-العجز في موازين المدفوعات:

ينطلق صندوق النقد الدولي من أن أزمة الديون الخارجية للبلدان(النامية تنبع أساسا من وجود افراط في زيادة الطلب الكلي الناتج عن انحرافات السياسات الاقتصادية الذي يؤدي إلى عجز داخلي

[1]-نادية عقون، مرجع سبق ذكره ص 08.

[2]-أوكيل نسيمة، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص112.

[3]-نعوم ابراهيم عبود، مشكل وأزمات اقتصادية تقلق العالم 2005 ص 133. [3]

على مستوى الميزانية العامة، وآخر خارجي يتمثل في عجز الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات على الصادرات وهذا ما يؤدي إلى الاقتراض ومنه تم تراكم الديون)[1]

ب–أسباب خارجية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

–**ارتفاع أسعار الفائدة:** إن الارتفاع في أسعار الفائدة سيؤدي إلى انتشار أزمة المديونية

–**انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام:** يؤدي انخفاض أسعار المواد الأولية إلى تدني في التبادل التجاري للبلدان المصدرة لهذه المواد وهذا ما يؤدي إلى إلى عجز في ميزان المدفوعات التي تزيد في الميل إلى الاستدانة الخارجية.

[1]–أوكيل نسيمة، مرجع سبق ذكره ص ص 114. 115.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمات المالية

المطلب الأول: أسباب الأزمة المالية

أولا: عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

إنه من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى نظام مالي سلم هو وجود بيئة سليمة للاقتصاد الكلي، وعليه فإن عدم استقرار السياسة الاقتصادية الكلية يؤدي إلى حدوث العديد من الأزمات المالية، فالسياسات المالية والنقدية التوسعية تدعو إلى انعاش النشاط الاقتصادي بشكل كبير، وإلى زيادة في الديون مع افراط في الاستثمار في القطاعات غير منتجة ومن ناحية أخرى فإن السياسات النقدية والمالية المقيدة التي تستهدف احتواء مخاطر التضخم واختلال الموازين الخارجية وتصحيح أسعار الأصول، قد تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وإلى صعوبة في آداء خدمة الديون، وتزايد نسبة الديون المعدومة التي تهدد البنوك بالافلاس.[1]

ثانيا: تشوهات القطاع المالي: تنتج عن عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف كنتيجة لتوسع البنوك في منح القروض مع عدم الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة الطلبات المختلفة للعملاء.

-يعتبر التدخل الحكومي المباشر في تسعير وتخصيص الائتمان من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول، فالبنوك العمومية تقوم بمنح القروض لقطاعات معينة تبعا لتوجيهات الحكومة دون مراعاة الجدارة الائتمانية، وهذا ما يدفعها إلى خسائر كبيرة، ولكونها تتمتع بوضع احتكاري ولا تخضع لقواعد ونظم الافصاح المالي في كثير من الأحيان، فلا يوجد لديها الميل لابتكار وتشخيص المشاكل، كما أن قيام البنوك بمنح قروض للأفراد ذوي النفوذ والاتصالات الواسعة مع الحكومة، وكذا إلى المدراء وأعضاء مجلس الادارة يعرضها إلى مخاطر نتيجة الافتقار للموضوعية والغش أحيانا في تقديم

[1]-نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج دراسة الأزمة، الرهن العقاري في الو.م.أ، مرجع سبق ذكره ص15.

الائتمان والضمانات، كما يؤدي إلى توجيه القروض إلى عدد محدود من المقترضين في حالة فشل أو تعثر عدد منهم يعرض البنك إلى خسائر عالية قد تفوق رأس المال البنك[1]

ثالثا: الفقاعات المضاربية

يعرف Nicolas Kaldor (1939) المضاربة بأنها عملية شراء أو بيع أصل بحيث يهدف إلى اعادة بيعه أو شراءه في فترة زمنية لاحقة، حيث تتمثل خصائص المضاربة فيما يلي:[2]

-في معظم الحالات رؤوس الأموال التي تساهم في المضاربة تكون مقترضة. لهذا يحاول المضارب الحصول على عائد يكون مرتفع مقارنة بمعدل فائدة القرض.

-لا يوجد مقابل لعملية المضاربة في الاقتصاد الحقيقي.

-يتحمل المضارب الخسارة أو الربح.

-تعتمد المضاربة دائما على توقعات حول معدل فائدة قيمة الأصول أو سعر الصرف.

فالمضاربة يمكن لها أن تساهم في الاستقرار المالي كونها تحافظ على الاستقرار المالي فمثلا إذ انخفضت قيمة سهم شركة معينة، واعتبر هذا الانخفاض مؤقت فسيعمل المضارب في هذه الحالة على شراء اسهم بهدف اعادة بيعها عندما ترتفع قيمتها، ومن هنا تساهم المضاربة في المحافظة على الاستقار، كما يمكن للمضاربة أيضا أن تساهم في الاستقرار المالي حيث يقوم المضارب بشراءها في حالة توقعه ارتفاع قيمتها أو بيعها في حالة توقعه باستمرارية انخفاضها، إذن تساهم المضاربة في جعل الأوضاع أكثر سوءا أي زيادة عدم الاستقرار المالي.

[1]-عرابة رابح، بن عوالي حنان، ماهية الأزمات المالية والأزمة الحالية بحث مقدم للملتقى الدولي، أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الاسلامية 06. 07. 2009 جامعة قسنطينة ص 07.

[2]-Plihon Dominique , Les desordres de la finance, crisesboursieres, corruptor mon dialisortion OPU. 2006.P 109.

رابعا: مكونات تدفقات رأس المال:

لقد كان لمكونات تدفقات رأس المال أثرها البالغ في حدوث عدد كبير من الأزمات المالية، حيث تعتبر القروض القصيرة الأجل من بين أخطر أنواع التدفقات المالية. والأكثر عرضة للسحب خلال أوقات الأزمات، حيث تكون تكاليف الانسحاب في حدها الأدنى بالنسبة للمقرضين الذين يقدمون قروض قصيرة الأجل، على عكس تصفية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار في الأسهم والسندات التي قد تلحق البائعين خسارة كبيرة أثناء الأزمات المالية، ولعل أحسن مثال ما شهدته بلدان جنوب شرق آسيا خلال عام 1997، والتي أكدت على خطورة التدفقات المالية قصيرة الأجل ووضحت على أن مكونات تدفقات رأس المال وهياكل استحقاقاتها وترتيبات أسعار الفائدة يمكن أن تلعب دورا هاما في حدوث أو تجنب الأزمات المالية[1]

المطلب الثاني: العدوى المالية

لقد عرف الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات المالية والتي تزايدت حدتها مع تحرير الأسواق المالية، وقد ساير مصطلح الأزمات المالية مع مصطلح جديد ألا وهو العدوى المالية.[2]

أولا: مفهوم العدوى المالية

يقصد بالعدوى المالية صدمة تصيب سوقا مالية تتسبب في تغيير الأسعار في سوق مالية أخرى، أو هي عبارة عن صدمة تصيب سوق دولة ما فتؤدي إلى تغير أسعار الأصول في سوق مالية لدولة أو دول أخرى، أو هي فقدان الثقة في الأصول المالية المحلية نتيجة انهيار مالي خارجي.

[1]-أحمد يوسف السحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع اشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل، بدون تاريخ، مصر، ص21.

[2]-موسلي أمينة، عدوى الأزمات المالية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد 05 . 2014 ص166.

ويشير مصطلح العدوى المالية إلى ظاهرة تحدث عندما يتأثر اقتصاد بلد ما تأثيرا سلبيا ناتجا عن تغيرات في أسعار الأصول في أسواق مالية في بلد آخر.[1]

ولا يقصد بالعدوى على أنها تلك الصدمات العادية الحقيقية أو الاحتمالية التي حدثت وتحدث بصفة دورية. بل يقصد بها تكاثر وامتداد الصدمة وانتشارها على نحو مفاجئ أو غير مسيطر عليه داخل وخارج الدولة التي تقع فيها الأزمة المالية.

ثانيا: أنواع العدوى المالية

1-**العدوى المحاكية:** هي العدوى التي تؤثر المتدخلين في نفس السوق أو ما يطلق عليه سلوك القطيع، ويعرف المحاكاة على أنها تلك العملية التي يقوم من خلالها عون اقتصادي ما باتباع نفس سلوك الأعوان الآخرين، حيث أن توقعات المحاكاة هي التي تتخذ من طرف عون اقتصادي بالاعتماد على توقعات عون آخر اتخذ كأفضل نموذج. ويمكن التمييز بين صنفين من العدوى المحاكية:[2]

أ-العدوى الأفقية عن طريق الترابط الموجود بين الأسواق:

وهي ناتجة عن تعدد الوسائل الالكترونية لنقل المعلومات التي تضمن نقلها في مدة قصيرة جدا على مستوى العالم، اضافة إلى عملية التسعير المالي، وبالتالي إذا حدثت تحركات في الأسعار نحو الانخفاض أو الارتفاع بصورة فجائية في الأسواق المالية، فسيكون احتمال انتشار هذه الموجات نحو باقي الأسواق وبسرعة.

ب-**العدوى العمودية بين الأسواق:** إن التكامل العمودي بين الأسواق في تزايد مستمر، فقد أصبحت الأسواق النقدية والمالية الأكثر ترابطا عن طريق أسعار الفائدة والروابط الموجودة بين الأسواق والمال والصرف والعلاقة بين أسعار الاسهم والسندات.

[1]-رمضان صديق، دور السياسة المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مع الاشارة لمصرالمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية 1. 2 أفريل 2009 ص03.

[2]-موسلي أمينة، عدوى الأزمات المالية، مرجع سبق ذكره ص ص 167. 168.

2–**العدوى النظامية:** تتمثل في انتشار اضطراب متموضع من قطاع ما إلى باقي قطاعات النظام المالي، تظهر الاضطرابات في الأسواق المالية على مستوى 3 أسواق مختلفة: سوق القروض الخاصة في حالات عدم القدرة على السداد من طرف المقترضين، وسوق الصرف وسوق الودائع أو (D Lacove-Labontin)فقام بإدماج أسواق المال الخاصة، والأزمة المالية أول ما تظهر تكون متركزة على أحد متغيرات النظام المالي، ثم سرعان ما تنتشر عبر قنوات[1]

ثالثا، نماذج العدوى المالية:

هناك أربعة نماذج للعدوى المالية يمكن أن نلخصها فيمايلي:

أ–نماذج الروابط الاقتصادية:

بناءا على هذا النموذج، فإن الأزمة المالية التي تحدث في دولة ما تعجل بوقوعها في اقتصادات منكمشة تجاريا أو غير متقدمة وذلك بتغير أساسيات الاقتصاد بها، وهذا بالضرورة يمثل حالة خاصة في تفسير الصدمة أو الهزة المشتركة الناتجة عن أزمات تحدث في العديد من الأقطار أو البلدان والتي تمثل الهزة أو الصدمة الخارجية حدث مالي على نطاق دولي واسع.[2]

ب–نموذج زيادة الوعي: إن نموذج زيادة الوعي ويشير إلى أنه في ظل وجود معلومات غير كاملة لدى المستثمرين، قد يتوقعون أن تكون المشكلات التي تعرضت لها دولة في دول أخرى تماثلها في المؤشرات الاقتصادية الأساسية، وهذا الاشتباه في الارتباط يدفع المستثمرين للفرار من الدول المشتبه فيها، فرارهم من الدولة التي وقعت فيها المشكلة[3]

[1]–موسلي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 168. 169.

[2]–ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية،" دراسة حالة الأزمة المالية العالمية" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة تلمسان 2014- 2015 ص 184.

[3]-Franklin allen & Douglasgal :Financial contagion , financial institution center:presentedat NBER NO.981311998 P 05.

ج–نموذج تسوية محفظة الأوراق المالية: نجد ان مديري السيولة النقدية والاوراق المالية المقيدة في حاجة إلى سيولة نقدية لمواجهة الزيادة المتوقعة في تحديد أصول الدولة التي حدثت فيها الازمة الأصلية، وهنا يجد هؤلاء أنفسهم يتجاوبون مع بيع أصولهم في الدول الاخرى، وهذا بدوره يتسبب في خلق مجموعة ثانية من الأزمات في تلك الدول، وبقدر ما يستطيع مديرو الأوراق المالية تجميع وتصنيف الدول في شكل سندات وأوراق تجارية طبقا لموقع هذه الدول الجغرافي بقدر ما تكون امكانية التنبؤ بهذا النوع من العدوى على مستوى جيد، وعلاوة على ذلك فإنه من بين الدول الأكثر عرضة لهذا النوع من العدوى دول تعاني من ديون خارجية كثيرة تمثل دين اقليمي في شكل أوراق مالية، لأن مثل هذه الأوراق يتم رفع قيمتها من خلال أدوات مشتقة أو ثانوية.[1]

د–نموذج سلوك القطيع: وهو النموذج الأكثر قبولا والأوسع انتشارا، ومن خلاله يتخلى المستثمرون عن استثماراتهم نتيجة لما يفكر به مستمرون آخرون[2] ويكون ذلك من خلال قيام المستثمرين في هذا النموذج يخلق عدوى مالية، وذلك بإهمالهم أو تغاضيهم عن أنواع معينة من الاستثمارات في الأوراق المالية استجابة لاقتناعهم بما يفعله المستثمرون الآخرون، فالأزمة في أحد البلدان قد تدفع الدائنين إلى اعادة تقييم الأوضاع الاقتصادية الأساسية في البلدان الأخرى، حتى ولو لم يكن هناك أية تغيرات في هذه البلدان وذلك من أجل تقليل مخاطر استثماراتهم، وغالبا ما يكون هذا السلوك ناتجا عن تأثير عوامل نفسية وعن نقص في المعلومات والشفافية مما يدفع الى اتباع سلوك القطيع، حيث يميل الدائنون إلى محاكاة بعضهم البعض، إن عدوى الأزمة تنتقل في هذه الآلية عبر الطريقة المعروفة "بنداء الاستيقاظ" بمعنى أن اندلا ع الأزمة في بلد ما يؤدي إلى استيقاظ الدائنين وتنبيههم إلى ضرورة إعادة تقييم الجدارة الائتمانية فاتخاذ الدائنين الاجراءات وتدابير لحماية أموالهم تؤدي إلى انتشار الأزمة.

[1]–ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية، دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره ص 185.

[2]–رمضان صديق، دور السياسة المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مع الاشارة لمصر مرجع سبق ذكره ص 09.

وعلى النقيض من نموذج الوعي المتزايد فإن البيئة الاقتصادية الأساسية لا يتعين أن تكون ضعيفة حتى يصاب المستثمرون بنوع من الذعر.[1]

المطلب الثالث: الإطار النظري للأزمات الاقتصادية

أولا: مفهوم الأزمات الاقتصادية

-تعرف الأزمة الاقتصادية على أنها انقطاع مسار النمو الاقتصادي السابق، حيث ينخفض الانتاج ليكون فيها النمو الفعلي أدنى من الاحتمالي.

-وتشتمل الأزمات الاقتصادية على زيادة المدفوعات الخارجية إلى العالم الخارجي، وذلك بسبب ارتفاع الواردات، أو نتيجة انخفاض عائدات العملات الأجنبية، وهناك حالتين من الأزمات الاقتصادية، حيث أننا نجد أزمات اقتصادية مؤقتة أو أزمات اقتصادية دائمة، حيث تختلف العوامل المؤدية لكل منهما.[2]

ثانيا: أنواع الأزمات الاقتصادية

1-**الأزمة الدورية:** والتي تسمى أزمة فيض الانتاج، أو يمكن تسميتها أيضا الأزمة العامة، حيث تصيب تكرار الانتاج وتشتمل كل عملية تكرار الانتاج، أو الجوانب الرئيسية فيها: الانتاج، التداول، الاستهلاك والتراكم، وهذا يدل على أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا إذا ما قورنت بغيرها من الأزمات[3]

---

[1]-عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وامكانات التحكم "عدوى الأزمات المالية دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2005 ص ص 35، 38.

[2]-نسية أوكيل، الأزمات المالية وامكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا، مرجع سبق ذكره، ص59.

[3]-شريط عابد، سدي علي، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي محاولة الفهم واقتراح الحلول، المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاد التمويل الاسلامي، النمو المستدام للتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي الدوحة دولة قطر 18 إلى 20 ديسمبر 2011 ص09.

تشغل الأزمة الدورية مركز الصدارة بين الأزمات الاقتصادية التي توجع الاقتصاد الرأسمالي، وهي نتيجة مباشرة للاختلالات الاقتصادية العامة بمعناها الواسع (عدم التناسب بين الانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار)، وبين فرعي(الانتاج الأول والانتاج الثاني، أي السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية وبين مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

2-**الأزمة الوسيطة:** تعتبر هذه الأزمة أقل شيوعا وشمولا، غير أنها تمس العديد من الجوانب في الاقتصاد الوطني، وحدوث هذه الأزمات يكون ناتج لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية الانتاج الرأسمالي فالأزمات الوسيطة لا يمكنها أن تحمل طابعا عالميا على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الانتاج.[1]

3-**الأزمة الهيكلية:** وهي التي تمس مجالات معينة وأهم القطاعات في الاقتصاد العالمي، مثال ذلك أزمة الغذاء، أزمة المواد الأولية وهنا إذا كانت الأزمة الهيكلية ترتبط بقطاع واحد وحيد من قطاعات الاقتصاد، فإنه لابد أن يكون قطاعا مهما وأساسيا كمصدر الطاقة، أو أزمة الغذاء وغيرها.

ثالثا: الدورة الاقتصادية

1-مفهوم الدورة الاقتصادية

يدل مفهوم الدورة الاقتصادية على تكرار ظاهرة اقتصادية معينة، حيث تعرف على أنها ذلك التتابع بين مرحلة القمة (pices) والقاع (Creur) أو أنها تلك الترددات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة[2]

-اكتسبت الدورة الاقتصادية سمات جديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك تنيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إذ تم استبعاد حالات انخفاض الانتاج الحادة وكذلك تخفيف حدة الأزمة،

[1]-أبلحوك. لغريب علي محمد تقي عبد الحسن القزويني، الأزمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1998، ص12.

[2]-Kalsopatancynthia et letondofrancois, les cycle economique, revueproblemeseconomique n= 49,29 juin 2008 p 41.

وبصفة عامة فإن الدورات الاقتصادية هي سمة مميزة لاقتصادات السوق المتقدمة وفي مختلف مراحل تطورها.[1]

-عرف كل من Bum&smichell الدورات الاقتصادية على أنها نوع من التقلبات الموجودة في النشاط الاقتصادي الكلي للبلدان التي يتم تنظيم فيها العمل أساسا في إطار المؤسسات، وتتألف الدورة من توسعات تظهر تقريبا في نفس الوقت في عديد النشاطات الاقتصادية، تتبعها حالات عديدة من الركود. الانكماش والانتعاش، والتي تندمغ للتوسع للدورة القادمة، وهذه السلسلة تكون متكررة وليست دورية[2]

2-أنواع الدوارت الاقتصادية

أ-دورة كتشن: وتستمرلمدة قصيرة، حيث أكد (Kitchen) أن حصة الاختراعات التكنولوجية في الاستثمار تتناسب عكسيا مع حصة الانتاج فيه، حيث أن الاستثمارات الجديدة ستخصص الزيادة الانتاج أو زيادة إدخال الأساليب التكنولوجيا الحديثة في خططهم الانتاجية.[3]

ب**-دورة جوغلار:** بحكم النشاط الاقتصادي حسب Clementjuglar(1905/1819) دورات الأعمال، مدتها عشر حيث تشتمل على أربعة مراحل:

-التوسع: وهي المرحلة الأولى من دورة الأعمال الناتجة عن ارتفاع حجم الانتاج، التضخم ونمو حجم القروض.

-**الأزمة:** والتي تعتبر أقصى الدورة، تدوم بضعة أسابيع.

-الكساد: تتميز بالركود وتراجع مستوى الانتاج.

[1]-رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية بدون دار نشر ص 04.

[2]-عبد الحميد مرغيت، الدورات الاقتصادية مع الاشارة إلى حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية جامعة حنبعل ص ص1، 2.

[3]-رجاء خضر عبود موسى الربيعي، (التحليل الفكري للدورات الاقتصادية)، مرجع سبق ذكره ص09.

–عودة التوسع: والتي تعبر عن أدنى الدورة[1]

ج–دورة كوندراتيف: يتعرض الاقتصاد الرأسمالي لحدوث دورات اقتصادية تسمى دورات كوندراتيف نسبة إلى العالم الاقتصادي الروسي كوندراتيف، حيث أسس نظريته على دراسة سلوك الأسعار خلال القرن التاسع عشر والتي اشتملت على رصد التغير في أسعار كل من الأجور، الفائدة، المواد الخام والتجارة الخارجية والودائع المصرفية وبعض البيانات الأخرى، حيث تتوقع النظرية أن طول الموجة الاقتصادية الرئيسية بين 50 و 60 سنة أي نصف قرن تقريبا من الازدهار والتشاؤم.[2]

–لقد أقنعت نظرية كوندراتيف الخبراء والمحليين الرأسماليين بأنها صالحة على المدى البعيد، ويمكن أن تستخدم الأغراض توقع مستقبل التنمية الاقتصادية لهذه الدول، وقد حدد الدورة الاقتصادية المثالية بمدة 54سنة حسب ما عرفها كوندراتيف.

قام كوندراتيف بتقسيم الدورة الاقتصادية إلى أربعة مراحل:

–مرحلة الربيع: ويحدث بها النمو والتضخم. وتعتبر البداية التي تكون فيها أسواق المال جيدة وأداؤها ممتاز مع تطور وتحسن في الاقتصاد العام ومعدل الفترة الزمنية لهذا الفصل 13.5 سنة

–مرحلة الصيف: وهي بداية التضخم والكساد ويكون اتجاه أسواق المال في هذا الفصل صاعد، ويفترض وجودة قمة في نسب الفائدة لتصبح شرارة التضخم القادم في فصل الخريف والصعود الحاد في أسواق المال ومعدل الفترة الزمنية لهذه هو 11.25 سنة

–مرحلة الخريف: ويحدث بها نمو إنكماشي مؤقت وهو نهاية الصعود والازدهار وبداية الهبوط والانخفاض، ومعدل الفترة الزمنية لهذا الفصل 15.25 سنة

[1]–Combe emmanual precise economie 9 edition presse universitaire de france paris 2007, p 263.

[2]–بن ناصر محمد، مستقبل واتجاهات النظام المالي العالمي أمام تواتر الأزمات المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود وبنوك جامعة الجزائر 2014– 2015 ص ص 5. 6.

-**مرحلة الشتاء:** وهي فترة حادة تمر بها بعد الصعود الحاد والطفرة التي مر بها الاقتصاد وأسواق المال، وتسمى أيضا فترة التطهير بعد الافلاسات والانهيار في الكثير من الشركات والقيم التي حدثت الاسعار ونسب الفائدة، ومعدل الفترة الزمنية لهذا الفصل 16 سنة ويعتبر أطول فترة بين الفصول الأربعة.

3-مراحل الدورة الاقتصادية

-**مرحلة الركود:** تتميز هذه المرحلة بانخفاض الناتج الوطني والدخل الوطني، العمالة والتجارة الخارجية، وبعبارة أخرى فإن الركود الاقتصادي هو حالة عامة تسود معظم النشاطات الاقتصادية لا تقتصر على قطاع معين أو فترة معينة وتستمر هذه الفترة عادة من 6 أشهر إلى سنة.[1]

-**مرحلة الكساد:** وتتميز بالانتشار الحاد للبطالة وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في الأسعار وأطلق عليها بمصطلح القاع وهي النقطة التي تقع في الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي.[2]

-مرحلة الانتعاش: بعد المرحلة الأوى والثانية يبدأ الاقتصاد الوطني بالانتعاش وذلك نتيجة لوجود سياسات اقتصادية قد تكون مناسبة وتجعل الاقتصاد الكلي يتجه نحو التزايد التدريجي وترتفع مع الأرباح الكلية والأجور وسعر الفائدة [3]

-**مرحلة الرفاهية:** تتميز هذه المرحلة بارتفاع مستوى الناتج الوطني إلى أعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش المستمر وانخفاض مستوى البطالة إلى أدنى مستوياته، وتبدأ بعدها الأسعار بالارتفاع.

4-النظريات المفسرة للدورة الاقتصادية:

يمكن تقسيم النظريات المفسرة للدورة الاقتصادية إلى مجموعتين:

[1]-بن ناصر محمد، مستقبل واتجاهات النظام العالمي أمام تواتر الأزمات المالية العالمية ، مرجع سبق ذكره ص11

[2]-سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي مكتبة النهضة العربية ، الكويت، بدون تاريخ، ص 200.

[3]-اسماعيل عبد الرحمان حربي عريفات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي) دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2004 ص 91.

نظريات خارجية ونظريات داخلية

أ)–**النظريات الخارجية:** من خلال هذه النظريات فإن حدوث الدورات الاقتصادية يعود لعوامل خارجية، وهذا ما يصعب التنبؤ بتلك الدورات ويصعب أيضا السيطرة عليها. ومن بين تلك النظريات هناك نظرية الابداعات التي جاء بها شومبيتر إذ تؤدي الابداعات إلى تحفيز المنتجين للاستفادة منها بهدف تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة الأرباح، وبمجرد أن يثبت نجاح هذه الابداعات من خلال تطبيقاتها التجارية، تتسارع من خلالها المؤسسات الأخرى إلى تبنيها أيضا في العمليات الانتاجية والتسويقية، لذلك تؤدي الابداعات إلى حدوث تقلبات في الاستثمار، التي تؤدي بدورها إلى حدوث الدورات الاقتصادية.[1]

ب)–النظريات الداخلية: يعتبر تفسير دورة قودووين من بين أهم التفسيرات الداخلية للدورة الاقتصادية، حيث يعتبر قودووينGoodwinالدورة الاقتصادية على أنها نتيجة للتغير في توزيع القيمة المضافة، حيث اعتمد في تفسيره على فرضيتين:

-أما الاولى فتشير إلى أن الاستثمار دالة متزايدة بالنسبة للربح.

-أما الثانية فتدل على أن الأجور دالة متزايدة بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي.

فإذا أرادت مؤسسة ما أن تزيد في حجم استثماراتها في فترة زمنية معينة، فسيؤدي هذا الأمر إلى زيادة في النشاط الاقتصادي، والذي ينتج عنه ارتفاع كبير في الأجور، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الأرباح ومن ثم الاستثمار، الأمر الذي ينتج عند دخول الاقتصاد في ركود [2]

5–خصائص الدورات الاقتصادية:

هناك ثلاث خصائص تتسم بها الدورات الاقتصادية وهي:

[1]–عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع. ط1. عمان 2002، ص ص 285. 287.

[2]–Lecailln jendider et autres, economie contemporaine, analyses et diagnostic 3 edition de book paris 2008 p239.

أ-لا توجد هناك مدة محددة لكل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية:[1]

حيث تمتد مرحلة الركود إلى سنة أو أكثر، تتبعها مرحلة انتعاش تمتد أيضا لمدة سنة أو أكثر، ثم تليها مرحلة ركود أخرى، وهكذا تتوالى المراحل دون مدة محددة لكل منها.

ب-ليس بالضرورة أن يمر الاقتصاد الوطني بجميع المراحل:

يمكن أن تؤدي حالة الركود إلى تدخل الحكومة من خلال تطبيق بعض السياسات الاقتصادية لايقاف التدهور في النشاط الاقتصادي قبل أن يتدهور الاقتصاد ويصل إلى الكساد.

أيضا عندما يقارب الاقتصاد مرحلة الرفاهية وتبدأ الأسعار في الارتفاع الكبير تلجأ الحكومة إلى تفعيل سياسات مالية ونقدية للحد من الضغوط التضخمية. وهذه هي السمة الغالية في اقتصاد السوق، أي بعبارة أخرى، أن هذه الاقتصادات تمر بمرحلتي الركود والانتعاش. دون أن تصل إلى مرحلة الكساد وذلك بسبب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لتجنب النتائج السلبية الكبيرة لمرحلة الكساد البتي تؤدي إلى حدوث تأثيرات غير مقبولة سياسيا واجتماعيا.

ج-اختلاف كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية من حيث الأسباب والنتائج عن مثيلاتها السابقة:

حيث أن مرحلة الركود في سنة معينة لا تتشابه بالضرورة مع مرحلة الركود التي حصلت في سنوات سابقة وفي بلدان أخرى أو في بلد معين. وتختلف أيضا من حيث أسبابها، نتائجها ودرجة تأثيرها على مستوى الانتاج، البطالة، التضخم

[1]-بن ناصر محمد، مستقبل واتجاهات النظام المالي العالمي أمام تواتر الأزمات المالية العالمية، مرجع سبق ذكره ص 13.

المطلب الرابع: لمحة تاريخية عن أهم الأزمات المالية:

اولا: ازمة 1929

تعتبر أزمة 1929 من أشهر الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا. والتي بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية ليتم فيها بعد استفحالها عبر البلدان الصناعية الأخرى.

1-ظروف ما قبل الأزمة:

كانت فترة العشرينات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظهرت في العقارات وما يرتبط بها، إذ تضاعف شراء الأراضي والبيوت سنة 1925 في فلوريدا، حيث يوجد المناخ الملائم وحدوث تطور في الطيران، وهذا ما جعل الأسعار ترتفع بشكل سريع، لكن بمجرد اجتياح الاعصارات في فلوريدا سنة 1929، أصبحت هذه المناطق غير مرغوب فيها، واتجه الجميع عندئذ نحو البورصة في ربيع 1928 فعرفت بذلك أسعار الأسهم ارتفاع جد كبير، حيث بلغ تصاعد أسعار الأسهم بين جوان 1928 وسبتمبر 1929 نسبة 56% في بورصة نيويورك لم يكن لرغبة السلطات النقدية في الوقوف بوجه حركة الارتفاع عندما بدا واضحا أنها تجاوز المعتاد.[1]

2-أسباب الأزمة: يعود انهيار البورصات الأمريكية إلى مجموعة من الأسباب:[2]

أ-الارتفاع المستمر في أسعار الأسهم قبل الأزمة بشكل خارج عن المألوف وذلك نتيجة الأسباب الآتية:

*التصريحات المتفائلة الصادرة عن بعض الصناعيين أمثال المدير العام لشركة جنرال موتورز سنة 1928 أو عن رجال سياسة أمثال كوليج رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من عام 1929، وعن اقتصاديين أمثال فيشر

[1]-أوكيل نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 252. .253.

[2]-نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة الأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية مرجع سبق ذكره، ص ص 88. 89.

*وفرة الادخار وسهولة الاقتراض، لتمويل المشتريات نقدا.

*انشاء الشركات الاستثمارية المتعددة التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1927-1929.

*تسامح السلطات النقدية الأمريكية وذلك بعدم رغبتها في الوقوف في وجه الارتفاع الغير الاعتيادي، وخاصة وأن قيام البنك الاحتياطي الفدرالي برفع معدل الخصم من 5% إلى 6% في أوت 1929 يعتبر متأخرا.

ب-المضاربة الوهمية: حيث ارتفعت أسعار الأسهم، نتيجة الآمال وليس لأن توزيعات وأرباح الشركات في ارتفاع. أي أن الأسعار تتصاعد وتصل إلى مستوى لا يقابل أبدا أرباح الشركات.

ج-تراجعت أسعار الأسهم في سبتمبر 1929، وزاد توتر الأعصاب، وقد وجدت التصريحات المتشائمة للاحصائيباتسون صدى لدى المتضاربين لأن يبيعوا عند أول هبوط. لاستعادة أموال الاقتراض وتحقيق الأرباح.

د-اتساع تدهور الأسعار نتيجة فشل محاولات تنظيم السوق وعمليات البيع الشاملة من أجل أوامر البيع الموقوف وطلبات حد الضمان.

و-زيادة العرض وحدوث المزيد من التدهور في الأسعار نتيجة تصفية صفقات الشراء النقدي الجزئي. وذلك ببيع الأوراق المالية محل الصفقة، لعدم توفر السيولة الكافية، لدى بعض المتعاملين لزيادة مساهماتهم.

هـ-مع بداية انخفاض الأسعار سارع المضاربون والمستثمرون الذين يرغبون في التغطية إلى بيع المزيد من الأسهم على المكشوف، مما دفع إلى المزيد من تدهور الأسعار.

ي-الممارسات الغير أخلاقية اتي كثر التعامل بها في الصفقات التي تجري على الأوراق المالية طيلة فترة الكساد العظيم وشراء بغرض الاحتكار، واستغلال ثقة العملاء.

3–خصائص أزمة 1929

-يمكن تلخيص أزمة 1929 في النقاط الآتية:[1]

أ)تسببت في زعزعة الاستقرار في النظام الرأسمالي بكامله وكان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.

ب)استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا حيث أخذت أربع سنوات.

ج)حدة الأزمة حيث انخفضت الودائع فيالو.م.أ لدى البنوك بمقدار 33%، كما أفلس منذ بداية 1929 حتى منتصف 1933 أكثر من 1000 بنك أي حوالي 40%من اجمالي عدد البنوك الأمريكية.

د)اختلاف درجة حدة الأزمة من بلد إلى آخر بشكل كبير.

و)رافقت الأزمة تقلبات حادة في أسعار صرف العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وفي الوقت نفسه تدهورت القوة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الميزانية العامة وموازين المدفوعات، وانخفاض حجم الاحتياطات الرسمية من الذهب

ي)توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية مثل ألمانيا والنمسا

4–نتائج أزمة 1929:[2]

نتج عن هذه الأزمة افلاس الكثير من الشركات وانتشار البطالة وانخفاض الطلب على السلع والخدمات، والتدني في الأسعار، أيضا تقلص حجم الاستثمار بشكل كبير وذلك نتيجة لأحجام المقرضين من منح الائتمان لكونهم في تحصيل حقوقهم عن المدنيين الذين عجزوا عن الوفاء بمستحقاتهم ومن هنا فقد واجهت البنوك صعوبات عدةفي استيراد مستحقاتها، وهو الأمر الذي تركها تعجز في مجابهة سحب زبائنها لودائعهم مما دفع بالعديد من البنوك بإغلاق أبوابهم. حيث أنه بتاريخ

[1]-بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 2006/2005، ص ص 180، 181.

[2]-منير ابراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، دار المعارف مصر، 1999 ص 174.

1933/03/06 تم إغلاق كافة البنوك بأمر من روزفلت وبعد أسبوع من ذلك تم السماح للبنوك التي تستمتع بمستوى مقبول عن السيولة يجعلها تمارس نشاطها.

ثانيا: أزمة1987[1]

1-أهم التصورات الاقتصادية في ثمانينيات : لقد عرفت بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ عام 1982 جملة من التطورات الاقتصادية الهامة يمكن ايجازها فيما يلي:

أ-انخفاض معدل التاريخ الوطني الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة حتى (1984-1985) من 6.4% إلى 2.5% واليابان من 5.9% إلى 2.5% والألمانية الاتحادية من3% إلى2.4% و معدل نمو للمنظمة ككل قد عرف انخفاضًا من 4.7% إلى 2.5% .

ب-انخفاض معدلات نمو الطلب الداخلي في دول المنظمة من 5% عام 1984 إلى 3.6% عام 1986 رغم الاختلافات في اتجاهات ومستويات هذه المعدلات من بلد إلى آخر .

ج-انخفاض معدلات التضخم منذ عام 1987 مع تفاوت فيما بين دول المنظمة ومن أسباب هذه الإنخفاض التراجع الحاد في أسعار واردات تلك الدول.

ت-ارتفاع العجز في الميزان الجاري الأمريكي خلال الفترة (1984-1986) من106.5 إلى 140.6 مليار دولار وقابل ذلك ارتفاع الفائض في الميزان الجاري الياباني من 35إلى 86 مليار دولار والعائض في الميزان الجاري الألماني من 7إلى 31.9 مليار دولار وانخفض مقدار العجز في الدول النامية غير المصدرة للبترول من 19.9إلى 10.9مليار دولار.

ث-اتجاه سعر الدولار نحو الارتفاع خلال الفترة (1980-1985) بشكل سريع مقابل العملات الأخرى بسبب اتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، مما اضطر اليابان والدول الأوروبية إلى رفع أسعار فائدتها لتحقيق الضغوطات على عملاتها.

ج-اتجاه سعر صرف الدولار نحو الانخفاض منذ عام 1985 نتيجة تخفيض الولايات المتحدة لأسعار الفائدة، ووافق ذلك بهزات عنيفة في الأسواق المالية الدولية. وفي عام 1987 لجأت إلى رفع أسعار فائدة كره أخرى مما أدى إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية بشكل في الأسواق المالية الدولية.

[1]-نادية عقون، مرجع سبق ذكره ص ص 92.

-في نهاية 1987 تزايدت مطالبة اليابان وألمانيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل لدعم الدولار عن طريق تخفيف العجز في موازنتها العامة، لكن الولايات المتحدة الأمريكية اجمعت على التدخل بالرغم من وعودها الكثيرة بأن تقفل ذلك.

ب-بلغت أسعار الأوراق المالية أعلى مستوياتها قبل أزمة أكتوبر 1987، حيث بلغ مؤشر "داجونز" لأسعار الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 1987/08/25 حوالي 2722نقطة ، كما بلغ مؤشر ستانداردواندبووز لأسعار الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 337 وهذا يمثل على مستوى يصل إلى المؤشرات منذ تاريخ نشأتها، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤشرات الأخرى في بقية الأسواق المالية الدولية.

انفجار أزمة 1987 ارتبطت أزمة عام 1987 بيوم الاثنين الموافق ل 19 أكتوبر من تلك السنة وذلك على الرغم من الهبوط في الأسعار قد حدث بالفعل في فرنسا ونيوزيلاندا واسبانيا، وذلك عند تلك الأسواق في يوم الأربعاء 14أكتوبر، وبعد ذلك تم انتقال العدوى إلى الأسواق الأمريكية بعد ذلك ساعات بسبب فروق التوقيت ليستمر الانخفاض في كافة الأسواق حتى نهاية الأسبوع أي إلى يوم الجمعة 16 أكتوبر، غير أن الانخفاض كان كثيرًا عند الافتتاح في يوم الاثنين، حيث بلغ المتوسط 22% مقارنة بأسعار الاقفال من الجهة السابقة، كما فقد أيضا مؤشر داوجونز 508 نقطة في ذلك اليوم أي بنسبة 21.62% من مستواه السابق البالغ 2247نقطة بينما كان أعلى مستوى له في بداية الأزمة 2722، وهبطت أسعار الأسهم نيويورك بنسبة 26%ولقد بلغت الخسائر 800 مليار دولار توزعت بنسب 22% ،17% ،15% ،12% على كل من المراكز المالية الآتية: طوكيو، فرانكفورت، أمستردام[1].

3-نتائج أزمة 1987:

لقد عرفت مؤشرات أسعار الأوراق المالية في بداية أكتوبر 1987 صعودًا على عكس ما كان في بداية أكتوبر 1986، وكانت الزيادات في كل اليابان والمملكة المتحدة بما يقارب 48% أما الو.م.أ فقد عرفت زيادة بنسبة 43 % بينما سجلت أدنى مستوياتها في كل من فرنسا وألمانيا بحوالي 6%

[1]-رشيد بوكساني، معوقات أسواق المال العربية وسبل تفعيلها، رسالة دوكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ص144.

و1%على التوالي، ويتضح أن انهيار الأسعار لشهر أكتوبر 1987 كان أشد وأعتق من الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929.[1]

ثالثا: أزمة المكسيك

جاءت بوادر الأزمة المكسيكية ابتداءًا من منتصف العقد الثامن من القرن العشرين وذلك في أعقاب عقد كامل من ركود اقتصادي وارتفاع في معدلات التضخم التي عرفتها المكسيك خلال الفترة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات حتى القرن العشرين وبعد ذلك لجأت المكسيك وضع سياسة تقضي إلى تحرير قطاع التجارة وذلك ابتداءا من 1985 بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمل على دعم اقتصاد السوق، كما سعت إلى جلب رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار داخل المكسيك وقد ساعدا في ذلك عاملان رسميان مما:[2]

أ-تخفيف القيود التي تحد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

ب-انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية لقد شهد أداء الاقتصاد المكسيكي في بداية التسعينات مميزا جدا بعدما خرج من أزمة مديونية مطلع الثمانينيات، ويعود هذا التطور إلى برامج الاصطلاح الاقتصادي الذي انتهجته المكسيك عام 1988. والذي كان أهم بنوده التحديد المسبق لسعر الصرف المثبت وتوسيع نطاق القطاع الخاص من خلال الخصخصة وإزالة العوائق من أمامه وفتح الأسواق أمام المنافسة الدولة، وهذا ما ادى إلى الوصول إلى توازن في الميزانية العامة للدولة عام 1992 وفي المقابل كان عجز بحوالي 12% من الناتج المحلي عام 1987، كذلك عرف المكسيك ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض في معدلات التضخم[3]

ولقد شجعت هذه الظروف نمو تدفقات رؤوس الأموال الداخلة، حيث بلغت في النصف الأول من التسعينات (1990-1994) 104 مليار دولار، وكانت حصة المسند من التدفقات كذهب في شكل استثمارات الحافظة المالية، حيث بلغت 61مليار دولار خلال الفترة (1990-1993)، بالإضافة إلى ما يعرف سندات برادي الناتجة عن إعادة هيكلة الديون الخارجية البنكية، كما عرفت أيضا نسبة كيومن الديون الخارجية في شكل سندات قصيرة الأجل مقومه بالدولار تصدرها السلطات

[1]-رشيد بوكساني، مرجع نفسه 1983.

[2]-إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح التفام المالي العالمي الدار الجامعية، الاسكندرية ومصر 2009 ص ص31.32.

[3]-علاء الدين عوض الطروانةالضوير نظام اندار مبكر لتوقع الأزمات الاقتصادية في الأردن ماجستر الجامعة الأردن 2004ص31.

الممكن في مقابل هذا التحسن، فقد عرف الميزان التجاري المكسيكي عجزًا يقدر بـ29 مليار دولار وهذا ما أدى إلى بزور ضغوط على سعر صرف البيزو، فقررت الحكومة، تخفيض قيمته 15% غير أن اليزو انخفض بأكثر من هذه القيمة حيث انتقل من 3.45بيزوا للدولار إلى 505بيزو للدولار والسبب في ذلك والعجز في تقييم العملة الذي كان الغرض منها هو تثبيت التضخم[1].

أ-أسباب أزمة المكسيك: يمكن أن تلخص أسباب أزمة المكسيك في العناصر الآتية:[2]

-ضعف النظم المالية المتسمة بعم نهاية الاشراف واللوائح التنضيمية.

-اختلال الموازين الخارجية: وارتفاع كبير في قيمة العملة نتيجة ارتباطها بسعر صرف ثابت مع الدولار.

-حدوث توسع نقدي وهذا ما أدى إلى ارتفاع الضغوط التضخيمية.

-أدى الارتفاع في قيمة سعر الصرف الحقيقي والدين الخارجي القصير الأجل المتنامي، وحجم العجز في الحساب الجاري.

-أدت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى فائض في السيولة، وهذا ما دفع بالبنوك في التوسع في الأغراض للقطاع وخاصة قطاع العقارات

-اتباع سياسة سعر صرف معوم في 22 ديسمبر 1994 نتيجة العجز الكبير في الميزان التجاري والخسائر الكبيرة في الاحتياطي النقدي من المعملات الأجنبية والمقاربة على العملة بيزو الذي تدهورت قيمته.

-تدفق رؤوس الأموال المفاجئ إلى الخارج على نطاق واسع والتوقف المفاجئ إلى الخارج على نطاق واسع والتوقف المفاجئ دون تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل مما أدى إلى أزمة عميقة في النظم المالية الداخلية على نحو هدد استقرار القطاعات الانتاجية.

رابعا: أزمة البرازيل 1998-1999[3]

ساهم برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي تبنته الحكومة البرازيلية عام 1994 في تخفيض معدلات التضخم المرتفعة جدًا إلى حوالي 3% عام 1998 كما نجح في الحفاظ على متوسط معدل

[1]-نسيمة أوكيل، الأزمات المالية وامكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا، مرجع سبق ذكره ص291.

[2]-عماد صلاح سالم، ص ص 314، 315.

[3]-نسيمة أوكيل، الأزمات المالية وامكانية التوقي، مرجع سبق ذكره، ص291.

نحو 4% خلال السنوات 94-1998 كذلك كان هناك عملية إصلاح هيكلي في مجال الخصخصة والقطاع المالي والقطاعات الأخرى مع بداية عام 1999 اضطرت البرازيل للتخلي عن الدفاع عن سعر الصرف المخالي فيه وذلك بتقويم الرياني البرازيلي دون أن يصاحب ذلك الالتزام بسياسة نقدية وملاكية ملائمة مما أدى إلى اختلالات مالية واقتصادية عديدة بدأت الأزمة الأسيوية وتزايدت حدتها مع الأزمة الروسية، وبالتالي انخفض سعر صرف الريال بحوالي 35% وصلت أسعار الفائدة إلى حوالي 40% وقد ترتب على تدهور سعر الصرف ارتفاع كلفة الدين الخارجي، وانخفاض حاد الاحتياطات الدولية مما ادى إلى حدوث الأزمة.

-أسباب أزمة البرازيل:[1]

أ-نحو اعجز الحساب الجاري والممول شكل رئيسي من خلال تدفقات المحافظ المالية قصيرة الأمل.

ب-عدم توازن الخاجي والذي حصل بسبب نمو عجز الموازنة.

-هيكل الدين العام والذي جعل مالية الحكومة حساسة جدا للتغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل وسعر الصرف.

خامسا: أزمة دول جنوب شرق آسيا: (الأزمة الآسيوية)

1-مقدمات الأزمة وتفجرها:

سادت في الفترة التي سبقت الأزمة ظروف غير ملائمة كانت تنذر بها غير أن ذلك لم يشكل اشارة انذار مبكر للمسؤولين والمهتمين[2] فبعد أكثر من ثلاثين عاما من النمو الاقتصادي السريع، الذي دفع إلى وصف بلدان شرق آسيا بالنمور الآسيوية، وجدت هذه البلدان نفسها واحدة من أعنف (الأزمات الاقتصادية في هذا العصر).[3]

[1]-أوكيل نسيمة،مرجع سبق ذكره ص 294.

[2]-قحطان عبد السعيد، الأزمة المالية الآسيوية 1997، الأزمة المالية العالمية 2008، الأسباب والآثار والدروس المستفادة ...دراسة مقارنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي وعشر ص11.

[3]-أنور هافانقوتاش، أزمة شرق آسيا عبر البلدان منظمة المؤتمر الاسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية 2001، ص01.

حيث بدأت الأزمة في تايلاند ثم انتشرت بسرعة في دول أخرى من المنطقة، حيث أنه لم يكن أن يتوقع أن تتحول معجزة النمور الآسيوية إلى أعنف أزمة في تلك الفترة، حيث تم وصف تلك النمور بأنها تحولت إلى نمور من ورق.

بدأت الأزمة المالية الآسيوية بجولتين من جولات نفاذ واستهلاك العملة، والذي بدأ من أوائل 1997: [1]

الجولة الأولى: وتمثلت في الانخفاض في قيمة العملات الآسيوية وعندها استقرت عملات هذه البلدان عند قيم منخفضة.

الجولة الثانية: بدأت بضغوط ضربت عملات دول أخرى غير الأولى، وفي مواجهة الضغوط قامت الحكومة ببيع الدولار من احتياطي التبادل الأجنبي، واشترت عملاتها ورفعت من معدلات الفائدة الأمر الذي أدى بدوره إلى ابطاء النمو الاقتصادي، وجعلت السندات أكثر جاذبية من الأسهم، فانخفضت أسعار هذه الأخيرة، وهذا ما جعل المؤسسات المالية تصاب بالذعر المالي إما بشراء الدولار الأمريكي أو سحب عملاتها إلى خارج دول المنطقة وهكذا في نوفمبر 1997 انتقل التدهور في قيم المسهم إلى أسواق الأسهم في العالم.

2- بداية الأزمة: لقد بدأت الأوضاع في التغير منذ منتصف عام 1997 انطلاقا من تايلاند، حيث انتقلت العدوى إلى بقية دول جنوب شرق آسيا، بدرجات قد تكون متفاوتة ومتباينة في حقيقة الأمر أن الأزمة في تايلاند ظهرت منذ 1996، حيث أن ارتباط عملتها بالدولار، أي إلى فقدانها لقدرتها التنافسية وبدأت صادراتها تتراجع لأول مرة منذ 1983، وفي نفس الوقت بدأت الواردات في التزايد، كما أن تخفيض العملة الصينية في عام 1994 أثر أيضا على الوضع التنافسي لصادرات تايلاند، حيث أن تخفيض الصين لسعر صرف عملتها بحوالي 50% أدى إلى تزايد حصيلتها من الصادرات

[1]-زهية كواش فتحية، بن حاج جيلالي مغراوة، الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الملتقى للدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، 5، 6 ماي 2009، المركز الجامعي خميس مليانة، ص10.

بمقدار ضعف معدل نمو الصادرات التايلاندية، وبدأت الأوضاع تتوالى في شكل حلقة مفرغة، حيث أن تقلص الصادرات مع استمرار تزايد الواردات أدى إلى تزايد نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي في تايلاند من 5.5% إلى حوالي 8%، ومع ارتفاع تكاليف الانتاج نتيجة لأسباب داخلية وخارجية أدى ذلك إلى ارتفاع التضخم، الأمر الذي دفع البنك المركزي لرفع سعر الفائدة مما أدى إلى انكماش النشاط الاقتصادي، وبدأ المسلسل في شكل انخفاض أرباح الكثير من الشركات مما أثر على سوق الأسهم التي انخفضت أسعارها بأكثر من 40% والذي يعتبر في عام 1996 أسوء أداء الأسواق الآسيوية[1].

3-أسباب الأزمة الآسيوية:

هناك العديد من الأسباب:

أ- المضاربة على أسعار العملات على دول جنوب شرق آسيا، عندما وجدت هذه الدول أن المضاربات ستؤثر على قيمة عملاتها بدأت برفع أسعار الفائدة في البنوك بهدف وقف التحويلات من العملات الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي.

ب- بدء وجود بعض المشاكل المتشابهة في دول جنوب شرق آسيا، والتي أضعفت الجهاز المصرفي كارتفاع مديونية البنوك المحلية المشتركة بالعملات الأجنبية، مما يعرضها إلى مخاطر كثيرة في حالة تخفيض العملة المحلية كما حدث في تايلاند وماليزيا وأندونيسيا.

ت- مشاكل ديون القطاع الخاص وضعف جودة القروض.

ث- ارتفاع الالتزامات الخارجية في المدول المقرضة.

ج- الارتباط الوثيق بين العملة المحلية والدولار الأمريكي.

ح- ضعف الأداء الاقتصادي ومشاكل ميزان المدفوعات.

[1]-جاسم المشاعي، الأزمة الاقتصادية الآسيوية، محاولة تشخيص، المؤتمر الرابع للأسواق المالية العربية، بيروت، لبنان، 8ماي 1998، ص ص 3،2.

خ- التغيرات التكنولوجية في أسواق رأس المال.

د- نقص الثقة في قدرة الحكومة على حل مشاكلها بنجاح.[1]

[1]-زهية كواش، فتحية بن حاج جيلالي مغراوة، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

المبحث الثالث: إدارة الأزمات والتنبؤ بها

المطلب الأول: مفهوم نظام الانذار المبكر ودور أنظمة الانذار

أولا: مفهوم نظام الانذار المبكر في توقع الأزمة:

يعرف نظام الإنذار المبكر على أنه الآلية التي يمكن أن تتنبأ بحدوث الأزمات، وذلك من خلال تقسيم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، حيث يشتمل على قواعد نظرية وكذا مجموعة من الاجراءات العلمية المتناسقة. والتي تمكن من رصد المخاطر الاجمالية لبلد ما، وذلك من أجل توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرار.[1]

يتحدد تعريف نظام الانذار المبكر على تعريف واضح للأزمة، حيث تمكن الخطوة الأولى في التعرف على الأزمات حيث استدعى عدد من الباحثين العمل على تحديد الوضع الذي يمكن وصفه على أنه أزمة كاملة للعملة أو أزمة كاملة للبنوك أو لكلاهما، حيث تعرف أزمة العملة بأنها حالة يحدث فيها انخفاض حاد في قيمة العملة فيمكن للدولة أن تتدخل لمواجهة هذه الأزمة من خلال حزمه من التدابير كأن تقوم برفع سعر الفائدة أو التدخل في سوق العملات الأجنبية.[2]

عرف صندوق النقد الدولي نظم الانذار المبكر على أنها مجموعة من نماذج الاقتصاد القياسي، وذلك من أجل التنبؤ بأزمات العملة قبل حدوثها.[3]

يعتبر ايجاد نظام انذار مبكر هو تفادي الأزمات من خلال وضع حزمة من السياسات سريعة الاستجابة.

---

[1]-نادية عقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، والوقاية والعلاج دراسة لازمة الرهن العقاري في الوم.أ مرجع سبق ذكره، ص262.

[2]-أوكيل نسيمة، الأزمات المالية وامكانية التوقي منها والتحقيق من آثارها دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا، مرجع سبق ذكره، ص341.

[3]-كريستيان ملدر، عين العاصفة، مجلة التمويل والتنمية المجلد 39، العدد 4 صندوق النقد الدولي ديسمبر 2002، ص06.

ثانيا: دور أنظمة الانذار المبكر في توقع الأزمة:

لقد ساهمت الأزمة المالية العالمية في الاهتمام وبدرجة كبيرة بنظام الانذار المبكر اللازم لتوقع الأزمات المالية، ومن خلال الأزمات السابقة والتي عرفت على أنها جد مكلفة بالنسبة للدول المتقدمةوالناشئة، فبالرغم من الاختلاف الحاصل في المظاهر غير أنها جميعها عرضة للخطر الاقتصادي[1].

– يعتبر نظام الانذار المبكر الكاشف لمواطن الضعف وعلى نحو مقنع، بحيث يمكن اتخاذ التدابير تصحيحية للوقاية من خطر تطور الأزمة، فالوصول إلى اكتشاف فقاعات أسعار الأصول الأولية، الحد من التعرض لمخاطر العملة الأجنبية غير المغطاة من قبل البنوك، الحد من الاستدانة لتحقيق الفاعلية المالية والمطالبة بنسب أعلى لرأس المال، ذلك هو عبارة عن طرائق للتقليل من تضاعف أوجه التعرض اللازمة.[2]

المطلب الثاني: أهمية نظم الانذار المبكر ومدى فعاليته

أولا: أهمية نظام الانذار المبكر

يكمن أهمية نظام الانذار المبكر في كونه أداة للتوجيه والتنبيه لمتخذي القرار من وضع السياسات في حالة تعرض الاقتصاد لازمة مالية، حيث توضح امكانية حدوثها في وقت مبكر قبل وقوعها من أجل اتخاذ الاجراءات والسياسات الكفيلة لمنع الوقوع في الأزمات، وتساعد نظم الانذار المبكر فيما يلي: [3]

– يعود سبب الاهتمام بدراسة الأزمات المالية ومحاولة ايجاد مؤشرات لديهما القدرة على التنبؤ لما قبل وقوع الأزمة، وذلك نتيجة تكرار تلك الأزمات وفي فترات متقاربة وإلى الخسائر التي تكلفها تلك

[1]–ودان بو عبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية، دراسة الحالة الأزمة العالمية، دوكتوراه جامعة تلمسان، 2014-2015، ص337.

[2]–ودان بو عبد الله، المرجع نفسه، ص337.

[3]–عبد النبي اسماعيل الطوني، التنبؤ المبكر الأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الفائدة، مصر، بدون تاريخ، ص06.

الأزمات، وفي هذا السياق فقد قدر البنك الدولي الخسائر الناجمة عن تلك الأزمات بما يعادل 15% من الناتج المحلي الاجمالي حيث تفاوتت من دولة إلى أخرى وتجاوزت 25% في بعض الدول.[1]

ثانيا: مدى فعالية نظم الانذار المبكر:

من خلال العديد من المعايير، فقد تم بناء مجموعة من النماذج لتساعد الموظفين العموميين على توقع حدوث أزمات في المستقبل، إلا أنه لم يتم الحصول على النتائج المرجوة في هذا النطاق، وقد تم اختبار النماذج بطريقتي:[2]

- احلال البيانات والفترة الزمنية التي صممت لأجلها (الأداء ضمن العينة.

- من خلال البيانات أو الفترة الزمنية التي لم تصمم حقيقا لها (الأداء خارج العينة).

ومن الجلي أن النموذج الإيجابي هو الذي يقدم دلالات مجدية إلى خارج العينة، بمعنى خارج الفترة الزمنية التي تضمنها النموذج.

لقد بينت الاختبارات التي أجريت على أربعة نماذج رصدت في معظمها قبل الأزمة الآسيوية أن أفضل النماذج وصل إلى التنبؤ بنصف الأزمات "داخل العينة" وثلثها "خارج العينة"، غير أن أكثر من نصف المرات التي يتوقع فيها جميع النماذج بوقوع الأزمة غير أنها لم تحدث، وهذا ما يعبر على أن الانذارات كانت كاذبة حيث اعترف العديد من الخبراء الاقتصاديين بأن مجموعة كبيرة من الأزمات المالية لم يتنبأ بها، رغم وجود عدد كبير من النماذج المختلفة التي تساير مع هذه الأزمات.

إنه لمن الصعب أن تنبأ بتوقيت الأزمات المالية في ظل صعوبة تحديد بعض المتغيرات مثل التذبذب في الأوضاع السياسية السمات الهيكلية لاقتصاد بلد ما وكذا تنبؤات المتعاملين المحليين والأجانب في مختلف الأسواق، والشيء المهم من ذلك إن عملية تكوين السياسة وردة فعل

[1]-عبد النبي اسماعيل الطوني، المرجع السابق، ص01.

[2]-andrew berg &cathreine, l'art difficile de prevenir. Les crises economique,p8

السياسات نفسها تلعب دورا مهما في امكانية تحول الضائقة المالية إلى أزمة أم لا[1]. لكن الواقع يقول أنه لا يمكن تصفيد هذه الظواهر بمجرد بناء نماذج الانذار، ومن هنا ليس من الغريب أن تفشل تلك النماذج.

والملاحظ من ذلك، أن معظم الأزمات تم تفسيرها إلا من خلال وقوعها وهذا لا يمكن اعتباره أمرا ايجابيا [2].

المطلب الثالث: بناء نماذج نظم الانذار المبكر

إن الأزمات المالية وما تحمله من تكاليف باهظة تجعل من بناء نظام للإنذار المبكر شيئا مهما جدا، ومن أجل التأسيس نموذج لنظام الانذار المبكر وبعد تحديد الخصائص أحداث معينة (أزمات) استخدم الأكاديميون منهجين تطبيقين هادفين إلى تحديد مجموعة من المتغيرات أو المؤشرات الأساسية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بالأزمات في أسواق العملة والأنظمة المعرفية وهما:[3]

1- نهج الاشارة: ويترتب بنتيجة الوصول إلى مجموعة من المؤشرات الرائدة التي يمكن تكرارها مرات عديدة، وتتدحرج إلى أن تصل إلى تصرف مختلف قبل الازمة وتحديد ما إذا كانت فردية أو مجتمعة.

تحدث الأزمة عندما يميل متغير عن وضعه الاعتيادي بقيمة معينة، وهي اشارة إلى انفجار أزمة خلال 24 شهر التالية، وهذا ما يسمى بأفق الإشارة، وفي حالة ما إذا تلت الإشارة حدوث أزمة خلال 24 شهر نقول اشارة جيدة، أما الإشارة التي تليها أزمة نقول عنها اشارة خاطئة أو ضوضاء[4].

---

[1]-نادية عقون، مرجع سابق، ص271.

[2]-بريندا حونثاليثارموسو "استنباط مؤشراتلتوفير انذار مبكر بالأزمات المصرفية، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي جوان 1999، ص36.[2]

[3]-mahfouddjebbar, predictingfinancial crises and reality, recueil de communication du college international sur la crise financiere et economique et governance mondial (algerie, setif, universitefarhatabass du 20 au 21 octobre 2009, p15.

[4]-graciela& carmen M reinhart the twin crises, the causes of barking and balance of paymentsproblems, the americaneconomicreview vol 89 n= 3 (june 1999) p448.

وفقا لمنهج المؤشرات الرائدة فإن نظام الانذار المبكر يمر بالخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى**: تعريف الأزمة: وذلك من خلال تحديد المعالم التي تظهر من خلال أزمة كاملة للعملة أو أزمة بنوك أو في وجود كليهما.

- **الخطوة الثانية**: اختيار مجموعة من المؤشرات الرئيسية، حيث نجد مثلا مستوى الاحتياطات الأجنبية، سعر الفائدة الحقيقي إضافة إلى أسعار الأسهم ونسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الاجمالي وغيرها من المؤشرات، وكل مؤشر لديه ثلاث سمات يجب مراعاتها وتتمثل في المستوى التغير والانحراف عن اتجاهه ويتوقع من المؤشرات أن تتنبأ بالأزمة خلال فترة زمنية تعرف باسم أفق الإشارة.

- **الخطوة الثالثة**: اختيار عتبات المؤشرات الرائدة

كل مؤشر عتبة يتم تقسيمها بين منطقة طبيعية (عادية) ومنطقة غير طبيعية (غير عادية) فإذا ظهر أن نتائج المؤشر تقع ضمن المنطقة الغير الطبيعية، فهذا يدل على انذار لوقوع أزمة.

– الخطوة الرابعة: مقارنة بين سن الإشارات الزائفة والإشارات الحقيقية.

– الخطوة الخامسة: والتي يتم من خلالها اختيار القيم الحدية التي تقلل من الضوضاء.

2– منهجية النماذج الاحتمالية:

يتيح هذا النهج بالتعرف على المؤشرات التي تؤثر على احتمال وجود أزمة، ويتم استعمال نماذج نظم الانذار المبكر probit /loyit المعروفة باسم نماذج الاستجابة الكيفية وهو عبارة عن اختبار متعدد المتغيرات والذي يسمح باختبارات ذات دلالة احصائية للمتغيرات التفسيرية، حيث يستخدم هؤلاء نماذج probit/loyit من أجل تقدير حدوث أزمة في الفترة t+1 من خلال مجموعة من المتغيرات التفسيرية في الفترة t.[1]

[1]-Ahmed kaier « essai d'élaboration d'un système preventif de crise de change, seminaire doctoral , université de mise sophiaantipolis 25, 26 mars 2004 p12.

المطلب الرابع: انتقال الأزمة من صبغتها المالية إلى صبغتها الاقتصادية:

تحتاج الأنشطة الانتاجية إلى عامل رأس المال من اجل تمويلها، ويكون ذلك من خلال الاستثمار الإنتاج، ويكون هذا من خلال مصدرين مهمين، إما أن يكون من خلال الوساطة المصرفية أو أن يكون من خلال السوق المالية، حيث تم اصدار الأوراق المالية والمشتقات المالية المختلفة.[1]

– لقد اثبت التاريخ أن تنتقل الأزمة من الصيغة المالية إلى الصيغة الاقتصادية من خلال مجموعة من العناصر:

– فعندما تقوم البنوك بتمويل عمليات الاقراض من خلال الأموال المودعة، وبهذا تعتبر خصوم البنك أو كما يطلق عليها بالالتزامات. وبعدها يقوم البنك بتقديم هذه الأموال إلى المقترضين وتصنف هذه القروض كأصول ومن أجل تحقيق الأمان لبعض المودعين، تخضع البنوك للقواعد الدولية للمطالبة بمعدل محدد وضروريبعد مملوكا للبنك، لكن عندما تتعثر القروض يضطر هنا البنك إلى إعدام هذه الديون، وهذا ما يؤدي إلى خصم من رأس مال البنك، وهذا ما يقلص دور البنك في القيام بعمليات أقراص جديدة.

وهذا ما يؤدي إلى ظهور أزمة في المنظومة المصرفية، ويؤدي ذلك إلى تأثير أكثر انكماشا على الاقتصاد.[2]

[1]–عقبة عبد اللاوي وآخرون، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929–2008، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 05 ديسمبر 2016، ص169.

[2]–عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص169.

الشكل رقم 1: آليات تحول الأزمة من صيغتها المالية إلى صيغتها الاقتصادية.

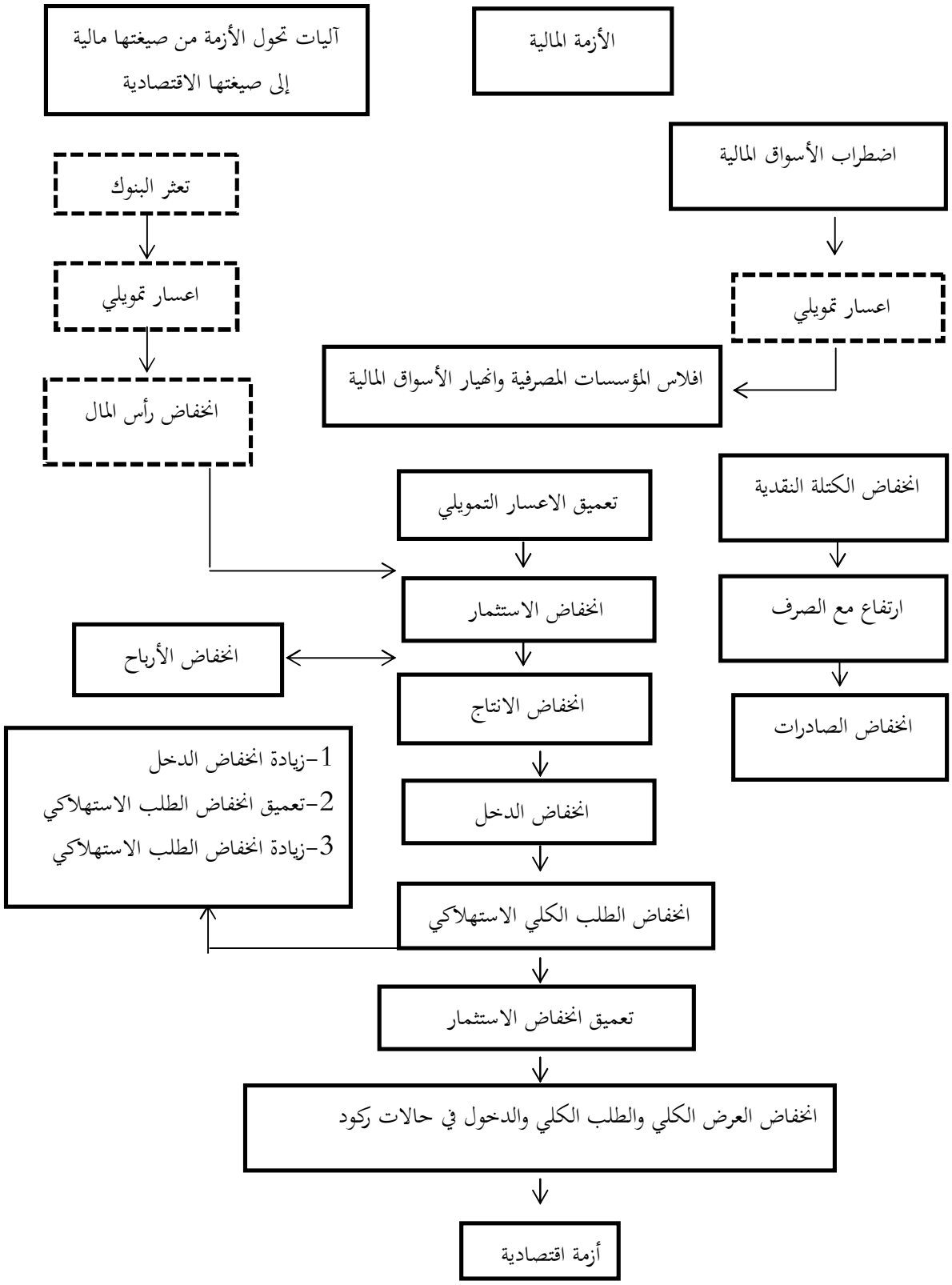

المصدر: عقبة عبد اللاوي وآخرون، مرجع سابق، ص170.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل نستنتج ان الازمة تعد من المصطلحات الحديثة رغم وجودها منذ الازل ،وهي عبارة عن اظطرابالمفاجيء الذي يمكن ان يعترض الاقتصاد ،وهي عبارة عن يحدث يختلف عما هو مخطط له حيث تتميز هذه الاخيرة بالتعقيد والتشابك .

تطرق الفكر الاقتصادي الى مفهوم الازمة من خلال مجموعة من النظريات من بينها ماجاء به كارل ماركس في حديثه عن فائض القيمة والعلاقة الموجودة بين قيمة السلع المنتجة اعلى من الاجر المدفوع له . اما كينز فقد راى ان الراسمالية تقود مباشرة الى الازمة ،لهذا اوجب تدخل الدولة من اجل علاج الاختلالات والمشاكل التي يمكن ان تشوب اقتصاد الدولة ويمكن ايضا من خلالها انت تتجنب الوقوع في الازمة .

والازمة المالية هي عبارة عن انهيار للنظام المالي بكل مكوناته ،والذي يستوجب من السلطات النقدية والمالية اعادة النضر في قراراتها والعمل على اتخاذ تدابير تدعوالى معالجة الازمة او تثبيت اجهزة ومعايير للإنذار المبكر .

الفصل الثالث

أثر السياسة الاقتصادية على ميزان المدفوعات

مقدمة الفصل الثالث :

تختلف السياسات الاقتصادية التي تنتجها الدول على حسب الانظمة الاقتصادية السائدة ،فالسياسة المالية هي عبارة عن اجراءات تقوم بها الدولة فيما يتعلق نفقات عامة وايرادات عامة ،وهي تختلف من دوله تنتهج النظام الراسمالي الى دولة اخرى تنتهج النظام الاشتراكي .

فمثلا السياسة المالية التوسعية هي احد مميزات الدول الاشتراكية ،حيث تعتمد هذه الاخيرة من خلالها على سياسات الدعم والاعانات وغيرها .اما السياسة المالية الانكماشية فهي تقتصر على على الدول الراسمالية التي تتبنى اقتصاد السوق ،حيث تتواجد مصادر عديدة للايرادات العامة من خلال تنوع الاهيكل الانتاجي لديها وبالتالي لا تفرض نفقات عامة اضافية مقارنة مع سابقتها التي تتبنى التدخل الواسع للدولة.

اما فيما يتعلق السياسة النقدية فهي السياسة التي يتبناها البنك المركزي والذي يتميز بقدر من الاستقلالية ،حيث يسعى الى مواجهة جملة من الاختلالات والمشاكل التي تعترض اقتصاد الدولة المتمثلة في انخفاض اسعار الصرف للعملة المحلية او التضخم وغيرها من المشاكل.

يمكن القول ان السياسات الاقتصادية متعلقة بطبيعة الاقتصاد وبطبيعة الظروف الاقتصادية نمعناها انه ينبغي للسياسات الاقتصادية ان تتميز بقدر من المرونة في مواجهة المشاكل والضغوطات التي يمكن ان تعترض الاقتصاد

المبحث الأول: السياسة المالية والأنظمة الاقتصادية

تعتبر السياسة المالية من الأدوات المهمة للسياسة الاقتصادية، حيث تختلف أهميتها من نظام إلى آخر.

المطلب الأول: الاطار النظري للسياسة المالية.

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية.

-يعود مفهوم السياسة المالية في أصله إلى كلمة "Fisc"، وهي كلمة فرنسية يقصد بها حافظة النقود أو الخزانة[1]

-تعرف السياسة المالية على أنها السبيل الذي تتبعه الدولة من أجل استعمال الأدوات المختلفة للسياسة المالية من ايرادات عامة ونفقات عامة وميزانية عامة، وهذا من أجل معالجة الاختلالات التي يمكن أن تشوب الاقتصاد في مختلف النواحي، وذلك للوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة من قبل الدولة.[2]

-تعرف السياسة المالية أيضا على أنها المجهودات التي تتبعها الحكومة للوصول إلى التشغيل الكامل مع تفادي التضخم وهذا باتباع سياسة انفاقية وسياسة ضريبية وسياسة الاقتراض العام[3]

وتعرف أيضا السياسة المالية بأنها دراسة للنشاط المالي للاقتصاد بوحداته الاقتصادية والادارية، وما يمكن أن يقدمه هذا النشاط من إضافة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحدث تكييفا كميا لحجم الانفاق العام والايرادات العامة، وأيضا تكييفا لمختلف أوجه الانفاق وأيضا لمصادر الايرادات العامة

[1]- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص201.

[2]- أحمد زهير شامية، النقود والمصاريف، دار زهران للنشر، عمان 1993، ص345.

[3]- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام الاسلامي والنظام المالي المعاصر، دراسة مقارنة ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر 2007، ص50.

وهذا من أجل الوصول إلى الأهداف ومن أهمها تحقيق استقرار للاقتصاد الوطني من خلال تفعيل العدالة الاجتماعية والتقليل من التفاوت بين أفراد المجتمع في توزيع الدخول.[1]

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية

تساهم السياسة المالية في إستقرارية الاقتصاد الوطني وذلك من خلال استخدام الأدوات المختلفة لها من نفقات عامة ايرادات عامة وميزانية عامة.

أولا: النفقات العامة

1-تعريف النفقات العامة

تعرف النفقات العامة على أنها مبالغ نقدية تصدر من خزينة الدولة من أجل تسديد حاجات عامة[2]

-تعرف أيضا على أنها مجموعة من مدفوعات الدولة من نفقات وذلك من مختلف المصالح التابعة للدولة، وهذا بغية الحصول على الموارد اللازمة لإشباع الحاجات العامة.

ومن هنا فإن النفقات العامة تؤدي دورًا مهمًا خصوصًا في الدول النامية، والتي يغيب فيها القطاع الخاص، كونه غير قادر على الدخول في الاستثمارات الضخمة مثل قطاع الكهرباء والماء.[3]

-تعرف النفقة العامة على أنها المبالغ المالية التي تعتمدها السلطة العمومية سواءًا كانت حكومة أو جماعات محلية، وهي عبارة عن مبلغ من النقود تقوم الدولة بصرفه بقصد اشباع الاحتياجات التي يمكن أن تلزم المواطن.[4]

ومن هذا كله يمكن استخلاص أركان النفقة العامة كالآتي:

أ-النفقة العامة مبلغ نقدي.

[1]- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص06.

[2]- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971، ص41.

[3]- عيد عبد الله الجهني، أثر العجز في الانفاق الحكومي على ربحية واحتياطات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد والادارة، المجلد 20 العدد 02 المملكة العربية السعودية 2006، ص82.

[4]- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2004، ص193.

ب-صدور النفقة من جهة أو شخص عام.

ج-النفقة العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة.

2-تقسيم النفقات العامة: يمكن تقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات:

أ-تقسيم النفقات العامة على حسب الأهداف المباشرة[1]

-**النفقات الاقتصادية:** يمكن تسمية هذا النوع بالنفقات الاستثمارية حيث تشبع هذه الأخيرة مستلزمات الدولة الاقتصادية، حيث تساهم من خلالها الدولة في زيادة الإنتاج الوطني وتفعيل الاستثمار.

-النفقات الاجتماعية: وهي نفقات يتم صرفها لمواجهة ومجابهة احتياجات الدولة في الجانب الاجتماعي وذلك مراعاة للتنمية البشرية وما تحمله من اهتمامات في مجال التعليم والصحة والمستوى المعيشي.

-النفقات الإدارية: وهي النفقات التي تؤمن تسيير وسير المصالح وادارات الدولة والتي تمكنها من أداء مهامها على أفضل وجه ممكن وذلك في نفقات الأمن، العدالة، الدفاع، وغيرها.

ب**-النفقات العادية وغير العادية:** ويعود هذا التقسيم حينما تكون الحاجة إلى تدعيم وتجديد الموارد بأخرى غير عادية من أجل تغطية النفقات العامة، وإذن يوجد العديد من المعايير التي يمكن أن تميز بين النفقة العادية والنفقة غير العادية.[2]

-إذا كانت النفقة تتم بانتظام فهي نفقة عادية، أما إذا كانت باللانتظامفهي غير عادية.

-إذا كانت النفقة تعطى خلال الفترة المالية فهي نفقة عادية، أما إذا تخطت الفترة المالية فهي نفقة غير عادية.

-إذا كانت النفقة منتجة فهي نفقة عادية، إما إذا كانت نفقة غير منتجة فهي غير عادية.

-إذا كانت النفقة تمنح دخلاً فهي نفقة عادية، أما إذا كانت لا تمنح دخلاً فهي غير عادية.

[1]- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004 ص ص 81، 82.

[2]- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، ص ص 72- 73.

ج–تقسيم النفقات العامة تبعًا لمعيار الأثر المباشر على الانتاج الوطني: يمكن تقسيم النفقات العامة إلى:[1]

–نفقات حقيقية: وهي التي تساهم وبدرجة مباشرة في الاقتصاد الوطني

–نفقات التحويلية: وهي عبارة عن النفقات المقدمة إلى المؤسسات والأفراد وذلك في شكل اعانات اقتصادية لبعض المنتجات، وبهذه الطريقة فإن هذا النوع من النفقات يساهم في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وقد تكون هذه النفقات التحويلية، نفقات تحويلية اجتماعية، نفقات تحويلية اقتصادية، أو نفقات تحويلية مالية.

3–**أسباب تزايد النفقات العامة:** هناك أسباب حقيقية وأسباب ظاهرية

أ–**أسباب حقيقية:** هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والادارية التي تؤدي إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للانفاق العام مع بقاء حجم السكان والمساحة كما هي، ومن بين الأسباب هناك زيادة في الدخل الوطني، زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأيضا زيادة في الاجراءات الادارية التي تتطلب حجما إنفاقيا اضافيا من قبل الدولة.

على الرغم من الاختلاف الموجود في تزايد حجم النفقات العامة فإنه يستلزم من الايرادات العامة أن تكون بدرجة عالية من المرونة لمجابهة الزيادة التي يمكن أن تشوب النفقات العامة.[2]

ب–أسباب ظاهرية: هناك أسباب تؤدي إلى زيادة النفقات العامة لكنها لا تؤدي إلى زيادة في حجم الخدمات المقدمة من قبل الدولة، ومن بينها نجد تدهور سعر صرف العملة المحلية، زيادة مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان.

[1]– طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سبق ذكره،2009، ص124.

[2]– محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط1 دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص37.

ثانيا: الايرادات العامة.

1-**تعريف الايرادات العامة:** تعرف الايرادات العامة على أنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من أجل انفاقها على المرافق العامة ومختلف المشاريع العمومية[1]

وتعتبر الايرادات العامة من أهم المكونات للسياسة المالية التي تسعى الدولة من خلالها إلى تنفيذ وتفعيل الخطط التنموية المختلفة والتي تساهم بدورها إلى زيادة حصيلتها والحفاظ عليها، وهي أيضا تشير إلى مدى قدرة الحكومة على تحسين الأداء الاقتصادي والمالي[2]

2-**مصادر الايرادات العامة:** يشتمل الايرادات العامة على مجموعة من المصادر ومن أهمها نجد:

أ-**الضرائب:** تعرف الضريبة على أنها مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرًا إلى الدولة، وذلك بغية المساهمة في تغطية أعباء الدولة العامة، وذلك دون أن يعود عليه نفع خاص.[3]

ب-**الرسوم:** هي عبارة عن مبلغ نقدي يقوم الفرد بدفعه اجباريا مقابل منفعة خاصة، حيث يقترن هذا الأخير بالمنفعة العامة.[4]

ت-**القروض العامة:**[5] تعرف القروض على أنها عقد يُبْرَمُ بين الدولة أو أحد هيئاتها مع جمهور أو مع دول أخرى، حيث تتعهد بموجبه على سداد القرض مع فوائده عند الغاء موعد الاستحقاق.

ث-**الايرادات من أملاك الدولة:** أو كما تسمى بالدومين، حيث تتملك الدولة مجموعة من الأموال وهي تنقسم كالآتي:

---

[1]- خالد شهادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة ط2 دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن 2005، ص133.

[2]- أعاد حمود القيس، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط، 2008 ص60.

[3]- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1996، ص151.

[4]- عادل أحمد حشيش، المرجع نفسه، ص136.

[5]- عادل فليح العلي، طلال محمود كفراوي، اقتصاديات المالية ج2 الايرادات العامة للدولة، جامعة الموصل، العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، ص230.

-**الدومين الخاص:** وهو عبارة عن ممتلكات الدولة الخاصة حيث تشكل أموال الدولة المتجهة للاستثمار والاستغلال التجاري إذ يمكن للدولة أن تبيعها أو تؤجرها، ويتشكل الدومين الخاص من مجموعة من الأنواع:

***الدومين العقاري:** ويتشكل من الأراضي الزراعية، الغابات.

***الدومين المالي:** ويخص ما تملكه الدولة من أوراق مالية وفوائد للقروض، كما يسميه البعض بمحفظة الدولة.

***الدومين الصناعي والتجاري:** وهو عبارة عن جميع النشاطات الصناعية والتجارية، التي تقوم بها الدولة والغرض من ذلك هو تحقيق الربح.

-الدومين العام: وهو كل ما تخصصه الدولة للدفع العام من أجل استعماله ولا يجوز بيعه ولا ايجاره أو تملكه.[1]

3-الأثار الاقتصادية للايرادات: هناك مجموعة من الأثار التي يمكن تلخيصها نتيجة استخدام الايرادات وهي:

أ-الأثر على الادخار والاستثمار:

حيث تثبط الضرائب المباشرة التصاعدية الادخار، إذ لا يمكن من تشجيع الادخار، بينما فرض الضرائب الغير المباشرة على السلع الكمالية يزيد من قيمة الادخار، أما عندما يتم فرض هذه الضريبة على السلع الأساسية، فإن ذلك يؤدي إلى التقليل من الادخار.[2]

ب-**الأثر على الاستهلاك والانتاج:** يعتبر فرض الضريبة أداة تقلص وتحجم الاستهلاك والانتاج، وهذا ما يؤدي بدوره إلى التقليل من الدخل الوطني، وبالتالي انخفاض في الايرادات العامة للدولة. وهنا فإن الضرائب

[1]- أعاد محمود القيس، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص60.

[2]- درواسي مسعود، السياسية المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص196.

تساهم في توجيه الاستهلاك والانتاج بما يتوافق مع أهداف الدولة الاقتصادية[1]

ثالثا: الميزانية العامة

تحضى الميزانية العامة بأهمية بالغة خصوصًا في الدراسات المالية، حيث تعتبر من أهم أدوات السياسة الميزانية للدولة من أجل الوصول إلى الأهداف الاقتصادية.

1-**تعريف الميزانية العامة**[2]: هي عبارة عن توقعات تقوم بها السلطة التشريعية المتمثلة في النفقات العامة والايرادات العامة خلال فترة زمنية معينة، حيث تستخدم كآلية لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية، إذ تعتبر خطة مالية سنوية وتضم مجموعة من المشاريع التي يستلزم من الدولة تحقيقها خلال تلك الفترة الزمنية.

2-**عناصر الميزانية العامة:**[3]

أ-الميزانية العامة تقدير وتنبؤ: الميزانية عبارة عن توقعات للمجال المالي لما ستنفقه السلطة التنفيذية ولما ستحصل عليه مستقبلاً من ايرادات، فهي عبارة عن تقدير لما سَيُجْرَى مستقبلاً.

فهي في الأساس عبارة عن جدول مالي تقديري لايرادات ونفقات للسنة المقبلة، فهي بمثابة خطة للأداء المالي يتم من خلالها تقدير حجم النفقات والايرادات العامة خلال فترة زمنية.

ب-العنصر الإداري: تتبع السلطة التنفيذية في تمكينها من الميزانية مجموعة من الإجراءات المالية والإدارية. حيث تقوم بتوزيع المسؤوليات التي تنتج عنها قرارات التي تتطلب تنفيذ الميزانية عبر مختلف الأجهزة الإدارية والتنفيذية.

---

[1]- ماجدة ممدوح، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير 2002، 2003، ص71.

[2]- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر- تونس، أطروحة دوكتوراه مقدمة لنيل شهادة دوكتوره العلوم في العلوم الاقتصادية 2013- 2014، ص97.

[3]- محمد عبد المؤمن، الميزانية العامة للدولة في ظل الاصلاحات الاقتصادية رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 1998- 1999، ص ص 23- 24.

ت-العنصر القانوني: حيث يستدعي من السلطة التشريعية أن تعتمد وتوافق على التوقعات، ويتم من خلال ذلك اصدار قانون ربط الميزانية والذي يعد تشريعًا باعتباره صادر عن السلطة التشريعية.

ث-العنصر السياسي: تعرض الميزانية على المجلس الشعبي من أجل مناقشتها، حيث تحمل صيغة قانونية على الميزانية والمجلس أمامه ثلاث خيارات، إما أنه يقبل المقترح أو رفضه أو تعديله، كذلك فقد منح المجلس أحقية الرقابة تنفيذ الميزانية، وهذا ما يشير إلى درجة التفوق السياسي للجهاز التشريعي على الجهاز التنفيذي.

3-**أهمية الميزانية العامة:** تشتمل الميزانية العامة للدولة على أهمية بالغة بما يخدم الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية[1]

أ-**الأهمية الاقتصادية:** أصبحت الميزانية العامة في كثير من الدول والمتقدمة منها تستخدم كآلية لتحقيق التشغيل الكامل والعمل على زيادة الدخل الوطني، حيث أصبحت تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى ولو دفع ذلك الخروج عن مبدأ التوازن. حيث تمتلك الميزانية كل الصلاحيات للحد من القوة الستراتية في حالات الرواج وكذا تدعيم الطلب في حالة الكساد.

ب-**الأهمية السياسية:** وذلك حينما تمارس السلطة التشريعية للرقابة على السلطة التنفيذية، حيث أن الميزانية العامة يتم اعتمادها من قبل البرلمان، ويتم مناقشة البرنامج السياسي للحكومة.

ت-الأهمية الاجتماعية: عيث تعمد الميزانية العامة إلى القيام بمشاريع اجتماعية المتعلقة بالمناطق الفقيرة، والعمل أيضا على تثمين مبدأ العدالة الاجتماعية، حيث تسعى الدولة من خلال الميزانية العامة إلى تفعيل مشروع الرفاه الاجتماعي من صحة وتعليم ومستوى معيشي لائق.

4-قواعد الميزانية العامة

أ-**سنوية الميزانية:** حيث يتم التوقع للنفقات وايرادات الدولة بطريقة منتظمة وخلال كل سنة، ثم يتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية، باعتبار أن هذا المبدأ يرجع في الأساس إلى اعتبارات مالية وسياسية،

[1]- حسن غواضة، المالية العامة، دراسة مقارنة ط6، بدون دار نشر بيروت، 1983، ص53.

أما بالنسبة للاعتبار المالي، فيكون بناءا على أن أغلب النشاطات الاقتصادية خلال فترة السنة، كذلك تتضمن دقة تقدير ايرادات الدولة ونفقاتها، أما الاعتبار السياسي فمبدأ السنوية يحقق دوام رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية والتي تضطر إلى العودة إليها والحصول على موافقتهاكل سنة[1]

ب-**مبدأ وحدة الميزانية**[2]: ويُعْنى به أن تتضمن الدولة على ميزانية واحدة، حيث تتضمن كافة النفقات العامة وكذلك كافة الايرادات العامة.

يتم الالتزام بهذا المبدأ من خلال عنصرين، أما بالنسبة للعنصر المالي فيستلزم الأخذ بوحدة الميزانية حتى يكون الوضوح الكافي خلال عرض الميزانية، أيضا يوفر هذا المبدأ امكانية الرقابة على تحصيل الايرادات، أما العنصر السياسي فيكون من أجل تسهيل رقابة السلطة التشريعية على النفقات والايرادات وعلى السياسة المنتهجة من قبل الحكومة.

ت-مبدأ العمومية أو الشمولية: وهو أن تتضمن الميزانية كافة تقديرات النفقات العامة والايرادات العامة، ويكون الالتزام بهذا المبدأ نتيجة اعتبارات سياسية ومالية، حيث يستدعي تحقيق الايرادات في الكثير من الجوانب والمصالح العامة مثل الضرائب والرسوم[3]

ث-**مبدأ التخصيص**: حيث أن الحسابات المحددة في الميزانية العامة التي تُوْضع في قانون المالية يجب أن تصرف من خلال الأبواب التي خصصت لها. ويعرف هذا المبدأ مجموعة من الاستثناءات منها:[4]

-**النقل**: حيث يُعْرَفُ على أنه أخطر اجراء إذ يؤدي إلى تغيير في طبيعة النفقة ضمن ميزانية تمس الوزارة خلال السنة المالية

-**التحويل**: فيسمح بالتحويل من المصلحة المكلفة بالانجاز دون التغيير في طبيعة النفقة.

---

[1]- سوري عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية. ط، 2009 ص ص 336- 337.

[2]- يحياوي عبد الحفيظ، اشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة للفترة(1980- 2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2015- 2016، ص32.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي دار زهراء الشرق 2007، ص ص 89- 90.

[4]- الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام والموازني في الجزائر- أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر32013- 2014، ص ص34- 35.

-**الاعتمادات الاجمالية:** وهي تلك الاعتمادات التي يتعذر توزيعها على فصول

-**الأرصدة السرية:** وهي أموال غير خاضعة لقواعد المحاسبة العمومية والتي توجه إلى محاربة التجسس، تمويل الأحزاب...الخ

ج-**مبدأ التوازن:** يشير مبدأ توازن الميزانية إلى ضرورة التساوي بين النفقات العامة والايرادات العامة، ولا ينبغي أن تكون هناك زيادة أو نقصان، ولقد عرفت هذه القاعدة تطورًا في الفكر المالي نتيجة لتطور في دور الدولة في النشاط الاقتصادي فقد عرفت النظرية التقليدية إلزامية وضرورية توازن الميزانية حيث كانت هذه النظرية تتأقلم مع الظروف السائدة، وكان دور الدولة في تلك المرحلة يقتصر على إدارة المرافق العامة فتوازن الميزانية عند الكلاسيك هو عبارة عن توازن حسابي يستلزم التساوي بين اجمالي النفقات والايرادات العامة، ولكن بعد حدوث الأزمة 1929 بات من غير الممكن الالتزام بتحقيق التوازن بالوسائل الاعتيادية، وكنتيجة لذلك فقدت قاعدة التوازن للميزانية العامة صفتها وأصبحت تتراوح بين الرصيد الموجب أو السالب وأحيانا أخرى التوازن[1]

الفرع الثالث: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي ولكي يتحقق ذلك ينبغي الوصول إلى مجموعة من الأهداف وهي:

أولا: التوازن المالي

حيث تستخدم موارد الدولة استخدامًا مثلاً، فعلى النظام الضريبي أن يكون على قدر كبير من المرونة مع حاجات الخزينة العمومية، وأيضا استخدام القروض إلا للإنتاج فقط.[2]

[1]- محمد ابراهيم الشافعي، مبادئ المالية العامة دار النهضة العربية، القاهرة 2008، ص ص 45- 46.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص426.

ثانيا: الأهداف الاقتصادية

تشتمل الأهداف الاقتصادية بالنسبة للسياسة المالية إلى مجموعة من الأهداف:[1]

1-**تحقيق التنمية الاقتصادية:** تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يرتفع من خلالها متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، والتي تساهم في احداث تغيير على مستوى الانتاج وطبيعة السلع والخدمات التي يتم انتاجها. وبناء على ذلك فقد أصبح اعتبار السياسة المالية كآلية لتفعيل وتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لاعتبارها القرارات والاجراءات التي توجه ايرادات الدولة ونفقاتها باتجاه الاستخدامات المثلى.

2-**تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد أهم الأولويات بالنسبة للسياسة المالية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى الوصول إلى الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وكذلك تجنب الوقوع في الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

3-**تخصيص الموارد الاقتصادية:** تعتبر السياسة المالية من الأدوات المهمة للسياسة الاقتصادية التي يمكن أن تخصص الموارد الاقتصادية تخصيصا مناسبًا بما يحقق أهداف سياسية اقتصادية واجتماعية، في حين أن الاقتصاديين الرأسماليين كانوا ينظرون إلى جهاز السوق على أنه الوسيلة الوحيدة التي تكفل التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

إن من الاجراءات المتضمنة للسياسة المالية التي تساعد على تخصيص الموارد نجد:

أ-تقوم الدولة برفع الضريبة ذات السعر المرتفع، حتى تشكل عائقًا في طريق الأنشطة الاقتصادية التي لا ترغب في توجيه الموارد الاقتصادية إليها.

ب-يمكن للدولة أيضًا أن تستخدم انفاقها العام للتأثير على معدلات الأرباح للقطاعات المختلفة بتقديم اعانات لزيادة معدل الأرباح.

[1]- ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2008- 2009، ص ص68- 69.

ثالثا: التوازن الاجتماعي[1]

حيث يصل المجتمع إلى قدر كبير من الرفاهية للأفراد من خلال امكانيات هذا المجتمع وما تفرضه العدالة الاجتماعية ومن هنا يمكن اعتبار أن السياسة المالية تهدف إلى زيادة الانتاج فقط، بل ينبغي النظر إلى تحسين طرق توزيع المنتجات بين لأفراد، حيث تزيد المنفعة جراء المنتجات التي يحصلون عليها، فيتم اعادة توزيعها بطريقة عادلة ويتطلب من الدولة استخدام أدوات السياسة المالية من أجل اعادة توزيع الدخل الوطني.

المطلب الثاني: السياسة المالية والنظام الرأسمالي

لقد تبنى الحرية الاقتصادية مجموعة من المدارس الفكرية فلكل مدرسة رؤيتها اتجاه السياسة المالية.

أولا: السياسة المالية والمدرسة الطبيعية

يعد ظهور الأفكار الاقتصادية الطبيعية بناء على فكر القانون الطبيعي والذي ينبني في الأساس على احترام الملكية بمختلف أوجهما، وكذا عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود مثل تحقيق الأمن وبناء الجسور وغيرها، وأن الدافع إلى العمل هو تثمين مبدأ المصلحة الشخصية التي لا تتعارض حسب رأيهم عن المصلحة العامة.

-وحسب مبدأ الطبيعيين فقد اهتموا بالزراعة باعتبارها الثروة بعينها، واعتبروا القطاعات الآخرى على أنها عقيمة وتفرض الضريبة على الزراعة فقط حتى لا ينتقل العبء الضريبي في نهاية المطاف إلى قطاع الزراعة باعتبار أن الدورة الاقتصادية بالنسبة للطبيعيين تبدأ من المزارع وتنتهي إليه.

ثانيا: السياسة المالية والدولة الحارسة

لقد جاءت أفكار السياسة المالية في خضم الدولة الحارسة بناء على أفكار تعادل الاستثمار والادخار عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند التوظيف الكامل، وأيضا قانون كل عرض يخلق الطلب،

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص427.

وكذلك مصلحة المجتمع هي عبارة عن مصلحة مجموعة أفراد، ولعل من أهم الأسس التي تبنتها السياسة المالية نجد[1]

أ-دافع الفرد هو أهم عنصر للسياسة المالية، حيث يحقق المصلحة العامة.

ب-عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واقتصارها على توفير الأمن والعدالة، حيث لا يمكن للدولة أن تؤثر على القطاع الخاص، فالتأثير على قرارات القطاع الخاص من خلال تحصيل الدولة للإيرادات العامة، وهذا ما يعتبرونه سياسة مالية خاطئة.

ت-مبدأ التوازن الحسابي للميزانية العامة للدولة، حيث يحدث التوازن من النفقات العامة والايرادات العامة وهذا ما يحقق مبدأ الحياة المالي للدولة.

أما بالنسبة للأدوات السياسية المالية التقليدية فقد تمثلت فيما يلي:

-يشتمل الانفاق العام في نظرهم على الخدمات الضرورية فقط

-تم فرض الضريبة لتمويل الانفاق دون التأثير على الانتاج، الاستهلاك والتوزيع.

-تعد القروض وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدولة في حدود ضيقة.

ثالثا: السياسة المالية والدول الرأسمالية

تسعى معظم الدول من خلال سياساتها المالية وخاصة الدول الرأسمالية للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، فحدوث الكساد يستدعي من الدولة الرأسمالية أن تصبو من خلال سياستها المالية إلى تفعيل وتنشيط الطلب فيتم رفع الانفاق العام وذلك حتى تصل التوازن مع قيمة الانتاج، والذي يُحَقِقُ عند مستوى التشغيل الكامل لعوامل الانتاج، لرفع مستوى الطلب عن طريق السياسة المالية نجد:

فقد كان النظام الرأسمالي يحدد مبادئه بناءًا على أفكار المدرسة الكلاسيكية التي تنادي بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد تبنى هذا الفكر حيادية السياسة المالية، حيث نجد أن تكون

[1]- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة) مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ط 1997، ص152.

لدى الأفراد بينما الدولة لا يمكنها أن تمتلك ايرادات خاصة، ومن هنا فإن النفقات العامة لا يمكن تأديتها إلا من خلال الضريبة التي يتم من خلالها الاقتطاع، فالتطور التاريخي لم يبقى على اقتصار الدولة على مهام معينة، بل تعدى ذلك إلى جميع المناحي الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى تزايد كبير في حجم النفقات وهذا ما يوافق ظهور ما يسمى بالرأسمالية الاجتماعية، فمع التطور الضريبي من خلال النظم الضريبية، وقد ساعد ذلك إلى ظهور وظائف أخرى للضريبة منها الوظيفة الاقتصادية، أي أنها باتت آلية مهمة في الوصول إلى أهداف اقتصادية واجتماعية مثل العدالة الاجتماعية[1]

ومن هنا نقول أن ظهور وظائف جديدة للضريبة كان ناتج عن التطور الذي عرفه النظام الرأسمالي، ويمكن اعتبار أهمية الدور الذي يساهم فيه الاستثمار الخاص في المجتمعات الرأسمالية هو في حقيقة الأمر محرك رئيسي في ميزانية الاقتصاد الوطني، وهنا يظهر جليا أن دور السياسة المالية ينحصر في تهيئة مناخ الاستثمار الخاص.[2]

رابعًا: السياسة المالية والاشتراكية

إن أهم ما يميز النظام الاشتراكي هو اعتماد الملكية العامة لوسائل الانتاج كأساس للوصول إلى اقتصاد مستقر حيث تسعى الدولة ومن خلال التخطيط المركزي إلى خلق التوافق بين الموارد المالية والموارد البشرية، حيث توجه هذه الموارد إلى تحقيق النمو المتوازن، وهذا ما يجعل من السياسة المالية أكثر توسعية، هذا وفي اعتقادهم أنه الأسلوب الأكثر ايجابية وذلك لعدة اعتبارات منها أن الاستثمار العام هو الذي يساهم في الاقتصاد الوطني على عكس القطاع الخاص وهذا ما يؤدي إلى تزايد ايرادات الدول والنهوض بالاقتصاد الوطني خصوصا بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي.

يمكن اعتبار السياسة المالية في النظام الاشتراكي على أنها تشتمل على مجموعة من المميزات والصفقات التي تساهم إلى حد كبير بالنهوض بالاقتصاد الاشتراكي، ولعل من أهم هذه المميزات نجد:[3]

-القطاع العام هو الركن الأساسي لتمويل الميزانية العامة للدولة

[1]- درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 68- 69.

[2]-درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص69.

[3]- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص34.

-تزايد حجم النفقات الاستثمارية وذلك باعتبار أنها ملك للدولة

خامسا: السياسة المالية والنظام الاسلامي

1-مفهوم السياسة المالية في النظام الاسلامي

تعرف السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي على أنها جميع الاجراءات والقرارات التي يمكن لولي الأمر أن يتخذها سواء تعلق الأمر بتطبيق نص شرعي أو الاجتهاد لتطبيق مقاصد الشريعة.

-وتعرف أيضا على أنها السبيل الذي تتبعه الدولة في توقع النفقات العامة والعمل على الحصول على الآليات التي تُمَكن من تمويل تلك النفقات، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وسياسية[1]

2-أهداف السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي

تهدف السياسة المالية في النظام الاقتصادي الاسلامي في مجملها إلى إعادة توزيع العادل للدخول، حيث تهدف إلى تحقيق حد الكفاف لكل فرد من خلال مجموعة من الأدوات ومنها الزكاة، وأيضا تسعى الى توسيع نطاق الاستثمارات العمومية حتى تمتص أكبر قدر ممكن من البطالة، مع منح الفرصة للقطاع الخاص ما لم يتعارض ذلك مع المصلحة العامة للمجتمع، ومن أجل تحقيق ذلك تهدف السياسة المالية الاسلامية إلى تبني آلية السوق والتدخل عند الضرورة، والعمل على ترشيد الاستهلاك، وأيضا العمل على التوفيق بين الانفاق الاستهلاكي، الانتاجي وكذا الاستثماري.

ولعل من أهم أهداف السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي نجد:

أ-الوصول إلى التنمية الاقتصادية

تهدف التنمية الاقتصادية من منظور اسلامي إلى تحقيق الاستقرار ودعم النمو وذلك من خلال رعاية مصالح الدين والدنيا وفق ضوابط شرعية.

[1]- عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الاسلامي، الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية 2000، ص111.

فمسؤولية الدولة اتجاه عملية التنمية الاقتصادية هي أمر ضروري والزامي حيث أنها توفر المشاريع التي تحقق الحاجات الضرورية والأساسية للمجتمع التي قد يعجز الأفراد في الحصول عليها إلا من خلال الدولة[1]

ب-**التوزيع العادل للثروة:** تريد الدولة أن تصل إلى التوزيع العادل للثروة وذلك بمجموعة من الأنظمة والاجراءات التي تنص عليها الشريعة الاسلامية، ومثال ذلك الزكاة، حيث تضمن الحاجات لمن يعجز عن توفيرها لشخصه، إذ تقوم الدولة بتحصيل هذه الزكاة واعادة توزيعها على الأفراد من المحتاجين، ويمكن للدولة أن تمول عجز الزكاة في تغطية احتياجات المحتاجين من خلال ايرادات الدولة، أيضا تهدف السياسة الانفاقية إلى تأمين على البطالة من خلال تقديم اعانات للعاطلين وكذا القيام بتدعيم أصحاب المشاريع لتحفيزهم على زيادة الانتاج، ونجاح السياسة المالية مرهون بكفاءة الايرادات العامة وحسن تخصيص أوجه الانفاق العام.[2]

3-خصائص السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي: تتميز السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي بمجموعة من الخصائص:[3]

أ-**مبدأ التخصيص:** يتم تخصيص الايرادات العامة في الاقتصاد الاسلامي وفق نص شرعي، فمنها ما يكون بطريقة دورية كالزكاة مثلاً ومنها ما يكون بطريقة غير دورية كخمس الغنائم، والغرض من هذا التخصيص هو الوصول إلى بؤر الاحتياج التي يمكن أن تمس أفراد المجتمع والعمل على توفير حد الكفاف والتوزيع العادل للثروة أما ما تبقى من الايرادات الغير مخصصة فتذهب لغرض النفع العام.

ب-**مبدأ المصلحة العامة:** يمكن تقديم المصلحة العامة في الاقتصاد الاسلامي إلى مصلحة عامة في نطاق الأساسيات ومصلحة عامة في نطاق الحاجيات، ومصلحة عامة أخرى في نطاق الكماليات، حيث توضع في المصلحة العامة للأساسيات ضمن أولويات الدولة.

---

[1]- سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية 1997، ص ص 203- 207.

[2]- محمد عبد المنعم عفر، السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتقديم التقدم، ص23.

[3]- دلال بن طلبي، وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي، ماجستير جامعة بسكرة 2003، 2004، ص ص 39- 40.

ت–**مبدأ المرونة والتطور**: تتغير السياسة المالية بحسب التغيرات التي تطرأ على الوضع الاقتصادي على أن لا تمس بمبادئ الشريعة الاسلامية،حيث أن جمودها قد يؤدي إلى تعثرها في الوصول إلى الأهداف المنشودة. وكذلك يستلزم من السياسة المالية أن تكون واضحة المعالم حتى يفهمها الأفراد وكذا المتعاملين الإقتصاديين وأيضا القائمين على تنفيذها.

ث–**مبدأ الرشد**: يمكن اعتبار السياسة المالية على أنها تتميز بالحكمة والرشادة، حيث أن الايرادات العامة تصرف فيما يحقق الصالح العام.

المبحث الثاني: السياسة النقدية والأنظمة الاقتصادية

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

تُعَرَف السياسة النقدية بأنها القرارات التي يتم من خلالها التحكم في كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بما يحقق استقرار في الأسعار[1]

وتُعَرَفُ أيضا السياسة النقدية على أنها التوسع أو الانكماش في حجم النقود للحصول على أهداف معينة[2]

كذلك تعتبر السياسة النقدية من السياسات التي تستعملها الدول والحكومات للتفعيل النشاط الاقتصادي وذلك من خلال التوسع أو التضييق في تدفقات النقود.

–تعتبر السياسة النقدية الإستراتيجية المثالية التي تساهم في توجيه الاقتصاد نحو النمو من خلال الزيادة في الناتج الوطني مع مراعاة الاستقرار في الأسعار وتوفير الكتلة النقدية المواتية للنهوض بالاقتصاد الوطني[3]

-[1]Alex jacquenin et autres , fondements dé'cononiepolitique, de boeck université, bruxelles 2001, p430.

[2]– نزار سعد الدين العبسي، عبد المنعم السيد علي: النقود والأسواق المالية ط1 دار الحامد عمان، الأردن 2004، ص351.

[3]– أسامة بوشريط، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر 2000- 2013 ماجستير، جامعة المدية 2014، 2015، ص03.

-السياسة النقدية هي تلك السياسة التي تحافظ على الفروق النقدية والاقتصادية والائتمانية التي ينبغي أن تتوائم مع الوضع الاقتصادي السليم، حيث تكون العمالة مرتفعة، والنموالاقتصادي جيد وكذا استقرار في سعر صرف العملة المحلية مقارنة مع العملات الأجنبية.[1]

الفرع الثاني: تطور الفكر الاقتصادي والسياسة النقدية

لقد عرف مفهوم السياسة النقدية تطورًا مختلفا عبر العديد من المحطات الفكرية من خلال أراء مجموعة من المفكرين.

أولا: السياسة النقدية عند الكلاسيك.

اعتمد الكلاسيكيون في تحليلهم على الفصل بين النظرية النقدية ونظرية القيمة، حيث أن الأولى تركز على المستوى العام للأسعار أي فيما يتعلق قيمة النقود بينما الثانية تتحدث عن الأسعار النسبية، ولقد اعتمد الكلاسيك في تحليلهم عن نظرية العرض يخلق الطلب المساوي له مع الاعتماد على ما يلي:[2]

1-فرضيات الغزو الكلاسيكي:

أ-من خلال النظرة الكلاسيكية فإن النقود لا تؤثر على تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث أنها تنفرد بوظيفة واحدة وهي وسيلة للتبادل.

كما سبق وأن ذكر تاخمان التحليل الكلاسيكي ينبني على قانون "ساي" العرض يخلق الطلب المساوي له، حيث أن الانتاج يخلق انفاقا مساويا له، أي أن الانتاج يخلق القوة الشرائية المتمثلة في الطلب على السلع المعروضة

فالعرض الكلي يكون دائما مساويًا للطلب الكلي، إلا في حالة استثنائية ومؤقتة تزول من خلال فعالية السوق.

[1]- بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990- 2005) دكتوراه، جامعة الجزائر 2007-2008، ص66.

[2]- ناظم محمد ثوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق 1995، ص300.

ب-التغيرات التي يمكن أن تستوب كمية النقود هي المعروضة نفس التغيرات التي يتعرض لها المستوى العام للأسعار، حيث أن انخفاض كمية السيولة النقدية الموجودة في السوق يؤدي إلى انخفاض مماثل بنفس القدر في مستوى العام للأسعار

ت-افترض الفكر الكلاسيكي أن سرعة تداول النقود تتميز بالثبات، وذلك باعتبار أن التغير يتأثر بالعديد من العوامل منها درجة كثافة السكان، النظام المصرفي، وهنا يمكن أن تقول أن الكلاسيكيون اهتموا وبدرجة كبيرة بالسياسة النقدية باعتبارها السياسة القادرة معالجة الكثير من الاختلالات الاقتصادية.

2-**نظرية كمية النقود**: تعود النظرية الكمية للنقود إلى الاقتصادي Ivringfisher ، حيث أدخل عليها النقود المصرفية في معادلته المعروفة بمعادلة المبادلة.

تعتمد نظرية كمية النقود على كمية النقود والمستوى العام للأسعار، حيث تكون بالصيغة الآتية:

$$M.V= P.Q$$

تشتمل هذه المعادلة على جانبين، جانب عيني يتمثل في مستوى الأسعار P مضروب في حجم المعاملات (Q) وجانب نقدي والذي يشتمل على كمية النقود (M) في سرعة دورانها (V).

ومن هنا فقد اعتبر فيشر أن النقود لا تؤثر على الانتاج وأن التأثير الذي يمكن أن يحدث هو في المستوى العام للأسعار حيث أن تأثير التغير هو النقود يكون مباشرة على مستوى الأسعار:

حيث يمكن كتابة المعادلة كالآتي $P=F(m)$

ومن هنا نستخلص أنه هناك علاقة طردية بين مستوى الأسعار والاصدار النقدي.[1]

[1]- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، الجزائر، دار الفكر، 1993، ص ص 81- 84.

ثانيا: السياسة النقدية عند كينز

خالف كينز أفكار الكلاسيكيين، حيث عرض كينز كيفية تحديد مستوى الدخل والتوظيف، وتبنى أيضا فكرة أنه لا يمكن للإستقرار الاقتصادي أن يكون إلا من خلال تدخل الدولة من خلال سياستها الاقتصادية للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.

1-**التحليل الكينزي**: ينبني التحليل الكينزي على مجموعة من الخصائص والأسس:[1]

أ-العمل وفق النظرية الاقتصادية الكلية والمتمثلة في مجموعة من المتغيرات منها، التشغيل، الادخار الاستهلاك والدخل.

ب-ضرورة تدخل الدولة لمجابهة الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد.

ت-اعتماد الطلب الفعال كمحدد رئيسي للدخل والانتاج والتشغيل.

ج-عدم مرونة الأجور والأسعار.

ح-إلزامية تساوي الادخار مع الاستثمار اللذان يتحققان عند التوازن.

2-كينز وتفضيل السيولة

اعتمد كينز في تفضيله للسيولة على ثلاثة مبررات لحمل النقود، وهي من أجل الصفقات والمضاربة والاحتياط حيث يتمكن الأفراد من الحصول على نقود أكثر كلما كان سعر الفائدة أدنى، وافتراض استقلالية كمية النقود المعروضة عن سعر الفائدة وتحدد بقرار من البنك المركزي، وكذلك فإن سعر الفائدة الأدنى لا يقوم على تخفيض الادخار كما قال الكلاسيك، فالعكس في نظر كينز فإنه يحفز على زيادة الانفاق الاستثماري[2]

3-**النقود عند كينز**:

يؤكد كينز على ضرورة اعتبار النقود كمتغير رئيسي وأساسي في الحياة الاقتصادية.

[1]- حازم الببيلاوي، دليل الرجل العادي في تاريخ الفكر الاقتصادي، القاهرة دار الشروق، 1985، ص ص133- 141.

[2]- مدحت القريشي، تصور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر ط2، ص249.

أ-**عرض النقود عند كينز:**[1] يعتبر عرض النقود عند كينز متغير مستقل لا يتأثر بسعر الفائدة، وإنما يتأثر بموقف السلطات النقدية، وتتحدد صيغته كالآتي: MO= MS

حيث أنه كل زيادة من المعروض من الكتلة النقدية تؤدي لا محالة إلى زيادة الدخل الوطني، فزيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب، فيزداد حجم الدخل والتشغيل.

ب-**طلب النقود عند كينز:** اعتمد كينز أن مستوى المعاملات التي يقوم بها الأفراد تتوافق مع الدخل حيث أنه كلما زاد الدخل زاد معه الطلب على النقود من أجل القيام بالمعاملات المختلفة ولعل من الدوافع التي تدعو إلى الطلب على النقود في نظر كينز نجد:[2]

-**المعاملات:** حيث يحتفظ الفرد بجزء من دخله لمواجهة الاحتياجات من خلال الانفاق.

-الاحتياط: باعتبار عدم اليقين من المستقبل من حدوث أمور غير متوقعة من مرض أو انعدام الدخل، يتحتم على الفرد الاحتفاظ بجزء من دخله للانفاق المستقبلي، مع مراعاة التناسب الطردي للطلب النقدي مع الدخل.

-**المضاربة:** يدعو توقع انخفاض الأسعار مستقبلاً إلى اتخاذ الأفراد لقرارات تقضي بالاحتفاظ بالكتلة النقدية بدلاً من استخدامها في شراء السلع التي يمكن أن تنخفض مستقبلاً.

ج)**التوازن الكينزي:**[3]يتحدد سعر الفائدة التوازني عندما يتقاطع منحنى الطلب على النقود مع منحنى العرض على النقود

يعتبر التوازن الكلي عند كينز هو بمثابة توازن عيني وتوازن نقدي، فالتوازن في سوق السلع يشير إلى التساوي بين الادخار والاستثمار، أما التوازن في سوق النقد هو تعادل الطلب النقدي مع العرض، وذلك

[1]- عيسى الزاوي، أثر الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 2007- 2008، ص09.

[2]- علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر، ماجستير، جامعة الجزائر 2001- 2002، ص ص40-41.

[3]- بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، (1990- 2005) مرجع سبق ذكره، ص ص98-99.

يعني أن التوازن النقدي يكون من خلال تعادل عرض الأرصدة النقدية الحقيقية (M) مع الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية (L) خلال فترة زمنية معينة. ويمكن لهذا التوازن أن يتحقق في الأجل القصير على عكس سوق السلع التي تتحقق في الأجل الطويل والذي سمي بمنحنى (LM)، أما التوازن السلعي فهو الذي يتحقق بين سعر الفائدة Iالادخار S والذي يسمى بمنحنى (IS)

ثالثا: السياسة النقدية عند المدرسة النقدية

جاءت النظرية النقدية لتناقض أفكار كينز، وكان من أهم روادها ميلتن فريدمان، حيث يعتبر النقود مثل السلعة في احتفاظها، أي أنه يمكن الاحتفاظ بالنقود كما اعتبر هذه الأخيرة (النقود) على أنها جزء من الثروة، وأعتبرت المدرسة النقدية بأنها استمرار للفكر التقليدي مع اختلاف في صيغة الطرح.[1]

وقد أشار فريدمان إلى أن الثروة تتكون من ما يلي:[2]

-الأصول النقدية (M1, M2) ويرمز لها بالرمز M

-الأصول البشرية أو ما يطلق عليه بالثروة البشرية.

-الأصول العينية غير البشرية.

-أصول مالية ذات مردود ثابت مثل السندات.

-أصول مالية ذات مردود متغير مثل الأسهم.

ولعل من أهم الأفكار التي جاء بها النقديون نجد:

أ-السلطات النقدية هي الجهة المخولة بتحديد الكمية الاسمية للنقود.

ب-يعمل الأعوان الاقتصاديين على تقويم الاختلالات التي يمكن أن تشوب الطلب على النقود وعرضها

ت-يعود التضخم في نظر النقديون إلى أن معدل التوسع النقدي يختلف عن معدل النمو الحقيقي للاقتصاد.

[1]- فلي حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع عمان، ط12006، ص164.

[2]- محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص301.

ث-سرعة التوسع تؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة، ثم ترتفع وتفوق مستواها السابق، وهذا باعتبار أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى التوقع في ارتفاع الأسعار.

ج-يؤدي الانفاق العام إلى تشويش الانفاق الخاص بسرعة وعدم الاستقرار الاقتصاد هو ناتج عن السياسات الحكومية[1]

1-دالة الطلب عند المدرسة النقدية: قدم فريدمان دالة جديدة في الطلب على النقود، وذلك بعد أن اعتبر التغيرات التي تحدث في كمية النقود المتبوعة بتغيرات في نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار له نفس الدقة التي تختص بها القوانين الطبيعية.

وقد تضمنت دالة الطلب على النقود عند فريدمان جميع أجزاء ومكونات الثروة، ولكل جزء منها عائد منتظر، وعليه حُدِدت دالة الطلب عند فريدمان كالآتي:[2]

$$md = p.f(y, w, r_b, r_e, 1/p.\ dp/dt, p.\ v)$$

حيث أن: y الدخل

W يمثل الثروة (بشرية وغير بشرية)

R_d العائد المنتظر من الأصول ذات العائد الثابت (سندات)

R_eالعائد المنتظر من الأصول ذات العائد المتغير (أسهم)

1/p.dp/dt يشكل معدل التغير في المستوى العام للأسعار، حيث أن p هي مستوى العام للأسعار

U تغير في أذواق المستهلكين

-بناء على هذه المعادلة يمكن اعتبار أن هناك تناسب طردي بين الطلب على النقود والمستوى العام للأسعار، حيث أن الطلب على النقود مرهون بالارتفاع في المستوى العام للأسعار وينخفض أيضا بانخفاض المستوى العام للأسعار.

[1]- سامي خليل، الاقتصاد الكلي، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، مصر 1994، ص786.

[2]- محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص308.

2-دالة العرض للنقود عند المدرسة النقدية:

يشكل عرض النقود أهمية قصوى في تحديد مستوى النفقات العامة، حيث يرى النقديون أن العرض النقدي ينبغي أن يرتبط ارتباطا وثيقا مع معدل النمو الاقتصادي

ومن هنا يتحتم من السلطات النقدية أن تراقب كمية النقود، وذلك فالتغير في العرض النقدي هو المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وذلك لأن الطلب النقدي في الأصل ثابت نسبيًا. ومن هنا يرى فريدمان أن السياسة النقدية السليمة هي التي يمكن أن تتحكم في الكتلة النقدية بما يتوافق مع النمو.[1]

رابعًا: السياسة النقدية عند النيوكلاسيك

تعتبر المدرسة النيوكلاسيكية من التيارات الفكرية الحديثة، حيث قامت على انتقاد النقديين، من خلال رفضهم لفكرة التوقعات الموائمة، والمبنية على قيام العمال بأخطاء متكررة، بقرارات عرض العمل، ومن أهم رواد هذه المدرسة Sargent, wallace, lucas

1-**فرضيات المدرسة النيوكلاسيكية:** بني الفكر الكلاسيكي أفكاره على مجموعة من الفرضيات وهي:[2]

أ-**التوقعات الرشيدة.**

ب-التوازن الدائم ويعود ذلك إلى مرونة الأسعار والأجور.

ت-حياد النقود حتى في المدى القصير.

ث-ينبغي توفر المعلومات الكافية على حالة الاقتصاد لدى الأعوان الاقتصاديين.

ج-الأفراد يبنون توقعاتهم على أفضل معلومة متاحة لديهم.

2-النقود والنشاط الاقتصادي عند المدرسة النيوكلاسيكية: تعتبر حيادية النقود من الأفكار الرئيسية بالنسبة للمدرسة النيوكلاسيكية، حيث ينظرون إلى الزيادة في الكتلة النقدية تكون من خلال ارتفاع

[1]- بن طالبي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي، حالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1970- 2011) دكتوراه جامعة الجزائر3، 2012- 2013، ص ص71- 72.

[2]- بن طالبي فريد، مرجع سبق ذكره، ص74.

متساوي في الأسعار وهذا يشير إلى أن السياسة النقدية عند النيوكلاسيك لا تقوم بالتغيير ما عدا التضخم المفاجئ.

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية.

يسعى البنك المركزي من خلال استخدامه مجموعة من الأدوات السياسية النقدية، وذلك بغية الوصول إلى أهداف معينة، غير أن هذه الأدوات تختلف من دولة إلى أخرى وهذا على حسب طبيعة الاقتصاد.

يمكن أن تقسم أدوات السياسة النقدة إلى أدوات غير مباشرة وأدوات مباشرة

أولا: أدوات الغير مباشرة

1-سياسة معدل اعادة الخصم:

ظهرت هذه السياسة للسيطرة على الائتمان، وتعد من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لمراقبة الائتمان.

يُعَرَفُ سعر اعادة الخصم على أنه سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل منح القروض في المدى القصير.[1]

حيث تقوم البنوك المركزية بنشر الأسعار من أجل اعادة الخصم إذ تقوم بتحديد سعر الصرف بما يتوائم مع ظروف السوق[2]

2-نسبة الاحتياطي القانوني: يعبر عن نسبة الاحتياطي القانوني على أنها معدل من الودائع لدى البنوك التجارية التي ينبغي الاحتفاظ بها لدى البنوك المركزية، وتتغير هذه النسبة بالنقصان أو الزيادة يؤثر على الجزء المتبقي من الودائع.[3]

[1]- غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب، الجزائر 1986، ص132.

[2]- شملول حسنية، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، ماجستير 2001، ص19.

[3]- صالح الحصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي ط2، دار وائل، الأردن 1999، ص242.

يمكن للبنك المركزي أن يغير نسبة الاحتياطي القانوني من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أنه إذا أراد البنك المركزي أن يوسع في حجم الائتمان، فيعمل على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، أما في حالة التضخم، فيصبو البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني من أجل تحجيم منح الودائع.

يعتبر الاحتياطي القانوني من السياسات سهلة التطبيق، وأيضا يُعَد من السياسات التي لا تؤثر على المنافسة غير أن هذه السياسة تشتمل على مجموعة من الانتقادات أهمها:[1]

3-**سياسة السوق المفتوحة:** تتمثل هذه السياسة في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية وذلك في السوق المالية، أو أن يقوم ببيع أو شراء أذون الخزانة، حيث أنه عندما يُقْدِمُ على الشراء تزداد كمية النقود وعند البيع تتقلص كمية النقود.[2]

فسياسة السوق المفتوحة هي احدى أهم أدوات السياسة النقدية، حيث تواجه الكساد عن طريق زيادة الانفاق أيضا تقوم هذه الأداة في مواجهة التضخم عن طريق امتصاص الكتلة النقدية الموجودة في السوق

ثانيا: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

يقوم البنك المركزي في استخدام هذه الأدوات من أجل التأثير على الائتمان من خلال توجهية، ويمكن تحديد هذه الأدوات الغير مباشرة كالآتي:

1-**سياسةتأطير القروض:** حيث تقوم السلطات النقدية ومن خلال هذه الأداة بتسقيف القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، وذلك من خلال اجراءات إدارية يتم وفقها تحديد نسب معينة خلال العام، وأي تجاوز لهذه النسبة يُكَلف البنك التجاري اجراءات صارمة قد تؤدي إلى عقوبات تختلف من نظام مصرفي إلى آخر.[3]

[1]- بن عمرة عبد الرزاق، أهم قنوات انتقال تأثير السياسة النقدية في الجزائر، ماجستير، جامعة بومرداس 2014- 2015، ص94.

[2]- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع الجزائر 2004، ص280.

[3]- عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية المالية لكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص146.

حيث أنه وفي حالات تَعمد هذه السياسة إلى تفضيل القطاعات ذات الأهمية التي لم تؤدي إلى التضخم وذلك بمنحها الائتمان، وتحجيم وتقييد الائتمان بالنسبة للقطاعات التي أدت إلى التضخم.[1]

والهدف من هذه السياسة هو اتاحة الفرصة للمؤسسات المالية غير المصرفية من أجل الحصول على أكبر قدر من المودعين والمقرضين.[2]

2-**الودائع المشروطة للاستيراد:** نبتغي أن يترك المستورد جزء من قيمة الصفقة كوديعة لدى البنك المركزي، وهنا يسعى هؤلاء المستوردين للطلب على القروض من أجل تعويض ممتلكاتهم المجمدة لدى البنك المركزي وهذا يمكن أن يقلل من القروض المتجهة إلى الاقتصاد بالتحديد وأيضا يساهم ذلك في رفع تكلفة الواردات من جهة أخرى[3]

3-**الاقناع الأدبي:** هو في الحقيقة عبارة عن التعليمات التي يقدمها البنك المركزي إلى البنوك التجارية بغرض توجيه الائتمان، وذلك على حسب الاستخدامات المختلفة.

فإذا اعتبر البنك المركزي مثلاً أن حجم الائتمان يؤثر على الوضع الاقتصادي الراهن، فإنه يدعو إلى تقليص منح الائتمان دون اعتماد سياسة السوق المفتوحة سياسة اعادة الخصم أو الرفع من الاحتياط الاجباري[4]

4-**العمليات المصرفية الخاصة:** تعتبر هذه الأداة آخر سياسة يمكن أن يلجأ إليها البنك المركزي، حيث يقوم هذا الأخير ببعض العمليات المصرفية الخاصة من أجل الوصول إلى الائتمان، وهذا ما يجعله يعمل على توفير بعض أنواع التسهيلات للإجراءات التي لا ترغب البنوك في تقديمها أو عدم قدرتها على ذلك[5]

5-**الاعلام:** بعمد البنك المركزي إلى اظهار السياسة النقدية التي يطمح في الوصول إليها، حيث يبين كل الخطط والاستراتيجيات التي يريد الوصول من خلالها إلى أهداف معينة، حيث يشير إلى كل المعطيات التي

---

[1]- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع مصر2005، ص156.

[2]- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء، عمان الأردن 2009، ص34.

[3]- معمري ليلى، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم. دراسة حالة الجزائر، ماجستير 2013-2014، ص29.

[4]- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية ومنهج الاصلاح، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، 14- 15 ديسمبر 2005 جامعة الشلف، ص12.

[5]- جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن 2002، ص117.

تتعلق بوضعية الاقتصاد الوطني مع توضيح وتفسير الأسباب التي مكنته من انتهاج لسياسة معينة دون الأخرى، وذلك من أجل الضفر بثقة المواطنين السياسات الاقتصادية التي تتبعها السلطات.

المطلب الثاني: السياسة النقدية والنظام الاقتصادي الاسلامي

تهدف السياسة النقدية وفق النظام الاقتصادي الاسلامي إلى توفير الكتلة النقدية مع مراعاة حجم النمو الحقيقي في النشاط الاقتصادي[1]

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الاسلامي

أولا: تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية[2]

باعتبار أن الودائع الجارية لدى البنوك تتميز بالضآلة، غير أنها تشتمل على مبالغ ضخمة، يشكل عدم استثمارها اكتنازًا لأموال معتبرة، ومن هذا يمكن للبنك المركزي أن يتدخل لتغيير نسب تخصص هذه الودائع بما يحقق أهداف السياسة النقدية المرجوة.

يمكن أن تكون الودائع الجارية كآلية لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية، وأيضا في شكل قروض لمجابهة المرض والزواج والوفاة وغيرها، أيضا يمكن أن تستخدم هذه الودائع في شراء سندات حكومية غير ربوية من أجل تمويل الميزانية العامة للدولة

ثانيا: تغيير نسبة نقدية للزكاة

حيث يمكن للسلطات النقدية أن تفرض جباية الزكاة نقدًا وتوزيعها، أو أن تقوم بجبايتها عينا وتوزيعها نقداً، كما يمكن أيضا بتحديد مواعيد جباية الزكاة بما يحقق المصلحة العامة، وعلى حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة هذا يمنع الوقوع في الاختلالات النقدية.[3]

[1]- كن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر من خلال الفترة (2000- 2009) ماجستير جامعة الجزائر 2011، ص61.

[2]- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي، دراسة مقارنة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2004- 2005، ص169.

[3]- صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر 2001، ص104.

ثالثا: السوق المفتوحة في النظام الاقتصادي الاسلامي:

حيث يقوم البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية من أجل التأثير على مستوى الكتلة النقدية ويمكن أيضا التعامل بالسندات التي تقوم الدولة بإصدارها الغرض منها دمج الجمهور في مختلف المشاريع الانتاجية والانماتية لامتصاص البطالة وكذا امتصاص الفائض النقدي في السوق.[1]

ونظرا لتحريم الربا في النظام الاقتصادي الاسلامي، فيمكن التعامل بالأسهم. باعتبارها جزء من رأسمال الشركات.[2]

رابعًا: تغيير نسبة الأرباح الموزعة ونسبة المشاركة في الأرباح والخسائر:

حيث يقوم البنك المركزي بتحديد نسبة الأرباح الموزعة على المساهمية، فإذا أرادت السلطات النقدية رفع حجم العرض النقدي فترفع نسبة الأرباح الموزعة، وذلك بجلب الاستثمار وتشجيعه، أما إذا كان الهدف هو تقليص حجم العرض النقدي، فسيدعو ذلك إلى ابقاءها معطلة في البنوك.

كذلك يمكن التدخل من أجل التحكم في نسبة المشاركة بين البنك والمودعين، وبين البنك والمستثمرين فعندما تريد السلطات النقدية رفع الاستثمار فتعمل على تحفيز المودعين للحصول على أكبر قدر من الموارد والمدخرات للاستثمار، أما إذا كان الهدف هو تقليص الاستثمار، فتعمل على تقليل الودائع ويقلل الاقبال على الاستثمار[3]

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية في ظل اقتصاد اسلامي

تصبو السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بما يتوافق مع الشريعة الاسلامية، ويمكن تحديد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية للاقتصاد الاسلامي[4]

[1]- منذر محمد قحف، الاقتصاد الاسلامي، دار القلم، الكويت 1989، ص167.

[2]- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل اقتصاد اسلامي، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية ط11997، ص196.

[3]- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي، مرجع سبق ذكره، ص174.

[4]- ابراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية، ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد اسلامي مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد12/غرداية الجزائر 2011، ص

-أولا: تحقيق الاستقلال النقدي:

تعيش كثير من الدول والنامية منها فقدان لسيادتها النقدية وذلك لوجود سوق نقدية مزدوجة، حيث نجد سوق رسمية التي تكون معاملاتها بالعملة المحلية، بينما هناك سوق غير رسمية (لموازية) والتي تتم فيها المعاملات بالعملات الأجنبية.

ثانيا: تحقيق الاستقرار النقدي.

يعد استقرار في قيمة النقود أحد أهم أهداف السلطات النقدية خاصة في ظل نظام المشاركة الذي يبنى على قاعدة الغنم بالغرم وذلك باعتبار الدين الاسلامي مبنيٌ على العدالة والأمانة لكل المعاملات التي يقوم بها أفراد المجتمع وخاصة الاقتصادية منها وذلك لقوله تعالى "فَأَوْفُوا الكَيْلَ والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهُم" الأعراف 85.

ثالثا: ضمان السيولة اللازمة لتمويل التنمية

يعتبر التحكم في الائتمان للبنوك وذلك باستخدام الأساليب الشرعية أحد أهم العناصر المهمة لتحقيق السيولة وضمان التمويل اللازم لأجل تحقيق مشاريع تنموية، وأيضا نجد المضاربة والمشاركة التي يمكن اعتبارها عاملا ايجابيا في الوصول إلى التمويل الذي يمكن أن يحقق استقرار نقدي.

المطلب الثالث: السياسة النقدية والنظام الرأسمالي.

من أجل الحديث على السياسة النقدية والنظام الرأسمالي ينبغي أن تتحدث عن واقع السياسة النقدية في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة ودول الرأسمالية المتخلفة

الفرع الأول: السياسة النقدية في النظم الرأسمالية المتقدمة.

تظهر فعالية السياسة النقدية في النظم الرأسمالية المتقدمة من خلال وجود ثقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، التي تساهم إلى حد كبير في بلوغ الأهداف المسطرة، كذلك فإن وجود أسواق مالية متطورة، حيث يؤدي وجود سوق مالية كبيرة تتعامل في الأوراق المالية إلى زيادة فعاليات عمليات السوق المفتوحة في التأثير على عرض الائتمان، خاصة وأن النقود المصرفية تمثل الجزء

الأكبر في النقد المتداول، الأمر الذي يدفع إلى فعالية نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة في التأثير على عرض النقود

الفرع الثاني: السياسة النقدية في النظم الرأسمالية المتخلفة.

يعتبر هذا الصنف من السياسة النقدية أقل فعالية مقارنة مع ما هومتاح عند مثيلتها في الأنظمة المتقدمة، وذلك لأسبب معينة:

1-وجود قطاعات غير نقدية حيث يتم التبادل بالمقايضة وبغير استخدام النقود.

2-تعتمد معظم الدول المتخلفة على مصدر واحد، ومن هنا فهي تعتمد على المواد الأولية في صادراتها. وفي ظل هذه الأوضاع وعندما يتغير المعروض من التعدد. فيصبح من الصعب تحديد عرض النقود باستخدام سعر الفائدة.

3-انعدام الأسواق المالية والنقدية في بعض الدول النامية.

4-عرض النقود في الدول النامية يتميز بانخفاض النقود المصرفية مقارنة مع اجمالي النقد المتداول.

المطلب الرابع: السياسة النقدية في النظم الاقتصادية الاشتراكية.

تعتمد الاشتراكية في تطبيقها للسياسة النقدية على استخدام الأدوات التي تمكنها من التحكم في حجم النقود والائتمان، وكذا التحكم في مستوى الأسعار، حيث يتم تنفيذ خطة من قِبَلْ البنك المركزي مشتركًا مع لجنة التخطيط المركزية.

ويظهر النظام المصرفي من خلال البنك المركزي الذي يعتبر الجهة المخولة بتنفيذ وتطبيق السياسة النقدية. حيث يتحدد ذلك على حسب قدرته في التحكم في الأسعار وأيضا في تقلبات كمية النقود، مع مراعاة حجم الائتمان.

يمكن اعتبار أن أدوات السياسة النقدية المشكَّلَة في الأنظمة الاشتراكية تعتمد على الرقابة الفعلية من طرف البنك المركزي من أجل تنفيذ الخطة الاقتصادية حيث أن هذه الأخيرة لا تشتمل على العوامل النقدية فقط، بل يتعدى الأمر إلى عوامل غير نقدية، أما فيما يتعلق بأساليب استخدام السياسة النقدية في

النظام الاشتراكي، فنجد أن سياسة السوق المفتوحة غير واردة للاستخدام باعتبار غياب بورصات الأوراق المالية في الدول الاشتراكية، ويعود ذلك أن الدولة تمتلك كل وسائل الانتاج، فلا مجال في ذلك للخواص، أيضا في النظم الاشتراكية، نجد أن الدولة لا تستخدم أسلوب التمويل بالعجز.[1]

[1]- عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي ماجستير، جامعة الجزائر، 2000- 2001، ص36.

المبحث الثالث: السياسة التجارية والأنظمة الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية.

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية.

هي عبارة عن اجراءات تقوم بها الدولة من أجل بلوغ أهداف معينة، تُحدد وفقا النظريات التجارية المتاحة، حيث أن السياسة التجارية تبحث في أسباب ونتائج وعوائق التدفق للتجارة، لكن من الصعب أن نوجه تطبيق هذه النظريات التجارية، حيث أنه لا يمكن لكل الدول أن تستفيد من الجابيات التجارة الحرة، وذلك على حسب النظم الاقتصادية المنتهجة وعلى حساب تركيبة الاقتصاد لكل دولة أيضا[1]

ونعرف أيضا السياسة التجارية على أنها إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية حيث تقوم على تنشيط وتنظيم التجارة الخارجية من خلال استخدام مجموعة من الأدوات بغية الوصول إلى أهداف معينة[2]

كما يمكن تعريفها على أنها مرآة لموقف الدولة اتجاه التجارة الخارجية التي تساهم في وصول الدولة إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية، بمعنى آخر أن الدولة حرة في اتخاذ كل التدابير من وضع قيود على السلع التي تدخل أو تخرج من ردودها.[3]

الفرع الثاني: أنواع السياسة التجارية

-يمكن أن تقسم أنواع السياسة التجارية إلى نوعين سياسة تجارية حماية وسياسة تجارية حرة.

أولا: السياسة التجارية الحمائية

حيث تعمل على تقييد التجارة الخارجية، ويقود هذه الفكرة إلى مذهب المركانتيلين الذين كانوا ينادون بضرورة وجود دولة قوية من خلال السعي نحو الوصول إ؟لى أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، وهذا ما جعلهم يهتمون بقطاع التجارة والصناعة، وكان مبدأ المركانتيلين يتمثل في ضرورة تدخل الدولة في

[1]- مصطفى محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية الساتة القاهرة، 1988، ص43.

[2]- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسة، ط1، دار الفكر الأردن 2011، ص69.

[3]- أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى ادارة الأعمال الدولية ، دار المربح الرياض 2001، ص64.

النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة الصادرات والتقليص من الواردات وهنا يمكن الوصول إلى ميزان تجاري موجب، ولكي يكون ينبغي اتباع اجراءات حمايته.

ومع هذا يمكن اعتبار السياسة التجارية الحماتية على أنها حزمة من التدابير والاجراءات التي تحدد قيود على تدفق التجارة الخارجية، وذلك بغية الوصول إلى أهداف معينة[1]

وقد تم اتباع السياسة التجارية الحماتيةبناءًا على الاعتبارات الآتية:

أ-**تحقيق الاستقرار الاقتصادي**: يمكن للسياسة الحماتية أن تجعل الدول تسيطر على بعض التقلبات الحاصلة في السوق العالمية على عكس السياسة الحرة، التي تعيق تخصص بعض الدول في انتاج سلعة وهذا ما يؤثر على انتاجها وسعرها.

ب-**حماية الصناعات الناشئة**:[2]حيث يستلزم من هذه الدول أن تعمل على حماية الصناعات الناشئة، وذلك تفاديًا للمنافسة الشرسة التي يمكن أن تتعرض لها الصناعة الوطنية من قبل الصناعات الأجنبية التي تتوفر على أقدمية في السوق وخرة طويلة تجعلها تنتج وبأقل تكلفة ممكنة، وهنا من أجل تحقيق الحماية ينبغي على الدولة أن ترفع الرسوم الجمركية على الواردات، لكي ينبغي على الدولة التي تتبنى الحماتية أن تراعي النقاط الآتية:

-ينبغي على الدولة أن لا تعمل على حماية الانتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية، بل يتحتم عليها أن تعتمد على مبدأ التخصص في انتاج زراعي معين، وإما ألا تكون.

-كذلك ينبغي أن تكون فترة الحماية محدودة ومؤقتة إلى حين نمو الصناعة الناشئة، وهنا يمكن استخدام التخصصات الجمركية تدريجيا.

-تتشكل الحماية استثناءًا للصناعة الناشئة التي يمكنها أن ندخل حراك التنافسية مع الصناعات الخارجية مستقبلاً.

[1]- عبد المطلب، عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 410- 441.

[2]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية 2000، ص293.

ت-مواجهة سياسة الاغراق:[1] تهدف كثير من الشركات الأجنبية إلى بيع منتجاتها بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة أقل مما هو سائد في السوق المحلية، وهذا بهدف اخراج الصناعات المحلية من السوق.

ث-**تمويل الميزانية العامة للدولة:** حينما تفرض الدولة رسوم جمركية على الصناعات الأجنبية فهي بذلك توفر موارد مالية التي تصرفها من أجل تنفيذ مشاريع معينة.[2]

ثانيا: السياسة التجارية الحرة: تتمثل هذه السياسة في ازالة كافة القيود التي تعيق حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، لكن الأمر لا يتعلق بجميع السلع والخدمات بل يتحددُ ذلك على نوعية السلع، لاعتبارية تجارية أم لا[3]

تتحدد هذه السياسة بناءًا على حرية انتقال عناصر الانتاج من دولة اتجاه دولة أخرى، حيث يرى دعاة هذه التوجه أن التجارة الخارجية تقوم على أساس الاختلاف القائم على النفقات النسبية، والذي يسبب الاختلاف الذي يستوب عناصر الانتاج الذي يوجد في كل دولة[4]

ولعل من الدوافع التي دعت إلى تبني هذه السياسة نجد:

1-تمنح حرية التجارة الدولية بالأولوية بأن تعمل على تخفيض السلع التي نجد فيها ميزة نسبية، وذلك على حسب ظروفها الطبيعية ونتيجة لوفرة عوامل الانتاج المتاحة لانتاجتلك السلعة، وانتاج السلع التي لديها ميزة تنافسية سواءًا في الجودة، السعر، أو في انخفاض التكلفة وهذا ما يقتضي امتيازات بالنسب للدولة على مستوى التبادل التجاري الدولي.[5]

[1]- السيد أحمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية مصر 2009، ص ص27- 28.

[2]- نفس المرجع، ص ص 176- 185.

[3]- جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع ،الأردن 2008، ص126.

[4]- جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص126.

[5]- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (ج02) على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) الجزء الثاني ط1، مجموعة الدول العربية مصر 2003، ص133.

2)تساهم السياسة التجارية الحرة في كبح جماح الاحتكار، حيث تنتشر المنافسة التي تدفع المنتجين إلى تطوير منتجاتهم والتقليل من التكاليف إلى أقصى حد ممكن، وبالتالي تنخفض الأسعار وهذا لاعتبار أن الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى الارتفاع في أسعار السلع.[1]

3-تعتبر السياسة التجارية الحرة محفزا ودافعا لزيادة الدخل الوطني وهذا ما يدفع إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

4-إن من نتائج السياسة التجارية الحرة هو الاستغلال الأمثل لموارد الدولة الاقتصادية والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من زيادة التوظيف وغيرها.

5-الزيادة في حجم الصادرات وفقا لاستراتيجية الاشباع من أجل التصدير.

6-الحرية تدعو إلى تشجيع التقدم التقني، حيث يتنافس الدول فيما بينها من أجل انتاج السلع، فيتوسع الانتاج تم تشجيع التقدم التقني وتحسين وسائل الانتاج، ويكون ذلك من خلال قيام المنتج بتطوير منتجه لكي يحظى بمكانة مهمة ومرموقة في السوق، أما في ظل الحمائية، فيتغافل المنتج ذلك التقدم التقني، ولا يهتم بادخال تعديلات على الانتاج الموجه إلى السوق المحلية، باعتباره المستحوذ على الحصة السوقية المحلية، وهنا يتعرض المستهلك المحلي للتهميش مقارنة مع مستهلكي الدول الأخرى.[3]

الفرع الثالث: أهداف السياسة التجارية.

تشتمل السياسة التجارية إلى حماية الاقتصاد الوطني، من خلال حماية الانتاج المحلي من المنافسة التي يمكن أن يتعرض لها من الأجانب، حيث تعمل السياسة التجارية على حماية احدى السلع المهمة للانتاج المحلي، حيث يتم مواجهة كل ما يمكن أن يؤثر تأثيرًا سلبيًا على الانتاج المحلي، وهنا يمكن اعتبار أن حماية المحلي هو ضرورة حتمية، وعلى سبيل المثال ما تعمل به دول غرب أوروبا من اجراءات في سبيل

[1]- جاسم محمد، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص126.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص133.

[3]- صلاح الدين نامق، مقدمة في التجارة الخارجية، دار النهضة العربية القاهرة، ص ص155- 161.

حماية انتاج الزراعة لما يتعرض له من منافسة من قبل الدول السامية، كذلك ما تقوم به الدول المتقدمة من حماية لانتاجها المحلي.

كما يمكن للسياسة التجارية أن تساهم في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، حيث أنه وعلى حسب نظرية ميزان المدفوعات والتي تقول أن القوى التلقائية لا تكفي في ظروف معينة للوصول إلى توازن في ميزان المدفوعات حيث أن هذا الأخير يتحدد وفقا لأمور كثيرة، فيمكن للمرونة السعرية للصادرات والواردات ضئيلة، وقد يظهر تدهور كبير في التبادل الناتج عن تدهور العملة، وقد ينتج عن هذا التخفيض زيادة في الديون الخارجية.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية:

يمكن اعتبار أن السياسة التجارية تتضمن أهدافًا اجتماعية وهي:

1-قد تقوم السياسة التجارية بغرض رسوم جمركية أو تفعيل نظام الحصص على واردات معينة، وهذا من أجل اعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات أو الطبقات.

2-حماية مصالح المزارعين وذلك باتخاذ اجراءات وتدابير معينة تقضي بالحفاظ على مستوى معين من الطلب على المنتجات المحلية، وهنا يمكن للمزارعين مثلا أو المنتجين أن يحصلوا على مستوى معين من الأرباح.[1]

[1]- عادل أحمد حسين، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص236.

خاتمة الفصل الثالث :

يمكن اعتبار السياسات الاقتصادية الرشيدة على انها الحل الامثل الذي يمكن للدولة من خلاله ان تتفادى الوقوع في ازمات مالية واقتصادية ،غير ان هذه السياسات تحتاج الى عوامل ترتبط ارتباطا وثيقا بتدخل الدولة مع مراعاة النظام الاقتصادي السائد .

من بين هذه العوامل التي ينبغي لهذه السياسات الاقتصادية ان تراعيها هو مثلا سعر الصرف الذي يشكل عنصرا اساسيا ومهما في تفعيل السياسة النقدية ،ايض وجود احتياطات الصرف الاجنبي يمكن من خلالها للدولة ان تواجه مجموعة من المشاكل الاقتصادية من خلال السياسة النقدية مثل انخفاض اسعار الصرف ،لكنها تحتاج الى مجموعة من الادوات التي تجعلها تواجه بصرامة مختلف هذه المشاكل كتوفر احتياطات الصرف الاجنبي .من خلال هذا كله يمكن القول ان الاستقرار الاقتصادي لاي دولة مرهون مدى رشادة السياسات الاقتصادية ،حيث انه لا يمكن اان نواجه ازمات مالية او اقتصادية الا وينبغي ان يوفر حزمة من السياسات والاجراءات التي تمكن من الاستغلال الامثل للاقتصاد وبالتالي تفادي الازمة وهذا لن يكون الا من خلال ايضا تحكيم المصلحة العامة في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

الفصل الرابع

أثر الازمات على اقتصاديات الدول

مقدمة الفصل الرابع

تعتبر العولمه الاقتصادية من القضايا المعقدة حيث يتم من خلالها التزايد في التدفقات الدولية للبضائع ورؤوس الاموال والتكنولوجيا والعمالة ،وهذا مايؤدي الى انتقال الأزمة بسرعة كبيرة من دولة الى اخرى ،فالازمة التي عرفتها الولايات المتحدة الامريكية انتقلت الى باقي دول العالم وبسرعة فائقة وهذا ما ايعد من اكثر السلبيات التي اسندت الى العولمة .

فازمة2008 مثلا شكلت خطرا كبيرا على الاقتصاد الامريكي خاصة والاقتصاد العالمي عامة ،حيث استوجب تضافر كل الجهود لتحجيم حدة الازمة المالية العالمية ،فكثرا الاجتماعات الطارئة وتعددت الاتفاقيات وذلك من اجل الوصول الى حل يمكن ان يوقف الازمة او يحد من خطورتها

ايضا الازمة اليونانية وفي ضل التركيبة التي يشتملها الاقتصاد الأوربي الذي يندرج ضمن الاقتصادات الاقليمية ،حيث ان هذه الازمة شكلت خطرا على الاقتصاد الاوربي،مما استدعى ذلك الى عقد اجتماعات تدعو إلى كبح جماح الأزمة ومنع من انتشارها .

يمكن القول أنالأزمة تتم معاجتها من خلال اقتصاد كل دولة ومن خلال السياسات الاقتصادية المختلفة .

المبحث الأول: ادارة الازمات و الاتجاهات الحديثة لمواجهة الازمات في ظل العولمة الاقتصادية

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للعولمة الاقتصادية

الفرع الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية

يشتمل مفهوم العولمة على قدر كبير من التعقيد، حيث يصعب تحديده نتيجة لشمولها لمختلف مناحي الحياة، غير انه ينظر لها على تزايد للتدفقات الدولية للبضائع ورؤوس الاموال والتكنولوجيا والعمالة وغيرها. فيصرف النظر عن التعريفات المختلفة للعولمة، غير انها تعبر عن عملية تأثير عميق على المجتمعات عبر انحاء العالم، فهي تؤثر ايجابيا و سلبيا.

ارتبط مفهوم العولمة بالنظام الاقتصادي ، حيث ان الانتشار الواسع لها يكون نتيجة لتوفر اساليب حديثة تتناسب مع التطورات المعاصرة[1].

لقد برز مفهوم العولمة الاقتصادية في الوقت المعاصر نتيجة للتطور التكنولوجي ، حيث عرفت مرحلة التسعينات من القرن العشرين نقطة فاصلة في النظام الاقتصادي العالمي، حيث كان لانهيار النظام الاشتراكي الاثر في ظهور الفكر الذي يعتمد على اقتصاد السوق و المنافسة التامة و منح الاولوية لقطاع الخاص.

فالعولمة الاقتصادية تشير الا الانفتاح الاقتصادي و المنافسة في الاسواق، و يكون ذلك من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية، و قد ظهر النظام الاقتصادي الرأسمالي لكي يؤسس النظام الاقتصادي الدولي و ذلك وفقا للعناصر الاتية:

- ظهور اقتصاد السوق الحر كبديل للاقتصاد الموجه.
- تحديد الاسعار وفق الية السوق.
- الغاء الدعم السلعي و الخدمي.
- تعويم اسعار الصرف، و تطبيق لنظام التقويم الحر.
- تحرير التجارة الخارجية بما يخلق مبدا المنافسة التامة.

[1] فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، الاردن، عالم الكتب الحديث، 2010، ص 09.

- خصخصة المشروعات الكبرى و تنشيط دور القطاع الخاص[1].

الفرع الثاني: اسباب انتشار العولمة المالية:

ان من الاسباب التي تدعو الى تفاقم العولمة المالية نجد[2]:

- **أولا:التقدم التكنولوجي:** يعد ظهور التقدم في تكنولوجيا المعلومات من الاسباب التي دعت الى توسع العولمة، حيث ان التكنولوجيا ساهمت في قياس و ادارة المخاطر المالية.

ثانيا: ظهور الابتكارات المالية:

لقد صادف ظهور العولمة المالية مع ظهور عدد كبير في الادوات المالية التي ساهمت في ظهور عدد كبير من المستثمرين و من بين هذه الادوات نجد المشتقات.

ثالثا: عجز الاسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:

ان حدوث تدفقات رؤوس الاموال و الناتجة عن عدد كبير من المدخرات ، و التي من خلالها اصبحت الاسواق الوطنية غير قادرة على استيعابها، فتوجهت الى الخارج من اجل الحصول على فرص استثمار.

رابعا: تنامي الرأسمالية المالية:

تعتبر التزايد المفرط في الراس المال المستمر في الاصول المالية من الاسباب الرئيسية لظهور العولمة، حيث اصبحت معدلات الربح التي يحققها راس المال المستثمر في اصول مالية تزيد بعده اضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الانتاج الحقيقي.

[1]-نسيمة أوكيل، الازمات المالية و امكانية التوخي منها و التخفيف من اثارها، دراسة حالة ازمة جنوب شرق اسيا ص ص142-143.
[2]شذا جمال خطيب، العولمة المالية و مستقبل الاسواق العربية لراس المال، مؤسسة طابا، مصر، 2002، ص ص17-20.

الفرع الثالث: مظاهر العولمة المالية[1]:

لقد عرفت العولمة المالية اهمية كبيرة ابتداءا من ثمانينات القرن العشرين، حيث ساهمت في مضاعفة حجم التعامل في الاسواق المالية، ومن خلالها تراكم حجم التعامل في الاسواق المالية، و من خلالها تراكم راس المال المالي الدولي و زادت عملياته الى عشرة مرات ابتداءا من 1982، متخطية بذلك حجم النمو المحقق في التجارة الدولية و الدخل الوطني، و يعد ايضا عجز الاسواق المالية عن استقطاب الفوائض المالية من العوامل التي ساهمت في ظهور موجة من التدفقات رؤوس الاموال الدولية الناتجة عن اموال كبيرة من المدخرات التي اصبحت الاسواق الوطنية غير قادرة على استيعابها ، متجهة بذلك الى الخارج من اجل ترصد مواطن الاستثمار الافضل و معدلات العائد الاعلى.

يرتبط مفهوم العولمة بظهور عدد كبير من الادوات المالية الجديدة التي جذبت الكثير من المستثمرين فبالإضافة الى الادوات المالية التقليدية، ظهرت العديد من الادوات الاستثمارية من بينها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية.

ايضا ساهم التقدم التكنولوجي و بدرجة كبيرة في مجال المعلوماتية، حيث ادى ذلك الى دمج و تكامل الاسواق المالية، وهذا من خلال كسر الحواجز التي تتعلق بالاطار الزماني والمكاني فيما بين الاسواق الوطنية المختلفة، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية و اللاسلكية، وهذا ما دفع الى زيادة رؤوس الاموال من سوق الى اخر، فكان للأسواق المالية و التقدم التكنولوجي الاثر الكبير في تحريك العالم، و هذا كله يساهم الى تزايد الهوة بين النشاط المالي و الاقتصاد الحقيقي، حيث تحقق اقتصادا عالمي جديد يتميز نظامه المالي على ما يسمى بالقاعدة الثلاثية[2]:

1-**إلغاء تجزئة الاسواق المالية**: او ما يسمى بإزالة الحواجز فيما بين الاسواق Décloisennement. حيث يسمح ذلك بالاندماج في السوق المالية العلمية، و كذا بسط القاعدة لتفعيل المنافسة وتحويل المخاطر على المستوى العالمي.

[1]-ابراهيم عبد الحافظ، اشكالية الازمات الاقتصادية في الانظمة الرأسمالية المنعدمة، حالة انعكاس الازمة المالية العالمية 2008 على اقتصادات البلدان العربية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016، ص 195.

[2]-ابراهيم عبد الحافظ، المرجع نفسه، ص 196.

2-**عدم الوساطة المالية "Ddésintermédiation "**: قبل فترة الثمانينات كانت اساليب التمويل عبارة عن قروض بنكية ، حيث عرفت الوساطة المالية اكبر اوجه للتمويل الاقتصادي ، و قد شكل ذلك تراجعا ملحوظا في اداء الاسواق المالية، غير انه و بمجرد تطوير الاسواق المالية، و ذلك نتيجة لإزالة تجزئة الاسواق المالية، تغيرت الوضعية و ذلك في ظل تنوع و تعدد كيفيات التمويل، حيث اثرت على دور الوساطة الكلاسيكية.

3-**التقليص من التقنين البنكي*déréglementation*** : من اجل بلوغ ارقى الانظمة المالية ، عرفت معظم الدول المتقدمة توجها يقضي بحرية تحرك رؤوس الاموال بين مختلف الاسواق المالية مع الغاء رقابة الصرف و انفتاح الاسواق النقدية و سميت هذه الاجراءات بالتقليص من التقنين المالي، حيث تم ازالة الحواجز القانونية التي قد تقف عائقا أمام بلوغ المنافسة التامة فيما بين المؤسسات المالية البنكية وكذا الغير بنكية.

الفرع الرابع: العوامل التي ادت الى تطور العولمة المالية:

هناك العديد من العوامل التي ادت الى تطور العولمة المالية و هي [1]:

1. **هيكل السوق المالية:** حيث ذهبت اغلب الدول الى الاهتمام في تمويل مؤسساتها على اصدار الاسهم و السندات و اصدار الاوراق النقدية من اجل ضمان التمويل بدلا من الاعتماد على القروض البنكية.

2. **عدم دفع التعويضات واعادة توظيف الاموال:** حيث ادت مشاكل الاستدانة المفرطة و تقوقعت اغلب التدفقات في كل من ال و. م.ا و الاتحاد الاوروبي و اليابان، و تغير عدة قوانين ساهمت في ظهور سوق مالي موحد.

3. **تحويل الديون العمومية:** حيث تم تحويل الديون العمومية الى اسهم و سندات قابلة للتداول، حيث تشكل هذه الاخيرة مصدر تمويل مهم بالنسبة للمؤسسات المقرضة.

[1] – مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية و استراتيجيات مواجهاتها مع الى قطاع المصرفي الجزائر، ملتقى المصرفية الجزائرية، اهم التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ، ص ص 251-252.

4. **توظيف الاموال لغرض المضاربة:** فقد اصرت الكثير من المؤسسات الى توظيف اموالها في الاسواق المالية، بدلا من الاستثمار في الانتاج لما يحمله هذا الاخير من مغامرة و مخاطرة.

5. **اعادة استثمار الارباح:** حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتمويل استثماراتها الخارجية عن طريق المدخرات المحلية للبلد المضيف.

الفرع الخامس: ايجابيات العولمة المالية:

تشتمل ايجابيات و مزايا العولمة المالية على النقاط التالية:

1- تنمية القطاع المالي:

تعد التدفقات المالية الدولية تعامل محفز لتقدمية السوق المالية المحلية، حيث ان انتاج نطاق البنوك الاجنبية في بلد ما يشير الى تحسن اداء الخدمات المالية، وتزداد بذلك كفاءة الوساطة المالية، ويتعلق الامر بأسواق اسهم راس المال، اذ ان زيادة دخول المستثمرين الاجانب يؤدي الى زيادة كفاءة هذه الاسواق.

يمكن اعتبار القطاع المالي محددا رئيسيا لمدى الايجابيات التي يمكن ان تحققها العولمة المالية من حيث النمو والاستقرار.

2- تقوية السياسات الاقتصادية الكلية:

يمكن لتحرير حساب راس المال ان يجعل البلد اكثر تعرضا لمخاطر التحولات المتفاجئة، و هذا ما يستدعي من البلد ان تنتهج مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية للبلد، وذلك من اجل تفادي احتمال وقوع اختلالات ناجمة عن هذه التحويلات، كما يمكن اعتبار ان نوعية السياسات الاقتصادية الكلية المحلية انها تؤثر على مستوى التدفقات الوافدة، و كذا من خلال تعرض الدولة لمخاطر الازمات حيث تمنح السياسات المالية و النقدية الرشيدة ايجابيات في تحرير راس المال بالنسبة للنمو[1].

[1]-نادية عقون، العولمة الاقتصادية و الازمات المالية ، الوقاية و العلاج، دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية، مرجع سابق، ص 56.

3- تحسين نوعية المؤسسات:

دعت العولمة المالية الى اعادة تصحيح و تفعيل عولمة الشركات، و ذلك من اجل مواجهة المنافسة الاجنبية و مطالب المستثمرين الدوليين. و على حسب نوعية المؤسسات و التي تلعب دورا فعالا ليس فقط في تحديد نتائج التكامل المالي، و انما يظهر ايضا في تحديد المستوى العملي للتكامل، فهي ايضا تؤثر بقوة في تكوين التدفقات الواردة للاقتصادات النامية[1].

المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في تفادي الازمة المالية

هناك العديد من الاليات التي تمنع وقوع الازمات، و لعل من اهم الاجراءات التي تحقق ادارة للازمات المالية و التي تتمثل في التدابير التي تقوم بها المؤسسات النقدية و ذلك بغرض تفعيل و تدعيم النظام المالي و من اجل بلوغ الاهداف الوقائية التي تحول دون الوصول الى الازمات المالية ارتكز الصندوق النقد الدولي الى تبني الاجراءات الاتية:

اولا: تقوية اجهزة الرقابة البنكية:

نظرا للدور الذي تلعبه الرقابة البنكية في تفعيل النظام المالي، فانه من الضروري ان يركز المسؤولين على تقوية الرقابة قدر الامكان و ذلك من خلال ما يلي:

1. **ارساء ثقافة رقابية قوية:** حيث تظهر من خلال الصفات التي يتبناها مسؤولي السلطة التنظيمية، حيث تشجع استقلالية المراقبين الافراد و المؤسسات، كما تعزز من خلالها تفعيل الرقابة التدخلية.
2. **تقليص حجم البنوك في حال عدم كفاية الموارد الرقابية:** لا يمكن اغفال العلاقة بين حجم البنك و مدى قدرة السلطات على ممارسة الرقابة عليه.

ثانيا: نبض السوق:

تعتبر معلومات الاسواق المالية من اهم ما يمكن الاعتماد عليه في تقييم التعرض للمخاطر، حيث تؤكد على الدراسات التقييمية على مخاطر السداد، و يعكس كل من علاوات اسواق السندات و تحديد

[1]- نادية عقون، مرجع نفسه، ص 56.

المراتب الائتمانية في جوهرها مخاطر السداد ، فعلى سبيل المثال قد تعطى العلاوات الكبيرة اشارة لتوقعات السوق باقتراب حالة تعثر وشيكة[1].

ثالثا: وسائل مراقبة السيولة:

يعتبر عدم وجود احتياطي من السيولة مؤشرا اساسيا و رئيسيا بالتنبؤ بوقوع ازمة عملة، حيث انها تتراجع و بشكل سريع في مناخ حسابات راس المال المفتوحة، و ذلك بسبب هروب راس المال و تعثر قدرة البلد في الوصول الى السوق راس المال الدولية. و من خلال ذلك يمكن تقدير ما يلي:

1- احتياجات البلد من التمويل الخارجي.

2- المصادر التمويلية المضمونة بصورة او بأخرى[2].

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للوقاية من الازمات المالية:

في ظل عجز انظمة الانذار المبكر لتوقع حدوث الازمات المالية و ايضا عجز صندوق النقد الدولي في الوصول الى حلول جدية من اجل الوقاية من الوقوع في ازمات و هذا ما دفع الى حتمية التفكير في اساليب جديدة من شانها ان تحقق الاستقرار المالي و الاقتصادي.

اولا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

اشتملت الكثير من المبادرات على الاصلاح المالي و الذي تمخض عنه مجموعة من المعايير تتمثل في الابعاد الرئيسية للسياسة الاقتصادية، و الغرض من ذلك هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستويين المحلي و الدولي، و يكون ذلك من خلال ارساء دعائم الاستقرار المالي الدولي وذلك بسلامة الاسواق و كذا الحد من المخاطر المالية، و وصولا عند هذا استلزم الالمام بالجوانب التي تتعلق بالقطاع المالي و كذا الجوانب التي تمس سياسات الاقتصاد الكلي و الاستقرار في الاقتصاد الكلي لن يكون الا من خلال وجود منظومة مصرفية قوية، و لا يمكن تحقيق السلامة البنكية ما لم يتوسع النشاط الاقتصادي بخطى ثابتة.

و لعل من المعايير التي ينبغي توفرها نجد:

[1]-نادية عقون، مرجع نفسه، ص 274.

[2]- نادية عقون، مرجع نفسه، ص ص: 273-274.

1.الاشراف على الأعمال المصرفية: يعد عدم التحكم في القطاع المصرفي من الاسباب التي دعت الى تشوب الازمات المالية، و ذلك لاعتبار ان اللاستقرار في المنظومة الصرفية و هذا ما يدفع بزعزعة الاستقرار الدولي نتيجة لتدويل العمليات المصرفية . وقد كان للمبادئ الاساسية للإشراف على العمليات المصرفية من اهم النتائج التي وصلت اليها لجنة بازل، و تمس هذه المبادئ سبعة مجالات هي:

- الاعمال المصرفية عبر الحدود.
- متطلبات الاعلام.
- اساليب الاشراف المستمر.
- قواعد و متطلبات الحيطة المالية.
- الترخيص للبنوك و هيكلها.
- الشروط المتبعة للإشراف الفعال على الاعمال المصرفية.
- السلطات الرسمية.

يعد تطور المقترحات التي جاءت بها بازل بان اهم عملية تتم في ادارة البنوك هي ادارة المخاطر، حيث اصبحت هذه الاخيرة في العصر الحديث احد اهم المعالم الرئيسية للاقتصاد المعاصر[1].

2.استقلالية البنوك المركزية: لقد تراوحت العلاقات فيما بين البنوك المركزية بين التدخل الكبير و بين التدخل الضيق، فقد كانت افكار الحرية الاقتصادية ، حيث عرفت قاعدة الذهب هي اهم ما كان يحتكم اليه. و لكن تلي ذلك مجموعة من الأزمات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الاولى، و بدا التسويق للأفكار الكينزية التي كانت تنادي بضرورة تدخل الدولة، حيث تم تقييد استقلالية البنوك المركزية لكن بمجرد تحقق الاستقرار الاقتصادي عادت البنوك المركزية إلى استقلاليتها مرة اخرى، و اصبحت الصيحات تدعو الى اعتبار البنوك المركزية مستقلة تمام عن القرارات الاقتصادية الصادرة عن الحكومة[2].

3.تنظيم الأوراق المالية: حيث تحدد مبادئ تنظيم الاوراق المالية من خلال ثلاثة اهداف رئيسية و هي:

[1]-محمود صفوت قابل، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية، مصر 2004، ص ص 188-497.

[2]-منى كمال، الاطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية و النقدية، 2010، بدون دار نشر، ص 02.

- حماية المستثمرين.
- ضمان عدالة الاسواق و فعاليتها.
- الحد من المخاطر العامة.

ووصولا عند هذه الاهداف عرفت المنظمة الدولية للجان الاوراق المالية قائمة مكونة من 30 مبدا تتعلق بالمسائل المكونة لمسؤوليات الجهة المهتمة بالتنظيم و تفعيل وتنفيذ انظمة الاوراق المالية، و التنسيق في مجال التنظيم على الصعيد المحلي و الدولي. وتدابير معالجة عجز وسطاء السوق ، ونظم المقاصة و التسوية الخاصة بصفقات الاوراق المالية و التي تقلل من تلك المخاطر الى ادنى حد و غيرها من المبادئ[1].

4.ضبط السياسة النقدية و السياسة المالية و التنسيق بينهما: يمكن اعتبار السياسة النقدية على انها عنصر مهم لبلوغ الاصلاح الذي تتبعه اغلب الدول من خلال التوجه الى الانفتاح الاقتصادي، و عليه فان تطبيق السياسات النقدية الفعالة تفاديا للتضخم، اما اذا حدث اللافعالية للسياسة النقدية ، فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع في معدلات التضخم و بالتالي انخفاض تنافس دولي بين المنتجين ، و هذا ما يؤدي الى مشاكل عديدة تؤثر على القطاع المالي[2].

ايضا يمكن اعتبار السياسة المالية على انها عنصرا فعالا في انجاح مدى قدرة راس المال للتحويل و المحافظة عليه، حيث يعد الاجراء المالي حينها لمواجهة التضخم، و هي مهمة ايضا لدعم استقرار القطاع المالي، فقد يسبب العجز في ميزانية العامة، الى اللجوء الى التمويل عن طريق الاصدار النقدي الجديد، و هذا يؤدي الى زيادة الكتلة النقدية في السوق و بالتالي ارتفاع معدل التضخم و بالتالي التأثير على مناخ الاعمال و نظرا للعلاقة الوثيقة فيما بين السياستين ، فانه يتطلب التنسيق فيما بينهما، حيث تقوم على تطويرالادوات المالية للوصول الى الاستقرار في الاسعار و كذا ايضا الحفاظ على استمرارية الاقتصاد و الحد من العجز المالي.

[1]-نسيمة أوكيل، الازمات المالية و امكانية التوخي منها، ص 377.

[2]- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على اعمال البنوك ، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 1999، ص ص 43-44.

ثانيا: ضريبة التوبين:

اقترحها البروفيسور جيمس توبين عام 1972، و التي تهدف في الاصل الى الحد من تقلبات سعر الصرف، و هي عبارة عن ضريبة دولية موحدة يتم دفعها على المعاملات الحاضرة، و التي تشتمل على تحويل من عمله الى اخرى، سواء اتعلق الامر بسوق الصرف الاجنبي أو اسواق الاوراق المالية المحلية، و هذا ما تخلل من المضاربة لاعتبار ان المتاجرة في العملة تصبح اكثر تكلفة، و هكذا يقل حجم تدفقات راس المال قصيرة الاجل التي تؤدي الى اللاستقرار، و لاعتبار ان هذه الضريبة تستلزم تنسيقا على المستوى الدولي فيما يخص سياسات الاقتصاد الكلي.

ان ضريبة التوبين و بوصفها كضريبة معاملات خالصة فإنها قد تؤدي الى تخاذل عمليات الاسواق المالية الدولية، و تدفع بذلك الى مشكلات في السيولة دون ان تكبح جماح المضاربة. و يمكن ايجاد الحل المكون من عنصرين رئيسيين، اولهما ضريبة بسعر منخفض للمعاملات العادية، و رسم اضافي يفرض على الارباح الناتجة عن المعاملات قصيرة الاجل التي تؤثر سلبا على العملة من خلال المضاربة، و من هنا يمكن ان يتحرك سعر الصرف بحرية[1].

ثالثا: اعادة النظر في طريقة عمل وكالات التصنيف:

تعمل وكالات التصنيف الى الوصول الى كفاءة الاسواق المالية، و ذلك من خلال الحصول على المعلومات المتعلقة بالدول، المؤسسات و الاصول المالية المتداولة و الموجودة في يد المستثمرين، حيث ينبغي توفر المعلومة الدقيقة و باقل تكلفة ممكنة.

و لكي تصبح هذه الوكالات اكثر نجاعة و جدية ينبغي الفصل بين مهمة التنقيط و الاستشارة، و ايضا العمل على فتح المجال لهذه الوكالات للمنافسة مع تفادي الاحتكار للوكالات الكبيرة.

ولعله من الاصلاحات التي تم اقتراحها فيما يتعلق بهذه الوكالات نجد[2]:

- العمل على تقييم الاصول المهيكلة قبل استيفاء المعلومات الضرورية لذلك.

[1]-بول بيرندسبان، ضريبة توبين و استقرار سعر، مجلة التمويل و التنمية ، جوان 1996، ص ص 25-27.
[2]-بن نعمونحمادو، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

– الفصل بين النقاط الممنوحة للمنتجات المهيكلة و غيرها من الاصول المالية الاخرى ، و ذلك بمنحها رموز حفاظا على مصالح المستثمرين.

– تحسين طريقة تقييم الاصول المالية المهيكلة مع وضع نماذج تتلاءم مع طبيعة المنتجات .

– الحرص على تحقيق مبدا الكفاءة السوق، حيث انه من الضروري نشر كل المعلومات حول الاصول التحتية les actifs sous-jacents و التي تستند اليها هذه المنتجات المهيكلة.

رابعا: اعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة:

وتم تفعيل ذلك بعد الاجتماع ابريل 2009 الذي جمع العشرين، و التي اشتملت على خطة دعم ما قيمتها 1.1 تريليون دولار، و ذلك من اجل مواجهة الازمة المالية العالمية حيث وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 7 اوت 2009 على تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة للبلدان الاعضاء و ذلك بقيمة 250مليار دولار و هذا بغرض ضخ السيولة النقدية في النظام الاقتصادي العالمي من خلال تدعيم احتياطات هذه الدول من النقد الاجنبي ، حيث تحصلت الدول النامية على ما يقارب 100 مليار دولار من بينها 18 مليار دولار للدول منخفضة الدخل[1].

تسمح عمليات التخصيص للدول الاعضاء بيع مخصصاتها كليا او جزئيا الى دول اخرى بالعملة الصعبة لتلبية ما يحتاجه ميزان المدفوعات من اجل تحقيق التوازن ، او شراء مزيد من حقوق سحب الخاصة كآلية لإعادة توزيع احتياطاتها و عملية التخصيص مقرونة بحصص العضوية لكل بلد حيث تسمح بتزويد كل بلد من حقوق السحب الخاصة بما يقارب 74%من حصته، و هذا ما يؤدي الى زيادة مخصصات الدول الاعضاء من حوالي 33 مليار دولار (21.4 مليار وحده حقوق السحب الخاصة) الى ما يعادل 283 مليار دولار، و يعتبر البعض ان عملية التوزيع تتميز بالدقة لأنها تسمح لان تستفيد منها الدول المنظمة للصندوق بعد عام 1981، و التي تكون اكثر من خمس الاعضاء الحاليين للصندوق ، كما انها تعتبر مثلا للتعاون الدولي لمواجهة الازمة[2].

[1]–ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في مواجهة الازمات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 349.

[2]–ودان بوعبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 349.

خامسا: سعر الصرف و الاحتياطات:

يمكن اعتبار سعر الصرف الذي يحقق توازن السوق ضروريا للوصول الى التوازن الخاص، حيث ان يستلزم ان تقترن كفاءة السياسة الاقتصاد الكلي مع وجود احتياطات دولية كافية. و ذلك من اجل تفادي الاختلالات التي يمكن ان تعترض سوق الصرف، و قد تكون نسبة التأثير فيها عالية. وتكون على مستوى كل الدول بما فيها المعنية بهذا الاختلال ، و هذا ما يستدعي وقوف دولي لمجابهة اللااستقرار الذي يمكن ان يشوب سوق الصرف[1].

فعليه فانه لا يوجد نظام صرف واحد و هو يتناسب مع كافة الدول، حيث ان اختيار نظام الصرف يكون بناءا على عوامل اقتصادية و سياسية، و من بين هذه العوامل نجد مثلا هيكل التجارة الخارجية، درجة الانفتاح الاقتصادي و كذا جدية صناع القرار في تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي و بالتحديد السياسات المالية و النقدية[2].

المطلب الرابع: البنك الدولي في مواجهة الازمة

يعتبر البنك الدولي من الهيئات الدولية التي تهتم بمعالجة و مواجهة الازمة ، حيث يعمل على توفير التمويل اللازم لتغطية مجموعة من الاحتياجات من شبكات للأمان الاجتماعي، توفير البنى التحتية، تمويل التجارة ، تقديم قروض و تطوير ادوات الاقراض.

ونتيجة لشدة الاثر الذي تتلقاه الدول النامية جراء الازمات، استلزم على المؤسسات الدولية للتنمية لتقديم مساعدات و لهذا يتطلب اعادة تمويل المؤسسة مع تحديد البرامج الضرورية للتنفيذ ، و ذلك للحفاظ على استمرارية التمويل خلال السنوات القادمة للازمة[3].

يعتبر البنك الدولي في معالجته للعجز باستخدام الحوكمة كأساس ضروري لضمان الفعالية و المشروعية، و لهذا ينبغي ملائمة الاصوات في البنك الدولي اعتمادا على المنهج الذي يتوافق مع المهمة

[1]–صالحي نصولي و منير راشد، تحرير حساب راس المال في جنوبيالبحر المتوسط، مجلة التمويل و التنمية (صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1998)، ص 23.

[2]– فينو تانزي، التحول الاقتصادي و الدور المتغير للحوكمة، مجلة التمويل و التنمية (صندوق النقد الدولي، جوان 1999)، ص 30.

[3]– صندوق النقد الدولي، مجموعة الاربعة و العشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية و التنمية ، بيان 24 ابريل 2009، ص 3.

الانمائية و التي ترمي الى التحول الى توزيع متوازن للقوة التصويتية بين الدول المتقدمة و الدول النامية، دون المساس بالحصص المخصصة للدول النامية، وهذا اعادة للتوازن تمثيل الدول في المجلسين التنفيذيين و اللجنتين الوزاريتين من اجل زيادة تمثيل الدول النامية[1].

[1]-صندوق النقد الدولي، مجموعة الاربعة و العشرين الحكومية و الدولية المعنية بالشؤون النقدية و التنمية بيان 24 ابريل 2009 ، ص43.

المبحث الثاني: اثر الازمات على اقتصادات الدول المتقدمة

لقد عرفت اقتصادات دول العالم الكثير من الازمات و منها الدول المتقدمة، حيث عرفت الكثير من هذه الدول اختلالات مالية و اقتصادية و من بينها الولايات المتحدة الامريكية.

المطلب الاول: ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية:

لقد عصفت ازمة الرهن العقاري باقتصادات الكثير من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، حيث تحولت من ازمة تمويل عقاري الى ازمة اقتصادية حقيقية.

الفرع الاول: اسباب ازمة الرهن العقاري

لقد بدا الحديث عن ازمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الامريكي ، و تجاوزت ذلك لتمس كل او معظم انحاء العالم.

اولا: التوسع في منح القروض عالية المخاطر supprime mort-gage[1]:

و سميت بالقروض العقارية من الدرجة الثانية، حيث تمنح للمقترضين الذين لا توجد لديهم شروط الاقراض التقليدية المتعلقة بالقطاع العقاري، نظرا لعدم توفر وثائق عن دخله، او نتيجة تاريخه الائتماني السيء، و لهذا يمكن بوصف هذه العملية بانها مرتفعة المخاطر، و حتى يتحمل المقترضين اعباء هذه القروض من جهة و مريحة بالنسبة للمؤسسات المالية من جهة اخرى تم اقتراح ما يلي:

- منح الفرصة لتقسيم فترة السداد الى مرحلتين، اما المرحلة التمهيدية فتتراوح بين سنتين الى ثلاث سنوات و مرحلة لاحقة في المرحلة التمهيدية معدلات الفائدة المنخفضة دون ان يدفع جزء من اصل القرض، اما المرحلة اللاحقة فترتفع فيها معدلات الفائدة و اقساط خدمة القرض.
- قدرة المقترضين على اعادة تمويل قروضهم و ذلك نتيجة ارتفاع اسعار المساكن ، حيث ان القروض العقارية القابلة للتعديل ارتفعت من 50% تقريبا عام 1999 الى 80% عام 2006.

[1] ساعد مرابط، الازمة المالية العالمية 2008، الجذور و التداعيات، ملتقى علمي دولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، 20، 21 اكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 09.

ثانيا: توريق القروض العقارية securitization :

يعد هذا الاختراع المالي الجديد من بين اهم الاسباب التي دعت الى تدويل الازمة المالية، حيث تحولت من خلاله القروض العقارية الى مجموعة من السندات المرهونة بالعقار و بيعها لمؤسسات محلية و دولية و كذا البنوك الاستثمار[1].

ثالثا: المشتقات المالية:

لقد أدت المشتقات المالية الى تزايد الازمة المالية حيث ظهرت ادوات تمويلية جديدة، سميت بالمشتقات والتي تتحول من خلالها مخاطر الاموال التمويلية كالسندات العادية مثلا الى ادوات قابلة للتسويق في سوق رأس المال[2].

تعرف المشتقات على انها عقود فرعية تشتق من عقود اساسية لأدوات استثمارية، اوراق مالية، عملات اجنبية او سلع ناشئة من تلك العقود الفرعية، و هذا ما يصطلح عليه بالهندسة المالية.

رابعا: اوضاع غير مستقرة في الاقتصاد الكلي:

لقد برزت بوادر الازمة المالية من خلال مفارقة المصداقية، و التي تشير الى ان نجاح البنوك المركزية في مجابهة التضخم، و هذا ما يزيد من المصداقية، و بالتالي يدفع ذلك الى توفر فائض في السيولة، و التي قد تؤدي الى انخفاض عائد السندات . هناك مجموعة من الاختلالات الرئيسية على مستوى الاقتصاد الكلي و التي يتم تلخيصها كالاتي:[3]

[1]-ساعد مرابط، المرجع السابق، ص 11.

[2]-Marco Onado. The subprime crises who pays and what needs fessing. Andrew Felton and Carmen Reinhart. The first global financial crises of the 21century . Centre for economic policy research June 2008. P 121.

[3]-محمد لمين وليد طالب، انعكاسات الازمة المالية العالمية 2008، على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، العدد 2010/06، ص ص237- 238.

1.الوفرة الكبيرة في السيولة الدولية:

لقد شهد حجم السيولة في العالم ارتفاعا متواترا ، حيث عرفت ستة دول كبرى نسب كبيرة من الكتلة النقدية من اجمالي الناتج الداخلي الخام PIP(الولايات المتحدة، الاتحاد الاوروبي ، المملكة المتحدة، اليابان، كندا و الصين)، حيث انتقلت في المتوسط من 18- 20 خلال 1980–2000 الى اكثر من 26%ابتداءا من 2002 لتصل الى 30% خلال 2006-2007.

2.انخفاض في نسبة التضخم:

على الرغم من توفر السيولة الدولية خلال المرحلة الاخيرة ، غير ان ذلك لم يؤثر على اسعار السلع و الخدمات حيث عرف التضخم انخفاضا متواصلا و ذلك من 12% سنة 1997 الى 5% سنة 2007.

والاقتصاد الامريكي بدوره لم يسلم من تقلبات التضخم التي عرفها الاقتصاد العالمي مع تسجيل انخفاض اكثر انتظاما في نسبة التضخم.

ويعود هذا الثبات في الاصل الى تدارك الدول النامية .و قد سميت ظاهرة نسبة التضخم بالاعتدال الكبير.

3.انخفاض عام في علاوات المخاطر:

يعد انخفاض علاوات المخاطر من المصادر التي يمكن ان تؤدي الى اختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، و كانت بداية الانخفاض منذ اوت 2007.

4.انخفاض اسعار الفائدة على المدى الطويل:

لقد دعا انخفاض في معدل وكذا الانخفاض في علاوات المخاطر الى وجود خلل اخر على مستوى الاقتصاد الكلي وهو انخفاض في سعر الفائدة على المستوى الطويل , حيث رافق هذا الاخير وجود انخفاض في حجم القروض الممنوحة في الكثير من الدول .حيث حاولت الولايات المتحدة التقليل من الانخفاض من خلال سياستها النقدية غير انها لم تنجح في ذلك.

5. توسع القروض في سياق غير تضخيمي :

لعل من الأسباب التي دعت الى اللاستقرار في الاقتصاد الكلي هو توسيع في عملية الاقراض الغير تضخمي , حيث ان انعكاس الوفرة الكبيرة في السيولة على اسعار الفائدة لم يكن موجودا .

6. ارتفاع اسعار الاصول المالية :

يعتبر ارتفاع اسعار الاصول المالية احد اهم الاختلالات التي تم رصدها على مستوى الاقتصاد الكلي , والتي ساهمت الى حد كبير في ظهور الازمة المالية اذ ان عدم تأثير الوفرة الكبيرة في السيولة على اسعار السلع والخدمات غير انها اثرت في اسعار الاصول المالية.

خامسا : اشتراط الربحية من طرف المساهمين :

فبعد ان عرفت مؤشرات البورصة تدهورا ابتداء من 2000 حاول الوسطاء الماليين اكتشاف اساليب اخرى من اجل اقناع زبائنهم وكذا الوصول الى معدلات مرتفعة من الربحية حيث لجا البنوك الى تبني استراتيجيتين :

1- تخفيض معايير الاقراض

2- الابتكارات المالية.

سادسا : تراجع معايير الاقراض :

تقوم البنوك في حين تراجع الاوضاع الاقتصادية الى تجديد المعاير بينما تخص بوضعية الاسترخاء في تطبيق المعايير في حالة الاوضاع الملائمة.

سابعا : العجز التوأم في الميزان التجاري والموازنة العامة :

لقد عرف الميزان التجاري عجزا متتاليا ابتداء من 1971، حيث وصل عام 2008 الى 758 مليار دولار وكان ذلك ناتجا عن عدم قدرة الهيكل الانتاجي على الوصول الى تلبية الاستهلاك المحلي كما عرف الحساب الجاري عجزا بدوره وصل الى 700 مليار دولار سنة 2008 اما فيما يتعلق بالميزانية الفيدرالية فقد تخاذل فائض الموازنة العامة الى حوالي 255 مليار دولار سنة 2000 الى ما يقارب 92 مليار دولار سنة

2001 الى ان وصل الى عجز يقارب 230 مليار دولار سنة 2002 وتطور هذا العجز الى ان وصل الى 455 مليار دولار سنة 2008 . ولعل احد اهم اسباب هذا العجز هو التزايد الغير الاعتيادي بالنسبة للإنفاق العسكري[1].

الفرع الثاني :مظاهر ازمة الرهن العقاري :

اولا : بداية الازمة:

كما هو معلوم فان الولايات المتحدة الامريكية عرفت على انها مصدر الازمة المالية العالمية , حيث تشكلت في ازمة رهون عقارية في صيف 2007 الى ان تطورت الى ازمة مالية واقتصادية عالمية مع نهاية 2008 وهذا لنهاية 2009.

الشكل رقم 1 : يبين تطور اسعار العقار في الولايات المتحدة الامريكية .

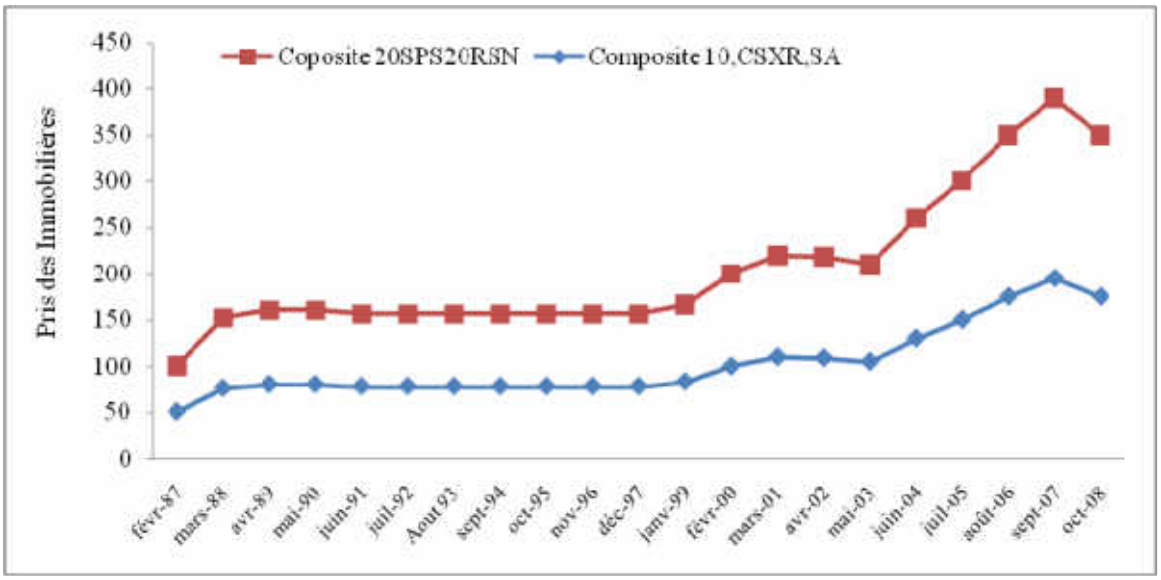

Source : estimmation des ervices du FMI , perspectives de l'econommie mondiale octobre2009

من خلال الشكل يتضح ان العقارات بلغت اوجها في 2006، ثم بادرت بالانخفاض بعد هذه الفترة، و هذا يعد من اهم مظاهر الازمة المالية العالمية.

[1]–عبد الحميد عبد المطلب ,الديون المصرفية المتغيرة والازمة المالية والمصرفية العالمية ,الدار الجامعية الاسكندرية 2009 , ص 286

الشكل رقم 02: نسب التخلي عن العقارات في الولايات المتحدة الامريكية خلال الازمة.

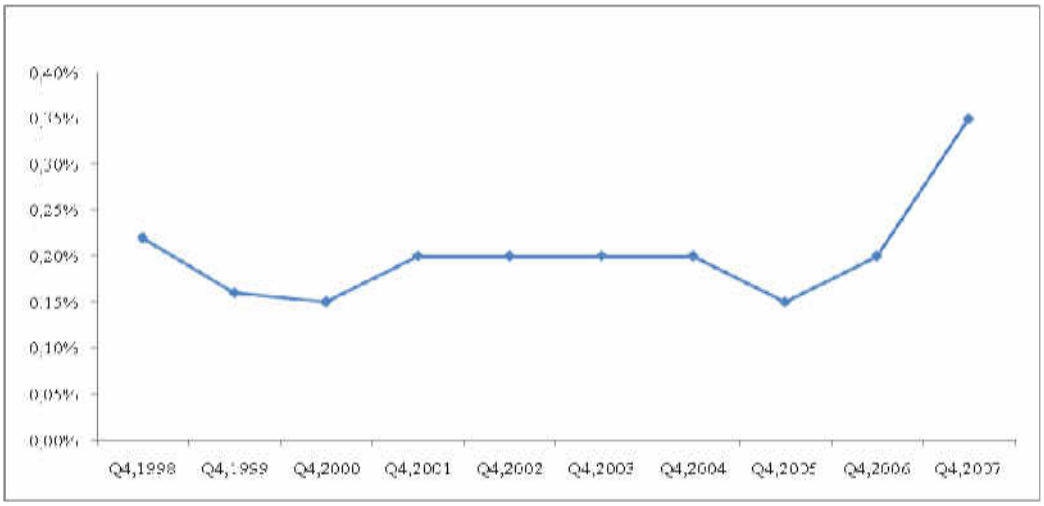

ا

لمصدر: وشاح رزاق: الازمة المالية الحالية ن، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2009، ص 09.

من خلال هذا الشكل يتضح ان نسبة التخلي عن العقارات خلال الازمة عرفت ارتفاعا رهيبا، حيث انتقلت الى ما يقارب 0.20عام 2005 الى اكثر من 0.40 سنة 2007، حيث وصل عدد المتخلين عن العقارات الى 248 الف.

الشكل رقم 03: حجم سوق سندات الرهن العقاري الامريكي الوحدة: مليار دولار

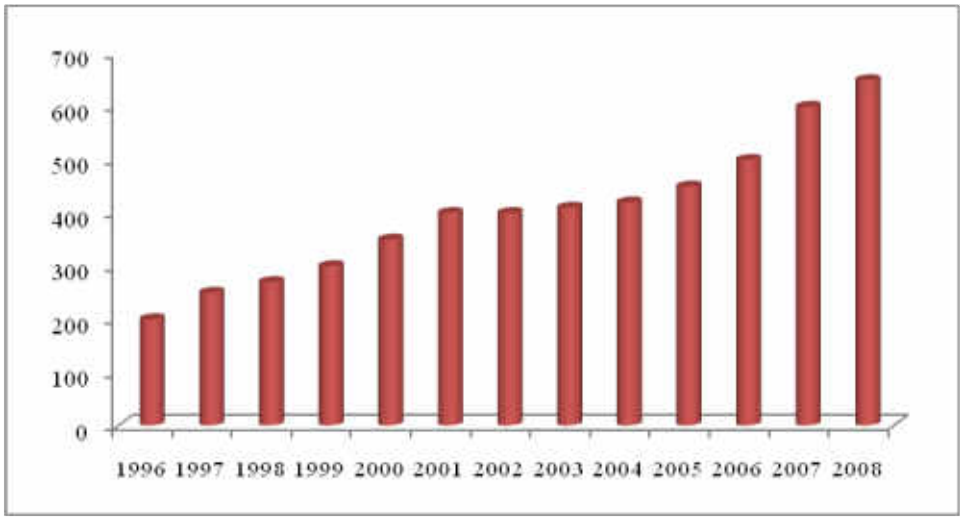

Source :wiliameapgar understanding mortgage market; behavior , centre for housing studies havarduniversty

يبين الشكل الموجود اعلاه على زيادة الطلب على سندات الرهن العقاري حيث ارتفعت اسعار العقارات ، حيث وصلت نسبة الى الزيادة الى 245 بالمئة مقابل الزيادة في عدد السكنات ب 25%.

1. قروض الرهن العقاري:

لقد ادى انخفاض سعر الفائدة الامريكي الى تحفيز البنوك من اجل فتح قروض لشراء المساكن، بمعدل فائدة متدني مما دفع الزبائن الى التوافد على شراء البيوت، و هذا ما ادى الى الارتفاع في اسعار العقارات، و هذا ما زاد من حجم الاقراض بالنسبة للمؤسسات المالية، حيث قامت هذه الاخيرة بطرح القروض في شكل سندات استثمارية، مما استدعى ذلك الى نشوء سوق ثانوية مهمتها التجارة في القروض و اعادة بيعها مرات عديدة، و هذا ما وسع الفجوة بين السعر الحقيقي و السعر السوقي.

و يعد ذلك تواتر الانخفاض في الاسعار الناتج عن التعثر و التوقف عن السداد [1].

الجدول رقم 01 : نتائج اكبر البنوك الامريكية خلال الفصل الثالث 2008/2007:

البنوك	النتائج الصافية		
	الفصل الثالث 2007	الفصل الثالث 2008	التغير %
Bank of America	3698	1177	-68.25
Cite Bank	2212	2815	27.3
JP Morgan	3370	0527	-84.4
Wella Fargo	2170	1640	-24.4
Morgan Stanley	1526	414	-7.3
Golden Sachs	2806	0810	-71.1
Mernel Lunch	2241	5152	NS
المجموع	13541	3231	-76.1

Source : Laurent quignon, les banques , un système frappe par la crise, revue problèmes économiques, N2960, 2008, P 4.

من خلال الجدول يظهر على ان البنوك تكبدت خسائر كبيرة جدا سنة 2008 مقارنة مع 2007، حيث ان سنبة السيولة التي فقدتها البنوك المذكورة اعلاه في الجدول وصلت الى 76.1% و هي نسبة قد

[1]-دائرة المالية، الازمة المالية العالمية، دروس مستفادة حكومة دبي، ص 07.

تؤثر على الدور الذي تقوم به هذه البنوك على المستوى الاقتصاد الكلي و كذا الهدف المالي الذي تصبو اليه هذه الاخيرة، و هذا ما يشير الى افلاسها و عدم تمكنها من مواصلة نشاطها.

الجدول 02: عدد البنوك المفلسة في الولايات المتحدة الامريكية

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد البنوك المفلسة	4	11	1	4	0	0	3	25

من خلال الجدول يظهر ان عدد البنوك عرفت تناقصا خلال الفترة 2001- 2008، حيث ان البنوك التي اعلنت افلاسها حيث وصل إلى اقصى عدد خلال سنة 2008.

و قد تمخض عن هذا الافلاس خسائر مادية كبيرة .

الجدول 03: خسائر الاصول المرتبطة بأزمة الرهن العقاري الثانوي

المؤسسات	الثلاثي 3 و42007	الثلاثي 12008	المجموع
Lekman Brothers	.51	.81	.33
Barclays	.72	/	.72
Wells Fargo	.71	/	.71
National city	.41	/	.41
City group	.130	/	.130
Morgan Stanley	.216	.62	.818
Bank of America	.97	/	.97

Source : René Ricol, Rapport sur la crise financière 2008, p 30.

من خلال الجدول يظهر ان مجمل البنوك خسرت نسبة كبيرة من اصولها و هذا ما عرضها للإفلاس، و بالتالي اصبحت المنظومة المصرفية تشكل خطرا على الاقتصاد، حيث احتوت ازمة مصرفية قاسية جعلت اكبر البنوك في امريكا (LehmanBrothers) يتعرض للافلاس.

ثانيا: تدويل الازمة:

لم تبق الازمة مقتصرة على الاقتصاد الامريكي بل انتشرت لكي تمس مختلف اقتصادات الدول، و كان ذلك من خلال مجموعة من القنوات.

1- **قناةاسواق المال**: لقد تبين من خلال الازمة المالية 2008 ان بوادر و مظاهر العدوى المالية ، تظهر من خلال اسواق المال حيث تنتقل رؤوس الأموال، أيضا يعد انفتاح البورصات من اهم اسباب تدويل الازمة، حيث كانت استثمارات كبيرة في الخارج، و وجود ايضا استثمارات اوروبية في امريكا و كذا في اسيا، جعلت البورصات تتحرك من بلد الى اخر حيث ان وطيس الازمة بدا في بورصات نيويورك من خلال الخسائر التي تعرضت لها الاسهم، و ذلك في الاثنين الاسود و بتاريخ 2008/09/15، و قد خسر مؤشر داوجونز للاسهم الصناعية في نيويورك 2.53%، وذلك بعد ان هبطت البورصات الاوروبية بنسبة 5%، و قد عرفت وول ستريت في ذات اليوم خسائر كبيرة وصلت الى حوالي 600 مليار دولار[1].

2-**قناة سعر الصرف**: تتكاثر قناة الاسواق المالية تأثيرا مباشرا بسعر الصرف، و لعل هذه العلاقة هي العامل الرئيسي الذي مكن من تدويل الازمة المالية العالمية.

أ. **الاستعمال الدولي لقاعدة الدولار**:

يعد الدولار على انه معيار للقيمة ، حيث يعتبر عملة دولية، و قد كان استخدام الدولار الامريكي خلال النصف الثاني من القرن العشرين لاعتباره العملة الدولية الاولى، اذ انه استطاع ان يتوفق من عدد من العملات من خلال المنافسة مثال ذلك نجد الجنيه الاسترليني، و ايضا تزايد التعامل مع المارك الالماني و الين الياباني خلال مرحلة الثمانينات الى ان اعتبر نظام النقد الدولي ثلاثي الاقطاب (دولار، مارك، ين)، اما بالنسبة لفترة التسعينات تراجع التعامل بالمارك و الين، و اصبح الدولار في الواجهة الى غاية اعتماد اليورو كعملة اوروبية موحدة في 01جانفي1999. لقد عمل الدولار من خلال وظيفتين التبادل و الحساب، على نقل المعلومات المتعلقة بالأسعار النسبية، و سيطرته (اي الدولار) ظهرت من خلال احتواء الولايات المتحدة على اسواق مالية كبيرة و متطورة.

[1]-حازم البيبلاوي، الازمة المالية العالمية الحالية، محاولة للفهم. http//www.hazembeblawi.com/arabic/article detcrilsaspx? article iD=241تاريخ الاطلاع2017/06/4،التوقيت 02.01،

ب. **المخاطر الناجمة عن ضعف قيمة الدولار:**

باعتبار ان الدولار هو عملة الاحتياطي الاساسية في العالم و هذا ما ادى الى تزايد المخاطر المحيطة بالدولار، حيث انخفضت الاحتياطات الرسمية ابتداء من 2002، و الحقيقة تؤكد ان اغلب هذه الانخفاضات ناتجة عن تغييرات التقييم المحققة جراء انخفاض قيمة الدولار الامريكي، غير ان الزيادة في ضعف الدولار يمكن ان يقلص جاذبية الاصول المجمدة بالدولار الامريكي.

عند مراعاة الاستمرارية في احتياج الولايات المتحدة الامريكية إلى التمويل الخارجي و بكميات كبيرة، فيمكن ان يكون انخفاض في قيمة الدولار، و ذلك من خلال حدوث الاضطراب و عدم اليقين في الاسواق المالية[1].

لقد كانت سنة 2001 بداية للهبوط التدريجي للدولار ليمنح بذلك دفعة لصافي الصادرات الذي يعتبر احد الاعمدة الرئيسية للاقتصاد الامريكي في 2007، و قد ساهم الى حد كبير في تخفيض العجز في الحساب الجاري الامريكي الى نسبة تتعدى 1.5% من اجمالي الناتج المحلي[2].

جدول 04: معدل الانخفاض في قيمة الاوراق المالية و اكثر القطاعات المتضررة في اهم الدول (سنة 2008)

الدولة	معدل الانخفاض	اكبر القطاعات المتضررة
الولايات المتحدة	%36	قطاع البنوك، و العقارات و السيارات.
اليابان	%46	قطاع السيارات و الصادرات
المانيا	%41	قطاع البنوك و السيارات و الدولة ثابتة التي تعرضت للركود الاقتصادي.
بريطانيا	%34	العقارات و هي الدولة الوحيدة التي حققت نموا اثناء الازمة.
كندا	%34	قطاع البنوك و السيارات النشاط الصناعي.

[1]- صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2008، ص ص 20-21.

[2]- صندوق النقد الدولي، نفس المرجع، ص ص 16-17.

فرنسا	%42	النشاط الصناعي رغم تحقيق معدلات النمو.
الصين	%50	قطاع الطيران
الهند	%50	قطاع البترول
ايطاليا	%49	قطاع البترول
المكسيك	%33	قطاع الاخشاب
روسيا	%66	قطاع التصدير
اندونيسيا	%50	و هي نسبة عالية في ضوء تراجع دور البورصة بها
كوريا الجنوبية	%42	قطاع البترول
تركيا	%53	و هي نسبة عالية في ضوء تراجع دور البورصة بها
السعودية	%40	قطاع الزراعة
جنوب افريقيا	%36	قطاع المعادن و الاخشاب و السيارات
استراليا	%42	بسبب عدم تعافي اقتصاد بصفة كاملة من ازمة 2001.
البرازيل	%44	
الارجنتين	%65	

المصدر: ابراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2009، ص 75.

من خلال الجدول يتضح ان الازمة انتقلت الى مختلف اقتصادات العالم و بنسب متفاوتة، حيث اختل اقتصاد كل دولة على حسب القطاعات المكونة لهذا الاقتصاد ، فمثلا تضررت قطاعاتها بنسبة 42% ، و كان هيكل الضرر متمثل في قطاع السيارات الذي يعتبر قطاع حساس بالنسبة للاقتصاد الفرنسي.

ثالثا: انتقال الازمة الى الاقتصاد الحقيقي:

لم تبق الازمة المالية عند اعتبارها كأزمة مالية، بل انتقل ذلك الى الاقتصاد الحقيقي، حيث تأثر الناتج المحلي الاجمالي و التضخم و غيرها من مؤشرات الاقتصاد العالمي.

1. الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول 05: معدل الناتج المحلي الاجمالي في بعض الاقتصادات المتقدمة خلال 2008

الدول	الناتج المحلي الاجمالي	عجز الناتج المحلي الاجمالي العام 2008	معدل الانكماش
المانيا	7.5	2.1-	2.1
فرنسا	4.8	1.2	1.5
ايطاليا	7.4	1.7-	5.
الولايات م. ا	1.8	6.2-	/

المصدر: احمد عامر عامر، تداعيات الازمة المالية العالمية على الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 48، 2009، ص 87.

من خلال الجدول يظهر ان الولايات المتحدة الامريكية تعد اكبر متضرر فيما تعلق بعجز الناتج المحلي الاجمالي لعام 2008، حيث وصلت نسبة العجز الى -6.2%، اما الاقتصاد الالماني فتدرج ضمن المرتبة الثانية ضمن الاقتصادات المتضررة في العالم جراء الازمة المالية العالمية.

2-معدل البطالة :لقد عرفت الولايات المتحدة الامريكية وبعض البلدان الاوربية معدلات مرتفعة من البطالة خلال سنوات الأزمة .

الشكل رقم 4:تطور معدل البطالة للولايات المتحدة الامريكية ومجموعة من الدول

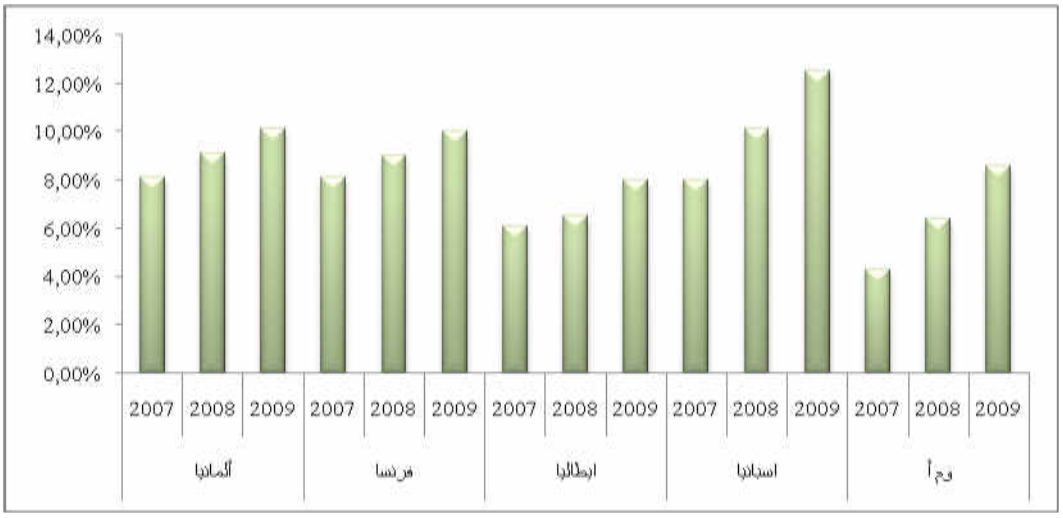

Source : Jacquessapir .les racines sociales de la crise financiere,implication pour l'euroupe /p14

يتضح من هذا الشكل ان معدل البطالة عرف معدلات مرتفعة خلال الازمة ،وذلك نتيجة لتضرر عدد من القطاعات الحساسة كالصناعة والبناء والتشييد وغيرها .

فمثلا عرفت الولايات المتحدة الامريكية ارتفاعا محسوسا في معدل البطالة لسنة 2009 مقارنة مع 2007 حيث النسبة بما يقارب 4 بالمئة .

اما فرنسا فقد عرفت بدورها ايضا زيادة في معدل البطالة لسنة 2009 وهي تفوق معدل البطالة لسنة 2007 وذلك بنسبة 2بالمئة .

من خلال هذا كله يضهر ان الارتفاع في معدل البطالة لم يقتصر على البلدان الصناعية فقط بل تعدى الامر الى البلدان النامية .

3-العملة : لقد عرف الدولار انخفاضا خلال الازمة وبعدها ، حيث اثر ذلك على الاحتياطات النقدية في العالم باعتبار ان الدولار هو عملة اساسية ودولية .

الشكل رقم 5:مؤشر الدولار خلال 2001-2011

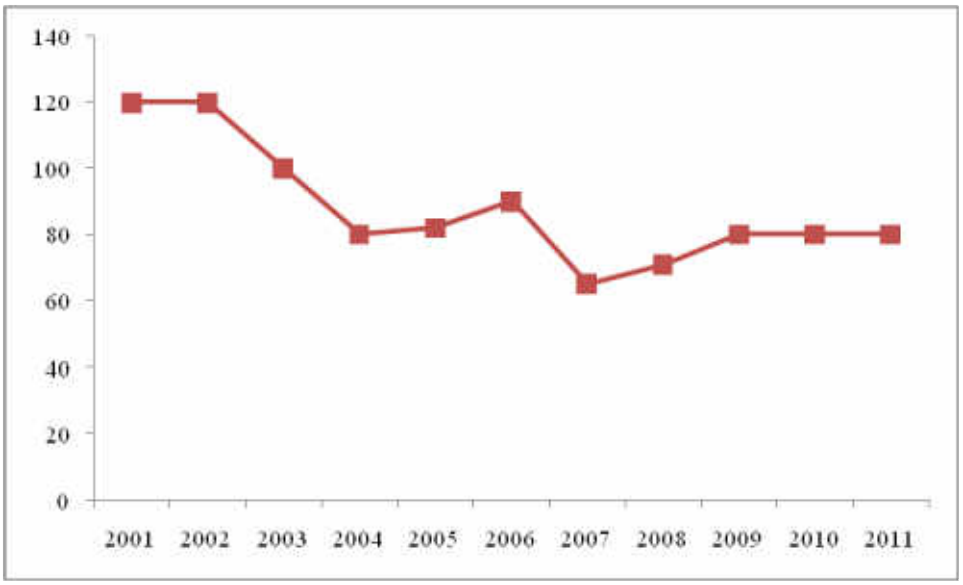

Source:renemstulz.the role of derivrtives in creating .the financial crises .finance working paper 264.ohio state universityseptember2009.

من خلال الشكل يظهر ان ان العملة الامريكية عرفت تذبذبا خلال مرحلة الازمة ،حيث ضهر الانخفاض في اوجهه خلال خلال2007 ،ثم بعد ذلك بدا الدولار يتعافى نوعا ما لكن ليس بالقيمة التي كان يعرفها قبل الازمة ، وهذا ما اثر سلبا على موازين المدفوعات من جهة وكذا احتياطات الصرف الاجنبي من جهة اخرى .خاصة مع الدول التي تربط عملاتها المحلية مع الدولار فقط .

مايمكن قوله هو ان انخفاض الدولار أضر بالاقتصاد الامريكي وكذا الاقتصاد العالمي .

4-المستوى العام للاسعار :لقد عرفت الاسعار تسلسلا رهيبا لاسعار السلع ،وذلك من خلال التخاذل الدذي عرفته مختلف القطاعات الاقتصادية .

الشكل رقم 6:تطور الاسعار للسلع المختلفة خلال 2007 /2009

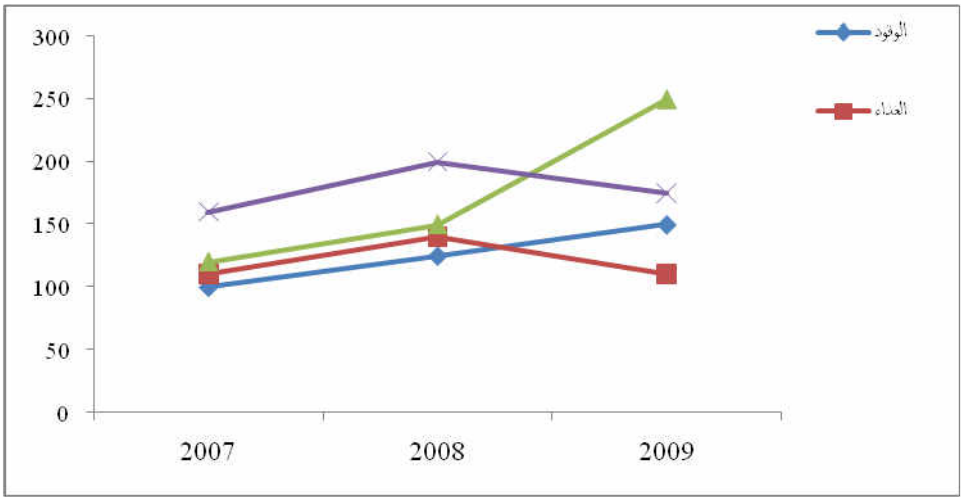

Source:imf research department .primary commodity price system dcember2009

من خلال الشكل يظهر ان اسعار كل السلع تقريبا عرفت تذبذبا ملحوظا ،فمثلا اسعار الوقود عرفت انخفاضا بعد الازمة، وذلك نتيجة للتدهور الانتاج في الاقتصاد الحقيقي،وهذا ماادى الى انخفاض في الطلب على المواد الاولية ،وهذا ما اثر على الاقتصادات النفطية التي تعتمد على موازاناتها على على الجباية البترولية كاساس للحفاظ على التوازن .

الجدولرقم 06:انتاج السيارات في الدول المتقدمة G7

	المانيا	اسبانيا	الو م أ	فرنسا	ايطاليا	اليابان	المملكة م
	التغير الفلصلي للمؤشر الانتاج الصناعي لقطاع السيارات						
فصل 1-2008	1	1-	4-	1-	6-	0	0
فصل2 -2008	3-	6-	12-	6-	2	0	2-
فصل 3-2008	3-	6-	0	3-	15-	2-	2-
فصل 4-2008	17-	30-	16-	32-	21-	18-	20-

Source :institute national de la statistique et des etudeseconomiques.note de conjonctures.mars2009.

من خلال الجدول يتضح ان مؤشر الانتاج الصناعي لقطاع السيارات عرفت متغيرات مثالية في معظمها خاصة الفصل الرابع 2008 ،فمثلا المانيا التي تعتمد على انتاج السيارات بدرجة كبيرة عرفت انخفاضا حادا وهذا ما أثر على اقتصادها والذي ساهم باعتبار المانيا ثاني دولة تضررت من الازمة المالية العالمية 2008.

كذلك فقد عرفت فرنسا انخفاضا في مؤشر ،وذلك لاعتبار ان قطاع السيارات افتقد للتمويل الذي كان يصدر من كبرى البنوك وكذا الاسواق المالية التي تضررت جراء الازمة ،حيث عرفت فرنسا اقصى نقطة سالبة في هذا المؤشر خلال الفصل الرابع 2008.

الفرع الثالث :الحلول المقترحة لمواجهة الازمة

اختلفت الحلول والاراء المقترحة من بلد الى اخر ،وذلك على حسب طبيعة اقتصاد البلد المعرض للازمة وكذا مدى تعرض البلد للازمة .

اولا : خطة الانقاذ الامريكية

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من اكثر الدول التي تعي جيدا معنى الازمة ،خصوصا وانها تعرضت لاقسى ازمة عرفها تاريخ وهي ازمة الكساد العظيم ،حيث جعلها تتخذ الاجراءات الكفيلة بمعالجة وتفادي الازمات ،حيث قام وزير الخزانة الامريكي هنري بولسون خلال شهادته امام اللجنة المصرفية بالكونقرس ،اذسعى جاهدا وبكل الطرق لاقناعالكونقرس بضرورة تفعيل خطة الانقاذ.[1]

1-محتوى خطة الانقاذ الامريكية

أ-التصويت :لقد كانت صياغة الخطة من قبل وزير الخزانة الامريكي هنري بولسون بهدف إنقاذ النظام المالي الامريكي بعد ازمة الرهون العقارية ،حيث اعلن عنها الرئيس بوش انذاك ،حيث تم عرض الخطة على الكونقرس يوم 30سبتمبر 2008، حيث صوت 228 بلا مقابل 205بنعم ،وقد أثر هذا التعارض على الاسواق المالية العالمية التي كانت تريد مخرجا من هذه الازمة ،حيث شهدت معدلات الفائدة للبنوك ارتفاعا لم يمكن البنوك من اعادة تمويل ذاتها ،وبعد تبني مجموعة من التعديلات قام مجلس الشيوخ بالموافقة من خلال التصويت الذي كان يوم 02اكتوبر 2008،حيث صوت 74سيناتور بنعم مقابل 25 سيناتور بلا

[1] – ابراهيم عبد العزيز النجار ، الازمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2009، ص91

،وبعد يوم من ذلك تم عرض الخطة على الكونقرسفتمت موافقة 263نائبا بنعم مقابل 171نائبا لا وهذا مادعى الى تثبيت الخطة.

على الرغم من هذا التثبيت للخطة غير ان الاسواق المالية العالمية واصلت انهيارها وذلك كنتيجة لعدم وجود ثقة اتجاه الخطة الامريكية .

ب–الاهداف :ركزت الولايات المتحدة الامريكية من خلال خطتها على مجموعة من الاهداف :[1]

–تدعيم الاحتياطي الفدرالي بالسيولة النقدية الكافية لانقاذ المؤسسات المالية من الانهيار .

–السعي نحو تفادي الذعر الذي تعرض لها المودعين في البنوك التجارية ،وذلك تفاديا لسحب الودائع .

ت –بنودالخطة :

شكلت الخطة الامريكية من اربعة عشر بندا تنتهي صلاحيتها الى غاية31ديسمبر 2009 على ان تقوم الحكومة بتمديدها الى سنتين وتضمنت هذه البنود مجموعة من المحاور :

–كيفية التطبيق :

*حيث تطبق خطة الانقاذ من خلال مراحل وذلك بتخصيص 250مليار دولار وذلك بعد المصادقة على الخطة من قبل الخزينة الامريكية مع امكانية الرفع من هذه الحصة الى 350 مليار دولار ،ويمكن لاعضاءالكونقرس المعارضة عند الضرورة .

*تفويض وزير الخزانة بالقيام بالتنسيق فيما بين الشركات والبنوك المركزية للدول الكبرى المتضررة جراء الازمة من اجل القيام بخطط متشابهة .

*اتخاذ اجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات

[1] – محمد حامدي ، التأسيس النظري لازمة المالية العالمية ، بحث قدم لملتقى دولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدية و احوكمة العالمية ، 20-21 اكتوبر ، 2009 ، جامعة سطيف ، ص7.

*تم تفعيل مجموعة من القرارات الكفيلة لحماية الاشخاص العاجزين عن دفع القروض العقارية والمهددة منازلهم بالمصادرة حيث من بين اهم حالات المصادرة التي تمت دون ان تواصل مع المقترضين او الاتقفاق معهم .

*اعانة البنوك الصغيلرة التي تضررت جراء الازمة حتى تتمكن من اعادة تنشيط معاملاتها .

*السماح للدولة باعادة النظر في الشروط المتعلقة بمنح القروض العقارية للمدينين الذين لديهم عراقيل .[1]

ثانيا :خطة الانقاذ الفرنسية

تضمنت خطة الانقاذ الفرنسية 360مليار اورو حيث بنيت على اساسين :

-40مليار دولار لاعادة الرسملة recapitalization.

-انشاء مؤسسات من اجل اعادة تمويل تشارك فيها البنوك بنسبة 66بالمئة ،اما الدولة فمساهمتها ب34بالمئة حيث تقوم هذه المؤسسة على اعادة تمويل مؤسسات الاقراض .

ثالثا :خطة البلدان الصناعية السبعة G7

اتفقت الدول السبع على خطة تحرك PLAN D ACTIONمن خلال وزراء المالية وحكام البنوك المركزية وذلك بتاريخ 10اكتوبر2008.

[1]-بوعشة مبارك، الأزمة المالية، الجذور، الأسباب والآفاق، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف، ص14.

المطلب الثاني: الأزمة اليونانية:

الفرع الأول: واقع الاقتصاد اليوناني

ينبني الاقتصاد اليوناني على أمور ثلاث حيث يعتبر قطاع الخدمات هي الركيزة الأساسية للاقتصاد اليوناني، فهو يساهم بحوالي 75% من الناتج المحلي الاجمالي، حيث أنه هذا القطاع يستوجب ما يقارب 68% من قوة العمل، بينما قطاع الصناعة يحصل على حوالي 20% من الناتج المحلي الاجمالي، ويحتضن بدوره (قطاع الصناعة) على 20% من العمالة أما بالنسبة لقطاع الزراعة فهو يدعم الناتج المحل الاجمالي بحوالي 13.7% حيث يمنح قطاع الزراعة ما يقارب 12% من اليد العاملة.

يعتبر الاقتصاد اليوناني حجرة عثرة بالنسبة لاقتصادات الاتحاد الأوروبي، حيث يقدر معدل البطالة بحوالي 9% وهو أسوأ مؤشرا في دول الاتحاد الأوربي [1]

تعتبر اليونان من حيث دول الاتحاد الأوروبي التي تجعل من اليورو عمله لها، وتظهر أزمتها (أزمة اليونان) من خلال ظهور حزمة من الاختلالات الهيكلية التالية:

ب-تعتبر معدل البطالة والمقدر ب9% وهو نسبة عالية مقارنة مع قيمة دول الاتحاد الأوروبي الآخر وهذا أبدل على عدم امتلاك الاقتصاد اليوناني المقدرة على استيعاب العاملة الجديدة، وهذا اثبات لضعف الاستثمارات والناتجة عن عدم دخول تدفقات +مالية كافية لتحريك الاستثمار.

2-اعتماد اليونان بصفة مستمرة على الاستدانة لمواجهة اختلالات اقتصادية مختلفة حيث وصل المعل 113% من مستوى الادخار.

-الاعتماد على المساعدات القادمة من الاتحاد الأوروبي

-عدم التوازن في مكونات الناتج المحلي الاجمالي حيث أن قطاع الخدمات يحفى بثلاث أرباع الناتج المحلي الاجمالي 75.5% بينما قطاع الزراعة والصناعة لا يكادان أن يتعدى ربع الناتج المحلي الاجمالي وهنا اشارة إلى أن قطاع الانتاج الحقيقي هو قطاع متردي في اليونان.

لقد رافق اللجوء المستمر للاستدانة بوادر وضغوطات الأزمة المالية العالمية خلال 2010 حيث بات لزام أن يتم معاينة اقتصادات الدول الأوربية وفي حطم هذا الوضع فقد عرف معدل النمو للاقتصاد

[1] -دوالكور نور الدين أزمة الدين السيادي في اليونان، الأسباب والحلول مجلة الباحث، عدد 13 2013ص59

اليوناني انخفاضا رهيبًا وذلك من 4% إلى 13% وهذا ما اعتبر على أن الخطر سيحل[1]

الجدول رقم07: مؤشرات الاقتصاد اليوناني 2001-2011.

السنوات	1200	200	3200	4200	5200	6200	7200	8200	9200	1020	1120
الدين العام (مليار دولار)	1.915	.2159	168	3.218	5.419	.2224	.3239	3.326	.7299	29.53	.6355
الدين العام GDP	3.710	1.710	7.49	8.69	.0100	6.110	7.410	.0113	.4129	.01450	5.316
التضخم%	.73	.93	.43	.03	.53	.33	.03	.24	.31	.74	.13
النمو	.24	.43	.95	.44	.32	.55	.03	-0.2	-3.3	-3.5	-6.9
عجز الميزانية	_4.5	-4.8	_5.6	-7.6	_5.2	-5.7	_6.5	-9.8	-15.6	-10.3	-9.1

Source : the international, monetaryFund (MF) worldeconomicoutlookdataseptembre2011.

من خلال الجدول يظهر أن المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد اليوناني عرفت الاستقرار، حيث عرف الدين العام تزايدًا مستمرا خلال الفترة 2001-2011 إذ وصل إلى 355.9 مليار حيث كانت الزيادة في الدين العام بنسبة 100% في 2011 مقارنة بنسبة 2001. وهذا راجع لعجوزات الكبيرة التي عرفها ميزان المدفوعات.

كذلك فقط عرفت الميزانية عجزا، حيث شهدا ارتفاعا مستمرا، حيث وصل هذا العجز إلى 9.1% من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما يستدعي الاقتراض لمجابهة النفقات العامة على الرغم من رفض التام من خلال المواطنين اليونانيين لسياسة ترشيد الاخفاق العام المنتهية من قبل الحكومة اليونانية.

الفرع الثاني: الديون السيادية في اليونان

تعتبر الديون السيادية شكل من أشكال الاقتراض، حيث تتمثل في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وتعمل على طرحها للبيع، للمستثمرين خارج تخوم الدولة.

ومن هنا ينبغي على الدولة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة بشكل سندات بالعملة الأجنبية وأن يتوفر لديها هيكل تدفقات نقدية أجنبية وعندما تكون الدولة عاجزة على الوفاء اتجاه الدائنين تظهر أزمة مالية تسمى بأزمة الديون السيادة.

[1]-محمد جستن الأزمة المالية اليونانية إلى أين مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19 العدد الخاص 3و4، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن 2011ص12.

بدأت الأزمة اليونانية كنتيجة للأزمة المالية العالمية حيث ظهرت معالم الأزمة من خلال الزيادة المستمرة للديون وبصفة سريعة وبناءا ذلك لجأت الحكومة اليونانية إلى صندوق النقد الدولي من أجل انتهاج خطة انقاذ حيث بات الدين الحكومي مشكلة عويصة بالنسبة للاقتصاد اليوناني خصوصا في 2011.

الفرع الثالث: الحلول المنتهجة لعلاج الأزمة اليونانية

اتجهت اليونان إلى دول اليورو وصندوق النقد الدولي بطلب لرسمي وذلك بتاريخ 23جوان2010 وذلك من أجل الخروج من الأزمة، وهذا بتفصيل خطة انقاذ مالية إذ تشتمل على فروض من الاتحاد الأوروبي وكذا صندوق النقد الدولي وذلكبم45مليار دولار وهذا من أجل مجابهة ومواجهة النفقات خلال السنة اتفقت الدول اليورو مع صندوق النقد الدولي من أجل منح اليونان حصص معتبرة من القروض وذلك بقيمة 110مليار دولار خلال ثلاث سنوات، حيث كانت حصة الاتحاد الأوروبي 80مليار بينما صندوق النقد الدولي، قدم 30 مليار دولار.

وبلغت الفائدة ض نحو5.2% حيث فترة السداد 3سنوات وقد تم تخفيض الفائدة في قمة بروكسل وبعدها تم تخفيض الفائدة إلى 4.2%مع الزيادة في فترة السداد إلى 7سنوات ونصف وقد نظمت وبناءًا على الخطة فقد طلب من اليونان أن تحد من عجز الميزانية وذلك بانتهاج سياسة التقشف.

المبحث الثالث: أزمة 2014 في الجزائر وظرف معالجتها

يرقي قطاع المحروقات بمكانة هامة في اقتصاد الجزائر، حيث يمكن اعتباره على أنه العصب الرئيسي للاقتصاد، إذ يعد مورد هاما للإيرادات العامة للدولة، وفي خضم هذا الوضع لذي يعتبر الهيكل الإنتاجي الجزائري هيكلا موحدا يعتمد على البترول فقط كأساس لتفعيل اقتصاده، فإن ذلك يرفع من درجة المخاطرة ومن هذا الأساس كان لزاما من انتهاج بعض السبل الكفيلة بتحقيق التنويع الاقتصادي وكذا الحماية من الانهيار الطارئ المستقبلي لأسعار البترول.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطورات مختلفة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

أولا: معدل البطالة

الجدول رقم 08: معدلات البطالة في الجزائر خلال 2009–2015.

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	10.2	12	19.8	10.5	10	10.6	11.2

من إعداد الطالب بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد والطاهر جليط دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر الفترة (1980–2014) مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد 6 ديسمبر 2016 ص209.

تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت مستويات مرتفعة ومتزايدة على الرغم من برامج التشغيل التي اتبعتها الدولة، غير أن المرحلة ما بعد 2014 بدأت هذه البرامج تتقلص نتيجة لعدم قدرة الدولة لمجابهة تكاليف هذه البرامج.

فلو تحدثنا عن المرحلة الممتدة بين 2009–2014 فيمكن أن نقول أن معدلات البطالة في هذه المرحلة كانت متساوية أو متقاربة، وحيث ارتفعت من 10.2% سنة 2009إلى12% عام 2010 ثم انخفضت إلى 9.8 سنة 2011 وهذا التغير مرتبط بالأساس بارتفاع وانخفاض أسعار البترول وكذا

عدم قدرة القطاعات الأخرى خارج المحروقات على رفع التحدي والرفع في الطاقة الاستيعابية للعمالة وكذا امتصاص القدر الكافي من البطالة وذلك من أجل الحصول على معدلات البطالة تقترب إلى مستوى التشغيل الكامل وفي الوقت الذي فشل فيه الاقتصاد الجزائري إلى الزيادة في الطلب على العمالة ما بعد الأزمة النفطية 2014، حيث قدر عدد البطالين بـ1.34 مليون سنة 2015 وهذا ما يقارب 11.2%وهذا بارتفاع بـ 0.6 نقطة مئوية مقارنة مع2014

الجدول رقم 09: معدل العمالة على حسب القطاعات خلال الفترة 2009–2014.

القطاعات / النسبة	قطاع الفلاحة	قطاع الصناعة	قطاع البناء والأشغال	قطاع التجارة والخدمات
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
2009	13.11	12.61	18.14	56.14
2010	11.67	13.73	19.37	55.23
2011	10.77	14.24	16.62	58.37
2012	9	13.10	16.4	61.6
2013	10.6	13.00	16.6	59.8
2014	9.5	12.6	16.5	61.4

المصدر: source : ONS retrospectives statistique, chapitre 2 (emploi)

من خلال الجدول يتضح أن قطاع التجارة والخدمات هو الذي حضي بأكبر قدر من العمالة، حيث عرف هذا القطاع أعلى نسبةسنة2012 والتي وصلت إلى 61.6%، بينما قطاع الفلاحة لا يستوعب العمالة التي تليق بأهمية هذا القطاع في الاقتصاد حيث أنه لا يساهم بدرجة كبيرة إذ عرف هذا القطاع أدنى نسبة خلال الفترة 2009–2014 وصلت إلى 9% سنة 2012، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع ما يستوعبه قطاع الفلاحة في دول أخرى خاصة المجاورة منها، حيث تولى حكومات هذه الدولة أهمية بالغة لقطاع الفلاحة لاعتبار أنه يقدم الكثير للاقتصاد نتيجة ما يساهم به في الحد من البطالة.

أما قطاع الصناعة، فتنتشر العمالة في هذا القطاع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي بدورها تساهم بصفة محتشمة في استيعاب أكبر قدر من العمالة، وهذا ما يشير إلى أن قطاع الصناعة لا يساهم في الاقتصاد الجزائري بالدرجة الكافية.

ثانيا: التضخم في الجزائر

الجدول رقم 10: معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2014.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل	5.74	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على بنك الجزائر التقرير السنوي 2013 ص217، البنك الدولي.

من خلال الجدول يتضح أن معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2014 عرفت تذبذب في مستويات التضخم، لكنها معتدلة نسبية نتيجة لجهود الحكومة في مواجهة التضخم، حيث شهدت 2012 أعلى نسبة خلال الفترة 2009-2014، والتي قدرت بـ 8.89%، حيث نتجت عن ارتفاع معظم السلع في السوق العالمية، والتي كانت ناتجة عن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، وذلك لاعتبار أن الجزائر تستورد معظم السلع الاستهلاكية بينما نجد أن سنة 2014 عرفت أدنى نسبة والتي كانت ناتجة عن انخفاض أسعار الطاقة، وهذا ما مكن من انخفاض أسعار المواد والسلع في السوق العالمية.

ثالثا: الوضعية النقدية

عرفت الوضعية النقدية المجمعة توسعا ضعيف نسبيا للكتلة النقدية M2 في 2015 (0.13%) ونمو بسيط جدا لهذا المجمع خلال سنة 2016 (1.76%) وهذا في تعارض كلي للفترة الممتدة بين 2010-2014 حيث بلغ المتوسط السنوي لنمو الكتلة النقدية 13.8M2%.[1]

[1]-تقرير بنك الجزائر، مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في طرف استمرار الصدمة الخارجية، ص ص 14-15.

من خلال تحليل الوضعية النقدية يتبين أنها تشتمل على مجموعة من التطورات من بينها انخفاض في الودائع تحت الطلب في 2015 – (12.38) وانخفاض لهذه الودائع في سنة 2016 بنسبة (–2.66) وهذا ما يساهم في تقليص حاد لودائع قطاع المحروقات (–41.09%) مع وجود ارتفاع نسبي لودائع هذا القطاع في2016 (2.57%)، مع وجود انكماش في نمو ودائع قطاع خارج المحروقات (–1%) في 2015 و –(1.77%) في2016 مع وجود نمو موجب بـ 12.50 في 2014.

انخفاض صافي الموجودات الخارجية بواقع (2.28%) في 2015 و (18.08%) خلال 2016 يفسر ضعف مستوى هذا التقلص في 2015 على الرغم من التآكل المعتبر لاحتياطات الصرف المعبر عنها بالدولار (–64.8) مليار دولار فيما بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية ديسمبر 2016 بانخفاض قيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية.[1]

رابعا: النمو الاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم 11: النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009–2014.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي	13.5	12.4	4	2.6	3.1	14.5

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات الديوان الوطني للإحصاء 2012 تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2015

من خلال الجدول رقم (10) يظهر أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر عرفت معدلات متذبذبة والسبب يعود إلى الانخفاض في أسعار البترول، وذلك لاعتبار أن الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباط وثيقا بأسعار المحروقات، حيث أن حصة الأسد في معدل النمو الاقتصادي تكون لصالح المحروقات في حين أننا نجد معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات يكون أقرب من الصفر.

وعلى الرغم من برامج توطيد النمو التي انتهجتها الدولة غير أن ذلك لم يمكن من الخروج من التبعية للمحروقات في تلك الفترة (2009–2014)

[1]–تقرير بنك الجزائر، مرجع سابق، ص15.

1–معدلات الناتج المحلي الاجمالي

الجدول رقم 12: معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال 2010–2014.

الوحدة: مليون (بالدينار الجزائري)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	11.991564	14.588532	16.208698	16.643834	17.205106

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 ص409.

من خلال الجدول رقم (11) يظهر أن الناتج المحلي الإجمالي عرف قفزات نوعية خلال الفترة 2010–2014 حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي نسبة 18% سنة 2011 مقارنة بـ2010 ويعود ذلك إلى الطفرة النوعية التي عرفتها أسعار البترول خلال تلك الفترة مع جهود الدولة في البحث عن آليات لتنويع الهيكل الإنتاج.

2– الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم 13: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية خلال2009–2014.

الوحدة: مليون دولار

	قطاعات الإنتاج السلعي					قطاعات الخدمات الإنتاجية			قطاعات الخدمات الاقتصادية		
	الزراعة الصيد الغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء	تجارة مطاعم وفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف	الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى
2009	12.820	42.798	7.889	898	1.225	16.878	12.277	330	13.427	16.871	2.861
2010	13.644	56.188	8.036	956	1.321	18.138	13.544	363	14.822	21.784	3.159
2011	16.106	72.500	7.126	1.185	1.383	19.291	13.860	807	18.973	31.702	3.544
2012	16.935	71.567	7.785	19.678	1.618	22.669	15.571	1.090	12.11	32.585	3.986
2013	21.029	65.359	9.035	22.746	1.886	27.200	16.979	1.211	1.460	38.313	4.712
2014	22.725	55.085	8.951	23.196	1.852	28.662	18.899	1.230	1.468	35.947	4.836

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معلومات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

من خلال الجدول رقم (12) يظهر أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية عرف تطورا كبيرا، إذ نجد أن الصناعات الاستخراجية حظيت بحصة الأسد في الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت هذه النسبة إلى 75% من إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي بينما قطاع الصناعات التحويلية لم تتعد 8% من إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي، وهو القطاع الذي يتبقى للدولة أن ترفع من حصته من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

بينما نجد قطاع الزراعة والصيد ساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ضئيلة، لكنه في تطور موجب من سنة إلى أخرى، حيث ارتفعت بنسبة 56% خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2009، وهذا دليل على أن الحكومة تسعى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في مجال الفلاحة.

أما في قطاع الخدمات الإنتاجية فنجد من خلاله أن قطاع التأمين وقطاع المصارف والبنوك متعثر لدرجة أنه لا تساهم في تمويل الاقتصاد بالدرجة الكافية، حيث وصلت مساهمة قطاع التأمين والمصارف إلى 330 مليون دولار خلال 2009، وهي قيمة ضئيلة مقارنة مع اقتصادات الدول الأخرى، ولهذا استوجب اشراك القطاع الخاص في هذا القطاع من أجل الرفع من المساهمة.

خامسا: المديونية الجزائرية:

الجدول رقم (14) يبين المديونية الخارجية في الجزائر

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الدين الخارجي	5.41	5.45	4.41	3.694	3.696	3.010
قيمة خدمة الدين	0.85	0.57	0.61	0.84	0.52	0.48

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معلومات علي مكيد، عماد معوشي الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وآفاق التحول نحو اقتصاد السوق، مجلة المستقل العربي ص104، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 ص ص525-526.

من خلال الجدول رقم (13) يظهر أن الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة محل الدراسة 2009-2014 عرف انخفاضا معتبرا وصل إلى أكثر من 300% ما قبل 2006 وهذا راجع إلى الطفرة النفطية التي مكنت الجزائر من تسديد معظم ديونها، وكذا خطط وأهداف الدولة في السعي نحو التخلص من الديون، حيث بادرت بالاتفاق مع الدول المقرضة في إمكانية التسديد دون الرجوع إلى اتفاقات إعادة الجدولة التي كانت موجودة سابقا.

فلو تأملنا في الديون الخارجة خلال الفترة2009 -2014 لوجدناها مستقرة نسبيا، حيث تأرجحت بين 3 مليار، 4 مليار و5 مليار وكان الارتفاع والانخفاض مرتبط بصفة رئيسية بميزان المدفوعات، إذ أن الديون الخارجية انخفضت سنة 2014 بنسبة 79% مقارنة مع 2009، وهذا إقرار مباشر على أن المديونية الخارجية في انخفاض مستمر.

أما بالنسبة لخدمة الدين فقد تأرجحت بدورها بين الارتفاع والانخفاض، حيث وصلت خدمة الديون إلى 480 مليون دولار.

سادسا: ميزان المدفوعات في الجزائر

يعد ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية المهمة في اقتصاد الدولة بصفة عامة واقتصاد الجزائر بصفة خاصة.

الجدول رقم (15) يبين الصادرات السلعية.

الوحدة: مليون دولار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات السلعية	45190.0	57.090.0	72.880.0	71.06.0	64.378	60.040.0

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013-2016.

من خلال الجدول نجد أن قيمة الصادات عرفت ارتفاعا ملحوظا من 2009 إلى 2011، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول باعتبار أن هيكل الصادرات الجزائرية تحتوي في معظمه على

المحروقات، وبالتالي فارتفاع قيمة الصادرات مرهون بارتفاع أسعار المحروقات، فبمجرد انخفاض أسعار المحروقات بدأت قيمة الصادرات في الانخفاض، وهذا ما يؤثر طبعا على ميزان المدفوعات بصفة عامة، وهذا ما يشير إلى أن هيكل الصادرات غير مستقر باعتباره تحت وطئة سلعة واحدة وهي المحروقات.

الجدول رقم(16) يبين الواردات السلعية.

الوحدة: مليون دولار

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الواردات السلعية	37.400.0	38890.0	44.940.0	51569.0	550.62.0	59.440.0

المصدر: إعداد الباحث بناءا على معلومات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

من خلال الجدول يظهر أن فاتورة الواردات في تزايد مستمر، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، وكذا تزايد عدد السكان وبالتالي ارتفاع في الاستهلاك المحلي حيث أن هيكل الواردات متنوع ومتعدد إذ يتوفر على مجموعة كبيرة من السلع، ومن هنا من غير الممكن على الدولة أن تتحكم في تقليص وارداتها على مستوى القريب دون وجود إمكانيات للإنتاج المحلي:

الجدول رقم (17) الميزان التجاري الجزائري

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الميزان التجاري	7790.0	18.200.0	25953.0	20237.0	9.316.0	600.0

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معلومات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، 2016.

من خلال الجدول رقم (16) يظهر أن الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2009-2014) عرف استقرار رئيسيا حيث شهدت هذه الفترة متوسط ميزان التجاري موجب والفضل يعود إلى الارتفاع في أسعار البتول وبدأ انخفاض في سعر صرف العملات الرئيسية في بعض الفترات حيث ارتفع ميزان التجاري بنسبة 300% لسنة 2012 مقارنة بـ2009 ونسبة معتبرة تدعم احتياطات الصرفي الأجنبي بسيولة نقدية معتبرة.

يمكن القول أن الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2014 عرف ميزان تجاري موجب لكن دائما يبقى تحت وطأة أسعر المحروقات.

الجدول رقم (18) يبين الحساب الرأسمالي والمالي خلال الفترة 2009-2014.

الوحدة: مليون دولار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
	3460.0	3.180.0	2370.0	352.0-	623.0-	3560.0-

من إعداد الباحث بناء على معلومات تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013-2016.

لقد تراوح الحساب الرأسمالي والمالي بين الموجب والسالب، حيث كانت حركة رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج أقل من الخارج إلى الداخل وهذا راجع إلى اعتبار مناخ الأعمال مهيأ إلى درجة تحفز المستثمرين الأجانب لاختيار الجزائر كوجهة استثمار نتيجة لملائمة العوامل الاقتصادية والمناسبة لكن يكون الاستثمار مجدي غير أن هذا الحساب (الحساب الرأسمالي والمالي) بدأ يتخاذل ابتداءا من 2012 نتيجة لظهور قوانين واجراءات تعرقل المجال الاستثماري.

الجدول رقم (19)يبين الميزان الكلي للفترة 2009-2014.

الوحدة: مليون دولار

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
	3.860.0	15.320	20.060.0	12.136.0	134.0	570.0

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معلومات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

عرفت هذه الفترة (2009-2014) ميزانا كليا موجبا وبقيمة معتبرة من 2009 إلى 2012 وهذه مرتبط بالأساس بالطفرة النوعية لأسعار البترول لكن سنة 2013 و 2014 عرفت قيمة أقل من مليار دولار.

على العموم هذه الفترة ساهمت إلى حد كبير بزيادة وتدعيم احتياطي العرف الأجنبي، وذلك باعتبار أن الفوائض من موازين المدفوعات يدعم بها الصناديق من العملة الأجنبية.

سابعا: احتياطات الصرف

عرف احتياطي الصرف قيم متقاربة خلال الفترة 2009-2014 وذلك لاعتبارات عدة منها التخلص من الدين الخارجي الذي كان في 2006، حيث واصل إجمالي الدين الخارجي انخفاضه ليصل إلى 3.02 مليار دولا سنة 2015.

تعثرت تطور احتياطات الصرف للفترة 2009-2014 بمدى إيجابية ميزان المدفوعات والناتج بدوره عن ارتفاع قيمة الصادرات في تلك الفترة والتي نتجت بدورها عن ارتفاع في أسعار البترول.

ثامنا: سعر الصرف

الجدول رقم (20) يبين سعر صرف العملة الوطنية (الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف	72.6470	74.3908	72.9379	77.5360	79.3684	80.5790

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011-2014.

باعتبار أن نظام سعر الصرف في الجزائر هو تقويم مدار أو موجة فقد عرف سعر الصرف توازنا بما يقدم الاقتصاد الوطني، حيث كان سعر الصرف يسعى نحو الخروج من الاقتصاد الريعي لكن بدأ الدينار الجزائري يفقد سيطرته مقابل الدولار الأمريكي، حيث أن الفترة 2009-2014 عرفت انخفاضا مستمرا في قيمة الدينار الجزائري أو قد عرفت بنسبة التغير في 2015 تقدر بـ 124.68وهي نسبة معتبرة تشير إلى أن الدينار فقد الربع من قيمته لسنة الأساس 2009.

أما بالنسبة لمتوسط التغير فقد وصل إلى 5.55% ولم يقف هذا المتوسط عند هذا المستوى بل وصل إلى مستويات قياسية أفقدت الدينار قيمته وأدى إلى الكثير من الاختلالات الاقتصادية كالتضخم مثلا.

تاسعا: المالية العامة في الجزائر

عرفت المالية العامة في الجزائر تطورات كبيرة من خلال أهداف اقتصادية ومالية تتحدد من خلال سياسة انفاقية وتحصيل الإيرادات العامة.

1-تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014 تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

أ-نفقات التسيير في الجزائر

الجدول رقم 21: نفقات التسيير خلال 2009-2014

الوحدة: ألف دينار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات التسيير	2.593.741.485	2.837.999.823	3.434.306.634	4.608.250.475	4.335.614.484	4.714.452.366

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معلومات قانون المالية 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

من خلال الجدول يظهر نفقات التسيير عرفت ارتفاعا ملحوظا حيث زادت نفقات التسيير نسبة حوالي 34% لسنة 2012 مقارنة مع 2011 وهي نسبة معتبرة حيث كانت ناجمة عن التدابير التي قامت بها الدولة من فع الأجور وكذا خلق وزارات جديدة ولم يبق هذا الارتفاع عند هذا الحد بل تطور الأمر إلى أن وصلت نسبة الارتفاع إلى حوالي 38% سنة 2014 مقارنة سنة الأساس 2011.

ب–نفقات التجهيز في الجزائر:

الجدول رقم 22: نفقات التجهيز خلال 2009–2014.

الوحدة: ألف دينار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات التجهيز	2.597.717.000	3.22.861.000	3.184.120.000	2820.416.581	2.544.208.000	2991.714210

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات قانون المالية: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

من خلال الجدول يظهر أن نفقات التجهيز تراوحت بين الارتفاع والانخفاض، حيث استفادت العديد من القطاعات على حصة معتبرة من نفقات التجهيز أهمها المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية وكذا الفلاحة والري، وأيضا دعم الحصول على السكن، فقد حاولت الدولة خلال نفقات التجهيز أن تثبت مدى اهتمامها بالسياسة الاستثمارية على الرغم من أن نفقات التجهيز كانت أقل من نفقات التسيير غير أنها مست القطاعات الاستثمارية الحساسة.

ت–الإيرادات العامة في الجزائر

الجدول رقم 23: الإيرادات العامة خلال 2009–2014.

الوحدة: ألف دينار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات العامة	2.786.600.000	3.081.500.000	2.992.400.000	3.455.650.000	3.820.000.000	4.218.180.000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات قانون المالية 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن الإيرادات العامة للدولة تراوحت بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2009 –2014، حيث انخفضت سنة 2011 بنسبة 2.88% مقارنة بـ2010 وذلك نتيجة انخفاض في الجباية البترولية، أما للفترة 2012–2014، فقد عرفت ارتفاعا محسوسا في الايرادات العامة

والناتج عن الارتفاع الكبير في الايرادات الجبائية حيث وصل الارتفاع سنة 2014 بنسبة 246% مقارنة بـ 2009، وهذا إشارة إلى أن الجزائر تريد أن تتخلص من الجباية البترولية كأساس لفرض توازن الميزانية حيث أن حصة الجباية البترولية من الإيرادات العامة عرفت انخفاضا معتبرا إذ وصل الانخفاض من 58% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 2009 إلى 37% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 2014

ث–عجز الميزانية العامة

الجدول رقم 24: عجز الميزانية العامة خلال2009–2014.

الوحدة: ألف دينار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
	-2404858485	-2.7779360823	-3626026634	-3973217056	-3059623114	-3437986576

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات قانون المالية 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

لم يعد توازن الميزانية أحد أهم الأولويات المالية للدولة، حيث أصبح الحديث عن نسبة العجز في ميزانية الدولة فبالنسبة للميزانية العامة للجزائر خلال 2009–2014عرفت عجزا يختلف من سنة إلى أخرى فمثلا كان العجز في سنة 2009 بنسبة 46% وقد بلغ العجز أوجّه خلال الفترة2009–2014 حيث وصل إلى نسبة 53% سنة 2012.

وهذه العجوزات في الميزانية العامة ناتجة في الأصل عن التذبذب الحاصل في الجباية البترولية باعتبارها تحضي بحصة معتبرة في الإيرادات العامة للدولة والتي تتقلص بسبب انخفاض أسعار البترول ويتم تقويم العجز في الميزانية العامة للدولة من خلال صندوق ضبط الإيرادات.

ج–صندوق ضبط الإيرادات:

يعد صندوق ضبط الإيرادات (FRR) من الآليات التي تستخدمها الدولة في مواجهة العجز الذي يمكن أن يستوي الميزانية العامة للدولة فلو تحدثنا عن طبيعة صندوق ضبط الإيرادات فيمكننا القول على أنه في تناقص مستمر حيث أنه وصل إلى 3081 مليار دينار في نهاية 2015 وتقلص بعدها إلى 1797 مليار دينار، والسبب الرئيسي في هذا التناقض كون أنه لا وجود لفائض الجباية

البترولية نتيجة لانخفاض الحاد في أسعار البترول وبالتالي فهذا الصندوق وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية والمالية فإنه وبطبيعة مؤهل لا محالة لكي يكون فارغا وبالتالي يمكن أن تتحول الدولة إلى اجراءات وخيمة تتيحها الاستدانة أو الإصدار النقدي الجديد.[1]

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات

أولا: مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات

يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات التي تساهم بتشكل كثير في الصادرات الجزائرية.

الجدول رقم 25: نصيب البترول الخام من الصادرات الجزائرية

الوحدة: مليون دولار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات	21497	28.089	37.289	34662	29.807	26.807
	45.080	57.219	72.874	71.622	65.020	55.443

من إعداد الباحث بناءا على معلومات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014-2016.

يحظى البترول الخام بحصة معتبرة ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذا يدل على الطلب المتزايد على البترول الخام الجزائري.

لو تأملنا في البترول أعلاه لوجدنا أن البترول الخام من إجمالي الصادرات في تزايد مستم حيث ارتفعت من 47.68% سنة 2009إلى48.35% سنة 2014 وهذا إشارة إلى أهمية النفط الخام بصفة خاصة وقطاع المحروقات بصفة عامة في الصادرات.

[1]-تقرير متعلق بعرض مشروع قانون المالية لسنة 2016 ص16.

ثانيا: الإيرادات البترولية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم 26: الإيرادات البترولية والناتج المحلي الإجمالي

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
	24.0	24.1	27.4	26.4	20.7	19.9

من إعداد الباحث بناءا على معلومات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، 2014، 2016.

لقد عرفت مساهمة الإيرادات البترولية في الناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض حيث عرفت ارتفاعا بـ 2.4سنة2012 مقارنة بـ 2009 وهذا ناتج عن الارتفاع في أسعار البترول والزيادة في الطلب على المحروقات وعاودت بعد ذلك الإيرادات البترولية في الانخفاض بسنة 2014، حيث وصلت إلى 19.9%من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: مساهمة الجباية البترولية في الخزينة العمومية

تعد الجباية البترولية مود هام بالنسبة للخزينة العمومية، حيث تمثل 59.25 من إجمالي الإيرادات العامة وأصبحت هذه النسبة تتراوح في الانخفاض وهذا من خلال إحلال الجباية العادية.[1]

رابعا: احتياطات الصرف: تمكن قطاع المحروقات من توفير الصرف الأجنبي حيث وصل إلى 194 مليار دولار سنة 2013، وهذا ناتج عن الارتفاع في أسعار البترول.[2]

المطلب الثالث: الأزمة النفطية في2014 في الجزائر

لقدشهدت أسواق النفط العالمية تذبذبا في أسعار النفط وذلك في النصف الثاني من 2014، حيث عرفت أسعار البترول مستويات متذبذبة، كانت نتيجة في زيادة مفرطة في المعروض من النفط بالإضافة إلى أن منطقية الدول المصدرة للبترول أصبحت غير قادرة على التحكم في كمية المعروض العالمي لفقدانها حصة الأسد في العرض العالمي، ومن هنا أصبحت غير قادرة على التحكم في السعر

[1]-محمد بوطوبة، إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الاصلاحات، دراسة حالة الو م أ 2008، حالة الجزائر 2014، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه علوم التخصص مالية، جامعة تلمسان 2015-2016.

[2]-محمد بوطوبة، مرجع سبق ذكره، ص333.

من خلال خفض أو رفع الإنتاج لوجود إنتاج خارج OPEC وظهور سلع أخرى يمكن استبدالها بالبترول كالغاز الصخري ونظرا للظروف الدولية التي تميزت بانخفاض أسعار النفط الخام والغاز، عرفت التوازنات الخارجية والداخلية للجزائر ابتداءا من جوان 2014 عجزا في الحسابات الخارجية وحسابات المالية العمومية، حيث فقد النفط الخام الجزائري بين جويلية2014 (105.7 دولار للبرميل) وديسمبر من نفس السنة (62.1 دولار للبرميل) وهذا ما يقارب 41.2%من قيمته الأساسية.[1]

أولا: الآثار الاقتصادية

1-الإيرادات البترولية: لقد عرفت الإيرادات البترولية انخفاضا وصل إلى 31.309مليار دولار سنة 2015، حيث انخفض بنسبة حوالي 26% مقارنة بـ 2014 حيث كانت الإيرادات البترولية تقدر بحوالي 42.490 مليار دولار.

وقد عرفت الصادرات من النفط الخام الجزائري هبوطا رهيبا إذ انخفضت بنسبة 51% سنة 2015 مقارنة بنسبة 2014.[2]

3- **الميزان التجاري:** لقد عرفت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من 2014 فائضا تجاريا وصل إلى حوالي 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 2013، وقد كانت نسبة التراجع بـ 18% أما فيما يتعلق بالواردات فقد وصلت قيمتها إلى 43.83 مليار دولار سنة 2014 مقابل 41.93 مليار دولار وهذا ما يعني أنه حدث ارتفاع قدره 4.55%.[3]

[1]-تقرير متعلق بعرض مشروع قانون المالية لسنة 2016، ص5.

[2]-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص471.

[3]-مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ندوة مقدمة حول أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، 14 ماي 2015، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، ص ص 5-6.

3-الجباية البترولية الجزائرية:

الجدول رقم 27: الجباية البترولية في الجزائر خلال (2009-2014)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	ناتج الجباية البترولية الموجه لميزانية الدولة	ناتج الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الإيرادات	ناتج الجباية البترولية الفعلية الإجمالي
2009	1927	400.674	2327.674
2010	1501.7	1318.31	2820.010
2011	1529.4	2300.32	3829.720
2012	1519.04	2535.309	4054.349
2013	1615.9	2062.23	3678.130
2014	1577.73	1812.691	3390.421

المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للتوقعات والتنبؤات

من خلال الجدول يتضح أن ناتج الجباية البترولية الموجه لميزانية الدولة عرف ارتفاعا محسوسا، وهذا إشارة إلى أن المحروقات هي عامل مهم في ضبط ميزانية الدولة أما بالنسبة لرصيد صندوق ضبط الإيرادات شهد ارتفاعا مستمرا خاصة في 2012، لكن مجرد حدوث الأزمة النفطية 2014، بدأ الرصيد في الانخفاض، ويعود ذلك إلى انخفاض في مداخيل الجباية البترولية حيث أن الفائض من هذه الجباية يوجه إلى صندوق ضبط الإيرادات، إضافة إلى ذلك فقد عرفت النفقات العامة للدولة ارتفاعا كبيرا، وهذا ما أدى إلى عجز في الميزانية الذي يمول من قبل صندوق ضبط الإيرادات حيث أن العجز الذي حصل في ميزانية 2015 تم اقتطاع 53% من قائم الادخارات المالية للدولة (صندوق ضبط الإيرادات).

4-التضخم: لقد عرف التضخم خلال2015 ارتفاع محسوس وصل 4.4% حيث وذلك نتيجة لأن الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية الرئيسية في 2015 وانخفاضها فمثلا نجد القمح انخفض سعره إلى 225 دولار للطن الواحد وذلك بمعدل 25.8% ومسحوق الحليب كامل الدسم والذي وصل سعره إلى 2508 دولار للطن الواحد، حيث انخفض بنسبة (-33.2%).[1]

5-مؤشرات المالية العامة:

عرفت ميزانية 2015 عجزا معتبرا وذلك نتيجة الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، فالعجوزات للمالية العامة التي تلت 2014، هي في الأصل ناتجة عن انخفاض في الجباية البترولية وكذلك عن ضعف الضريبة العادية، وأيضا نتيجة الارتفاع في النفقات العامة للدولة.

تشكل تطورات الجباية البترولية وهيكل الإيرادات الفرعية خارج المحروقات وإجمال النفقات العامة، عناصر رئيسية لتقييم المالية العامة، والتي تستدعي من خلالها وضع تعديلات التي يمكن أن تضمن استقرار للمالية العامة على المى المتوسط.

6-سعر الصرف: انتقل سعر الصرف للدينار الجزائري من 80.57 دج للدولار الواحد سنة 2014 إلى 100.46دينار للدولار الواحد سنة 2015، حيث انخفض بنسبة 19.81%كما انخفض الدينار بـ 13.85% مقابل الجنيه الاسترليني من أواخر 2014 إلى أواخر 2015 ليبلغ 153.60 دينار للجنيه الاسترليني.

هذا كله في 2015، لكن بعد 2015 تهاوى الدينار إلى مستويات قياسية حيث وصل في 2016 إلى 112 دينار للدولار الواحد.

7-السيولة المالية: يشكل انخفاض السيولة المالية لدى البنوك تهديدا كبيرا حيث يعتبر مصدر رئيسي لتمويل الاقتصاد حيث أعلن بنك الجزائر من خلال محافظة لكصاص أن السيولة المصرفية انخفضت بـ 2730 مليار دينار في ديسمبر 2014 إلى 2104 مليار دينار في جوان 2015 وهذا ما يشير إلى انخفاض بنسبة 23%.[2]

[1]-التقرير السنوي 2015 بنك الجزائر ص47.

[2]-محمد بوطوبة، مرجع سبق ذكره، ص336.

ثانيا: الآثار الاجتماعية

1-القدرة الشرائية للمواطن:

يوقع أن تنخفض القوة الشرائية إلى 5% خلال عام 2015، حيث أن أسعار السلع المستوردة شهدت ارتفاع قدر بـ 10% بالإضافة إلى سياسة التقشف المنتهجة والتي أدت إلى رفع الدولة لسياسة الدعم لبعض السلع.

2-تقلص فرص التشغيل: حيث أنه ومن خلال سياسات التقشف قامت الدولة بتقليص عدد المناصب المالية وبالتالي الزيادة في معدل البطالة وهكذا تأثرت الظروف الاجتماعية للمواطنين حيال الأزمة.

المطلب الرابع: الاصلاحات والبدائل للأزمة النفطية في الجزائر 2014.

تعتبر الامكانيات المالية التي تحتويها الجزائر من أهم الآليات التي تمكنها من إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد متنوع يعتمد على قاعدة كبيرة من الإيرادات ومن أجل الوصول إلى ذلك استوجب من الدولة الجزائرية أن تتخذ الإجراءات التالية:

أولا: ترشيد الإنفاق العام: أعلن الوزير الأول بتاريخ 25 ديسمبر 2014 من خلال التعليمة رقم 348، حيث أقر فيها عن مجموعة من التدابير وهي:

1-تقليص نفقات التسيير: حيث قامت الدولة من خلال قانون المالية بالعمل التخفيض والتقليل من نفقات التسيير، حيث انخفضت سنة 2016 بنسبة حوالي 3% مقارنة بـ 2015، حيث انخفضت ميزانية الداخلية والجماعات المحلية بنسبة حوالي 32% بينما الوزارات الحساسة لم تعرف انخفاضا محسوسا بالإضافة إلى التعليمة التي قدمها الوزير الأول والتي تنص على تقليص التوظيف.[1]

2-تقليص نفقات التجهيز: حاولت الدولة الخروج من الأزمة من خلال تقليص إجمالي النفقات العامة وكذا تقليص العجز في الميزانية، وكان ذلك من خلال تقليص في نفقات التجهيز بما ينفع الاقتصاد ولا يؤثر على برامج توطيد النحو حيث تلخص قانون المالية 2016 بتخفيض رخص البرنامج فيما بتعلق بالمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية وهذا بنسبة 76% مقارنة مع 2015وكان

[1]- قانون المالية 2015 ص47، قانون المالية 2016 ص37

ذلك تطبيقا لفحوى التعليمة الصادرة عن الوزير الأول وذلك بتجميد المشاريع التي لا تؤثر بدرجة كبيرة.[1]

3-التخلص من تبعية الجباية البترولية: حاولت الدولة من خلال قوانين المالية أن تتخلص من تبعية الجباية البترولية إذ أن قوانين المالية كانت مرهونة بمدى التحصيل الفريد في الجباية البترولية، فبعد حدوث الأزمة النفطية 2014 تم الاهتمام بالإيرادات الجبائية، حيث عرفت نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة انخفاضا نسبيا، حيث وصلت النسبة حوالي 35% من إجمالي الإيرادات العامة نسبة 2016 مقارنة بـ 37% من إجمالي الإيرادات العامة نسبة 2014.

من هنا نقول أن ارتفاع في الإيرادات الجبائية وكذا الإيرادات العادية سيكون على حساب الجباية البترولية التي تتميز بهشاشة كبيرة نتيجة عدم ثبات أسعار النفط، والتي ستؤثر على المستوى المتوسط على أرصدة صندوق ضبط الإيرادات.[2]

ثانيا: ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف: عمدت الدولة على الحفاظ على ما تبقى من احتياطي الصرف وذلك بتقليص فاتورة الاستيراد، حيث أقرت الحكومة تتفادى استيراد لبعض السلع كالحمضيات مثلا ومواد التجميل واستبدالها ومنتجات محلية وهذا ما يمكن أن يقلل الضغط على الاحتياطي الصرف وكذا محاولة خلق التوازن على الأقل في الميزان التجاري الذي تأثرت صادراته نتيجة انخفاض أسعار البترول.

[1]-قانون المالية 2015 ص48، قانون المالية 2016 ص38.

[2]-قانون المالية 2014 ص45، قانون المالية 2016 ص36.

ثالثا: جهود الدولة في تحقيق التنويع الاقتصادي

1-تطور الصادرات الجزائرية

الجدول رقم 28: تطور الصادرات الجزائرية خلال 2009-2016

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج المحروقات	1.06	1.52	2.06	2.06	2.16	2.58	1.96	0.94
صادرات المحروقات	44.12	55.52	71.42	69.80	63.75	58.42	32.69	14.19
إجمالي الصادرات	45.19	57.05	73.48	72.64	56.52	61.00	34.66	15.14

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معلومات بنك الجزائر Bulletin statistique de la banque d'Algérie (série rétrospectives) juin 2006, pp 51-52.

من خلال الجدول يظهر أن الصادرات خارج المحروقات عرفت تزايدا من 2009 إلى 2014، حيث وصلت الزيادة بنسبة 143% سنة 2014 مقارنة مع 2009، هي بنسبة معتبرة لكن لو تطرقنا إلى نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات، لوجدناها شحيحة جدا حيث لازالت صادرات المحروقات تعتلي عرش الصادرات سنة 2014، وتأثر الصادرات الجزائرية كان مرتبط بصفة مباشرة مع أسعار البترول حيث أن الأزمة النفطية أدت إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات في 2015 وهذا مقارنة بالتي تأتت موجودة في 2014 وذلك بنسبة 43.14، وهذا بالرغم بأن الكميات المصدرة قد حققت انخفاضا بنسبة (-0.3%).

يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تبقى ضعيفة وبعيدة عن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني حيث انخفضت في 2015.

2-الناتج الزراعي في الجزائر:

الجدول رقم 29: الناتج الزراعي في الجزائر خلال2005، 2010، 2013، 2014، 2015.

	2005	2010	2013	2014	2015
الناتج الزراعي مليون دولار	7.927	13.644	20.660	21.990	20.914
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي%	7.7	8.5	9.9	10.3	11.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد الملاحق الاحصائية ص431.

عرف الموسم الزراعي لسنة 2015 مستوى انتاج أعلى من مستوى الإنتاج في 2013، حيث تزايد القيمة المضافة لحجم الإنتاج للقطاع الفلاحي بنسبة 6.4%لتصل إلى 1936.4 مليار دينار، وتمثل هذه القيمة بنسبة 5.8% من القيمة المضافة للاقتصاد الحضيض.

يمكن القول أن الناتج الزراعي عرف زيادة معتبرة ابتداء من 2005 إلى 2014، وهذا دليل على أن الدولة تسعى إلى خلق توافق بين ما هو موجود لديها من إمكانيات في المجال الزراعي والفلاحي، وبين ما تنتجه . لكن هذا لا يزال بعيدا نوعا ما عن ما يمكن فعله في القطاع الفلاحي في الجزائر وهذا بدليل أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لازالت ضئيلة لكنها في تقدم وارتفاع مستمر.

وهذا ناتج عن السياسة الزراعية التي تنتهجها الدولة في الدعم الفلاحي، وكذا التعليمات التي تشجع الفلاح على الزيادة في الإنتاج والإنتاجية فمثلا فقد عرفت كل مستويات الإنتاج لكل المحاصيل الزراعية ارتفاعا، فنجد مثلا ارتفاع في معدل النمو لإنتاج الصوف بـ 0.9% وزيت زيتون53.1% خلال 2015، أيضا عرفت الحبوب ارتفاع في نسبة الإنتاج وذلك بمنتوج قدره 3.76 مليون طن.

ولا تزال هذه النتائج بعيدة عن أهداف الدولة بعيدة عن قيمة إنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار وكذا التخفيض في واردات المحاصيل الفلاحية بقيمة 2 مليار دولار والزيادة في صادرات المحاصيل الزراعية بقيمة 1.1 مليار دولار، وخلق مليون ونصف مليون منصب شغل.[1]

3-الصناعة في الجزائر: لقد النشاط الصناعي نموه خلال 205، حيث وصلت القيمة المضافة الصناعية إلى 9009 مليار دينار، لكن هذا القطاع يترتب في ذلك القطاعات خارج المحروقات لكن الدولة تسعى إلى الاحتكاك بخبرات العينة الموجودة بالخارج وهذا من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي للسيارات (مرسيدس في تيارت) و (رونو في وهران وغيرها) وهذا ما ساهم في تقوية قطاع الصناعة على المستوى البعيد.

رابعا: إصلاح المنظومة الجبائية: تسعى المنظومة الجبائية الجديدة إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، حيث تم اتخاذ اجراءات وتدابير تشريعية تهدف إلى تشجيع آليات محاربة الغش والتهريب الضريبيين فمثلا فيما يتعلق بالضريبة على أرباح الشركات فقد تم مراجعة بنسبة الضريبة على أرباح الشركات في إطار قانون المالية 2015 عند بنسبة 23% بينما في قانون الماكين التكميلي أصبحت تتراوح بين 19% و26% حيث تعرض 19% على المؤسسات الإنتاجية أما القطاعات، البناء، السياحة، تفرض عليهم سنة 23% وكذلك، الرسم على النشاط المهني فقد عرف بدوره مراجعة، حيث خفض من 2% إلى 1% بالنسبة للنشاطات المنتجة وإلى 1.5% بالنسبة لقطاع البناء، كما قام قانون المالية التكميلي 2015 بإدراج العديد الإعفاءات والتخفيضات بغرض دعم الإنتاج الوطني وذلك برفع الرسوم على بعض المواد المستوردة مثل المنتجات الفولاذية وقضبان الألمنيوم.

خامسا: المنظومة المصرفية:

اجتهدت المنظومة المصرفية الجزائرية في المحافظة على استقرار النمو بالنسبة للقروض الموجهة لتمويل الاقتصاد على الرغم من وجود انخفاض نسبي حيث وصلت النسبة 8.7%بعدما كانت 11.13% وهذا دليل على أن البنوك تسعى إلى تنشيط الاقتصاد.[2]

[1]-plan d'action felara 2019, ministère de l'agriculture de développement rural et de la peche, p06.

[2]-محمد بوطوبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 349-350.

خاتمة الفصل الرابع:

عرفت اقتصادات الدول المتقدمة والنامية هزات ناتجة عن جملة من الازمات ،حسب واختلفت شدتها من دولة الى اخرى وعلى حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في تلك الدولة .

بالنسبة للدول المتقدمة فقد عرفت ازمات عنيفة ،وذلك لكونها تتعامل بمفهوم العولمة الاقتصادية ،حيث انتشرت هذه الازمات بدرجات كبيرة،فمثلا الازمة التي عرفتها الولايات المتحدة استطاعت ان تنتشر عبر معظم اقتصادات دول العالم في ظرف وجيز وكلفت خسائر كبيرة ،ولهذا خرجت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبدأها الذي تبناه النظام الرأسمالي ،والذي يقضي بضرورة عدم تدخل الدولة عن النشاط الاقتصادي ،لكن في الواقع تدخلت الدولة في مواجهاتها للازمة من خلال تبني حزمةمن السياسات المالية والاقتصادية ،والتي في حقيقة الامر لم تعالج الازمة بالمستوى المبتغى ،فقد اثرت هذه الازمة على كل دول العالم ،وهذا مازرع الرعب في كافة انحاء العالم والسعى نحو مواجهة الازمة او حتى التنبؤ بالازمة لبعض الدول التي لم تكن تصلها الازمة بعد .

أما بالنسبة للازمة التي عرفتها الجزائر فيمكن القول على انها ازمة هيكلية تعود الى مرحلة مابعد الاستقلال كون الهيكل الانتاجي للجزائر يتشكل من سلعى واحدة وهي المحروقات ،وبالتالي فالاقتصاد الجزائري بات مرهون باسعار تلك السلعة .

وأزمة2014 التي عرفتها الجزائر تعد من اعنف الازمات منذ 1962 حيث حدث سقوط حر لاسعار البترول وهذا ماأدىإلى عجز في ميزان المدفوعات وكذا عجز في الميزانية العامة ، ومن هنا كان لزاما على الدولة ان تقترح مجموعة من السياسات مالية ونقدية تهدف في عمومها الى تنويع الاقتصاد .

لكن هذا السياسات لم تكن في مستوى الامكانات المتاحة ومستوى الازمة ،حيث لازلت الجزائر تتجرع مرارة الازمة ،حيث نفذ صندوق ضبط الإيراداتوأصبح من غير الممكن للجزائر ان تواجه العجز بدون اللجوء الى الاستدانة ،ايضا تهاوى احتياطي الصرف الى 105 مليار دولار في سبتمبر 2017 .

خاتمة

خاتمة عامة :

لقد هدفت هذه الدراسة الى ابراز الدور الذي يمكن ان تلعبه الدولة في مواجهة الازمة او تفادي الوقوع فيها ،حيث قامت الكثير من الدول بمجموعة من التدابير والاجراءات لمواجهة مختلف الازمات التي حدثت حتى الرأسمالية منها ،حيث تم التركيز على ازمة الرهن العقاري للولايات المتحدة الامريكية التي كان لها الاثر العالمي على الازمة ،ليس على مستوى الاقتصاد الامريكي فقط بل تعدى ذلك الى الاقتصاد العالمي .

كما تم اعتبار ان العولمة المالية والاقتصادية هي اهم العوامل التي دعت الى انتشار الازمة عبر مختلف انحاء العالم ،حيث تزايدت حالات عدم الاستقرار الاقتصادي واصبح ذلك ظاهرة دورية طويلة تؤثر على الدورة الاقتصادية للاقتصادات الرأسماليةبالأخص ،حيث اصبحت الاقتصادات الصناعية الكبرى تدعى باقتصاد الازمات ،وهنا اصبح انتشار الازمة امرا متاحا وبدرجة كبيرة وذلك من خلال توفر قنوات انتشار الازمة المتاحة من سوق راس المال وسوق سعر الصرف وغيرها من القنوات .

ولقد ضهر من هذه الدراسة وبعد اعتماد الدراسة التحليلية لمختلف الازمات كثل ازمة الرهن العقاري 2008 بالولايات المتحدة الامريكية ان الحكومة الامريكية ساهمت بمختلف جهاتها واجهزتها الى تقليص الاثر السلبي على اقتصادها وذلك من خلال تبني سياسات مختلفة سوآءا عن طريق وزراء المالية او من خلال البنوك المركزية .

ومن هنا اصبح لزاما على الدول ان تتخذ اجراءات مالية واقتصادية وقائية تفضي الى تطوير اساليب الانذار المبكر لتفادي وقوع الازمة مستقبلا .

ومن هنا ظهر التناقض الذي شكلته الرأسمالية التي كانت تنادي بالتأييد بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،وامام هذا المبدأ وفي ضل الظروف والازمات تحتم على الانظمة الرأسمالية ان تخرج عن صمتها وتنادي بضرورة تدخل الدولة لمواجهة الاختلالات التي يمكن ان تعترض اقتصاداتها من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية .

النتائج :

1-تختلف الاسباب التي تؤدي الى ضهور الازمة الاقتصادية، وذلك من دولة الى اخرى ومن اقتصاد الى اخر .

2-تعتبر تدخل الدولة في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية امرا ضروريا واكيدا،لان عدم تدخلها سيزيد من حدتها وسيطيل من عمرها .

3-هناك العديد من التناقضات التي تحتويها الانظمة الراسمالية التي تعاني من الازمة ،ففي وقت كانت الانظمة الراسمالية تنادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،غير اننا وعند حدوث الازمة نجد الدولة تسارع في تدخلها وبمختلف الاساليب والطرق .

4-ازمةالرهن العقاري 2008 في الولايات المتحدة الامريكية كانت عبارة عن تراكمات سبقت الازمة بعشرات السنين ولم تكن انية ،وهذا مادعا الى اعتبار ان الاجراءات الوقائية ينبغي ان تكون طويلة الامد .

5-تعد العولمة المالية والاقتصادية احد اهم العوامل التي اثرت على الانتسشار الواسع للازمة نحيث لا يمكن ان تواجه الازمة من خلال دولة على حدى ، وانما ينبغي تضافر كل الجهود والخطط على المستوى الاقليمي والدولي من اجل مواجهة هذه الازمات وتفادي الوقوع فيها .

6-تحوي الجزائر على ازمة هيكلية تبدا من 1962 وتستخلص افرازاتها الى يومنا هذا ن وذلك لاعتبار ان تضم اقتصادا ريعيا يعتمد على اسعار البترول في تمويله للميزانية والاقتصاد الوطني بصفة عامة .

7-يمكن للجزائر ان تخرج من ازمتها في اعتمادها على البترول ،واللجوء الى التنويع الاقتصادي كمخرج من الازمة

8-من خلال قوانين المالية مابعد الأزمة يظهر للجزائر انها تريد الخروج من ريعية الاقتصاد والتطلع الى اعتمادات قطاعات اخرى كبديل للمحروقات .

9-اضهار قوانين وتشريعات محفزة للاستثمار دليل على نية في تطوير معدلات النمو الاقتصاد وكذا السعي نحو المساهمة في الوصول الى الاستقرا الاقتصادي وبالتالي الخروج من الازمة .

10-لازالت الجباية البترولية تحظى بحصة معتبرة من إجمالي الإيرادات العامة.

11-حصة الناتج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي لا تزال ضئيلة مقارنة مع الامكانيات التي تحظى بها الجزائر في قطاع الفلاحة.

12-يعد صندوق ضبط الايرادات آلية مهددة بالتلف وذلك باعتبار عدم وجود فائض الجباية البترولية، وبالتالي اللجوء إلى طرق التمويل الغير تقليدية.

13-وضعية الميزان التجاري مرهونة بأسعار المحروقات.

14-نفقات التسيير تبقى دائما ومن خلال قوانين المالية أكثر من نفقات التجهيز.

15- التغيير في النظام الضريبي وفرض قيود وإجراءات صارمة من أجل التحصيل الضريبي.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تدخل الدولة هو الإجراء الإيجابي الذي يمكن من خلالها أن تتفادى الأزمة.

تعتبر هذه الفرضية صحيحة حيث اشتملت على تناقضات بين الرأسمالية وبين مواجهة الأزمة، فتنازلت الرأسمالية عن مبدأ رفع يدها عن النشاط الاقتصادي، حيث أصبح من الغير الممكن أن نتفادى الأزمة دون تدخل الدولة.

الفرضية الثانية: اقتصاد السوق هو العامل الرئيسي وراء وقوع الأزمات الاقتصادية.

تعتبر هذه الفرضية صحيحة وذلك كون أن النظام الرأسمالي الذي تبنى اقتصاد السوق عُرف على أنه مستودع للأزمات، حيث أن الثروة تنحصر عند فئة قليلة وهذا ما يزيد من البطالة والتضخم وكل المشاكل الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: العولمة المالية هي أحد أهم أسباب تدويل الأزمة.

تعتبر هذه الفرضية صحيحة أيضا وهي تشير إلى أن العولمة المالية سهلت من انتشار الأزمة إلى باقي دول العالم عامة، فما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من اختلالات اقتصادية أثرت

على اقتصادات دول العالم عامة والجزائر خاصة، التي ومن خلال انخفاض الطلب العالمي على المحروقات انخفضت أسعار البترول فتأثر بذلك اقتصاد الجزائر.

التوصيات :

على ضوء النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الحديث عن جملة من التوصيات التي تجعل من صناع القرار ياخذونها بجدية لتبني استراتيجيات مختلفة للوقاية من الازمات الدورية .

1-العمل على تقوية الانظمة البنكية باعتبارها الممول الرئيسي والاساسي للاقتصادات الوطنية .

2-يتطلب تفعيل اصلاحات عميقة في النظام المالي العالمي واعادة النظر في المؤسسات التي تشكل عهذا النظام .

3-النظر في القوانين والمراسيم والتشريعات للوصول الى سياسات واجراءات كفيلة لمواجهة ومجابهة الازمات الاقتصادية وجعلها اكثر مرونة مع الوضع الاقتصادي السائد ن والعمل على الخروج باجراءات قانونية تساهم بالتخفيف من حدة الازمة او تفاديها .

4-تجنب تبني اقتصاد السوق خصوصا في الدول التي تضم اقتصادات ريعية وغير متنوعة مثل الجزائر ن حيث ان ذلك يفتح الباب لاغراق السوق وبالتالي افاس المؤسسات الوطنية الفتية .

5-العمل على توفير سياسات مالية توسعية في المرحلة الحالية ،وذلك من اجل الضفر بمصادر تمويل جديدة تمنح الاريحية في المستقبل لتفادي الوقوع في الازمات .

6-تخفيض الاثر السلبي الذي تنجر عنه العولمة المالية والاقتصادية ن والعمل على اتخاذ الاجراءات الوقائية لمواجهة العولمة الاقتصادية اولا ثم الازمة الاقتصادية ثانيا .

7-منح اكثر استقلالية للبنوك المركزية في اتخاذها لتدابير واجراءات من مواجهة للتضخم او حماية لتدهور العملات المحلية وعلاقتها باسعار الصرف الاجنبية .

8-اتخاذ احتياطات الصرف الاجنبي كالية ضرورية وحتمية لحماية العملة المحلية وكذا تفادي الازمة الناتجة عن انخفاض العملة المحلية او حدوث عجز في موازين المدفوعات .

9-دخول الجزائر الى منظمة العالمية للتجارة في الوقت الحالي يؤزم الوضع اكثر وذلك باعتبار ان الاقتصاد الجزائري ليس لديه التنافسية الكافية لمواجهة التحرير الذي يمكن ان يحصل جراء هذا الانظمام .

ومن هنا يمكن القول ان هذه الاقتراحات والتوصيات التي ينبغي اتباعها لتجنب الوقوع في الازمات او معالجتها ومختلف القطاعات والمستويات سواءا اقتصادية اجتماعية او سياسية ،وذلك من اجل السعي نحو تنشيط الاقتصاد وتفعيله وذلك بخلق المناعة الكافية لمواجهة ومجابهة الاختلالات المستقبلية التي يمكن ان تحدث .

10-محاولة امتصاص السيولة النقدية الموجودة خارج الدائرة الاقتصادية والتي تفوق 50% من إجمالي السيولة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا : الكتب

1. أبلحوك. لغريب علي محمد تقي عبد الحسن القزويني، الأزمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 98
2. *أبو عروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة قسنطينة، 2000*
3. أحمد بديع بليح: محاضرات في الاقتصاد المالي، مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة 1982
4. أحمد بو عشرين الأنصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغرب الاسلامي دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركز العربي لأبحاث ودراسات سياساتها 2014.
5. أحمد جامح، النظرية الاقتصادية، دار النهظة العربية 1987.
6. أحمد زهير شامية، النقود والمصاريف، دار زهران للنشر، عمان 1993،
7. أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى ادارة الأعمال الدولية ، دار المربح الرياض 2001،
8. أحمد يوسف السحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع اشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل، مصر
9. اسماعيل عبد الرحمان حربي عريفا، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي) دار وائل للنشر والتوزيع، ط عمان، الأردن، 2004
10. اسماعيل علوى (عادل مياح الحرية الاقتصادية وتخل الدولة في النشاط الاقتصادي من المنظور الاسلامي
11. أعاد حمود القيس، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط، 2008
12. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع الجزائر 2004، ص280.
13. جلدة سامر، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة، عمان، الأردن ط، 2009 ص53.
14. جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن 2002،
15. جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة، مركز الغلام العربي، مصر، ط، 200
16. حاتم البيبلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق 1998
17. حازم البيبلاوي، الازمة المالية العالمية الحالية، محاولة للفهم.
18. حازم البيبلاوي، دليل الرجل العادي في تاريخ الفكر الاقتصادي، القاهرة دار الشروق، 1985
19. حسن غواضة، المالية العامة، دراسة مقارنة ط6، بدون دار نشر بيروت، 1983،
20. حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي الوراق للنشر والتوزيع.ط. 2007

21. حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، الوراق لنشر والتوزيع ط، 2007
22. حسين بن هاني، اقتصاديات البنوك والنقود، دار الكندي، الأردن 2003 ، 2006.
23. حسين عمر، "نظرية القيمة"، دار الشروق، جدة، السعودية، 1982
24. حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي قديما وحديثا ومعاصراً، دار الفكر العربي مصر 1994
25. خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطرد، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية للنشر ط، 2006
26. خالد شهادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة ط2 دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن 2005،
27. رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية بدون دار نشر
28. رشاد العمار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 ص 1.67
29. سامي خليل، الاقتصاد الكلي، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، مصر 1994، ص786.
30. سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي مكتبة النهضة العربية ، الكويت
31. سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص1.65
32. سعيد عبد العزيز عثمان المالية العامة، مدخل تحليل معاصر، دار الجامعية، 2008
33. سوري عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية. ط، 2009
34. السيد أمحمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية مصر 2009،
35. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسة، ط1، دار الفكر الأردن 2011،
36. شذا جمال خطيب، العولمة المالية و مستقبل الاسواق العربية لراس المال، مؤسسة طابا، مصر، 2002،
37. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2012
38. صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر 2001،
39. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع مصر2005،
40. صلاح الدين نامق، مقدمة في التجارة الخارجية، دار النهضة العربية القاهرة،
41. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، الجزائر، دار الفكر، 1993،

42. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 1999،
43. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على اعمال البنوك ، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 1999،
44. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1996، ص1.151
45. عادل فليح العلي، طلال محمود كفراوي، اقتصاديات المالية ج2 الايرادات العامة للدولة، جامعة الموصل، العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، ص230.
46. عاطف حسن التحلى، محمود الطنطاوي الباز، مقدمة في الاقتصاد المالي، مكتبة النصر الزقازيق، بدون تاريخ
47. عاطف حسن النقلي، مبادئ الاقتصاد المالي، مكتبة النصر، الزقازيق، مصر2002
48. عبد الحسن جليل العالي، سعر الصرف وادانته في ضل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات) دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2014
49. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وامكانات التحكم "عدوى الأزمات المالية دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2005 ص ص 35.38.
50. عبد الحميد عبد المطلب ,الديوان المصرفية المتغيرة والازمة المالية والمعرفة العالمية ,الدار الجامعية الاسكندرية 2009 , ص 286
51. عبد الحميد مرغيت، الدورات الاقتصادية مع الاشارة إلى حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية جامعة حنبعل
52. عبد الرحمان سيرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية2001
53. عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية المالية لكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003،
54. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (ج02) على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) الجزء الثاني ط1، مجموعة الدول العربية مصر 2003
55. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية
56. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971،
57. عبد النبي اسماعيل الطوجي، التنبؤ المبكر الأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الفائدة، مصر،
58. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع. ط. عمان 2001
59. علي السلمي، الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد، دار الأهرام الاقتصادي للكتاب، مصر، 1992،

60. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل اقتصاد اسلامي، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية ط11997،

61. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة) مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ط 1997

62. غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب، الجزائر 1986،

63. -غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2000

64. -فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مدخل للدراسات الاقتصادية دار النشر المغربية الدار البيضاء

65. فلي حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع عمان، ط12006،

66. مبحث القريش، تطور الفكر الاقتصادي ط2، روائل للنشر الأردن 2011

67. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2004،

68. مجموعة من ، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور اسلامي مركز العلمي، جامعة الملك عبد العزيز 2009

69. محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي الاسكندرية

70. محمد ابراهيم الشافعي، مبادئ المالية العامة دار النهضة العربية، القاهرة 2008،

71. محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003،

72. محمد سيد عابد التجارة الدولية، الاستعاع الفنية، الاسكندرية،199.

73. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء، عمان الأردن 2009،

74. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط1 دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007،

75. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004

76. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية،

77. محمد عبد المنعم عفر، السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتقديم التقدم.

78. -محمود حميدات، مدخل، التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الثالثة 2005، ص1.76

79. محمود صفوت قابل، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية، مصر 2004

80. مدحت القريش، تصور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر ط2،

81. مصطفى محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية الساتة القاهرة، 1988،

82. -ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهر والأبعاد، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003

83. منذر محمد قحف، الاقتصاد الاسلامي، دار القلم، الكويت 1989

84. منى كمال، الاطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية و النقدية، 2010،

85. منير ابراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، دار المعارف مصر، 1999

86. موسى سعيد مطر وأخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008

87. الميداني، 2002،

88. ناظم محمد ثوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق 1995، ص1.300

89. نبيل حشاد، دليلك إلى بازل2 الجزء الأول

90. نزار سعد الدين العبسي، عبد المنعم السيد علي: النقود والأسواق المالية ط1 دار الحامد عمان، الأردن 2004،

91. نعوم ابراهيم عبود، مشكل وأزمات اقتصادية تغلق العالم 2005

92. هارون محمد صبري، أحكام الأسواق المالية ط، عمان الأردن، دار النفائس 1999

93. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام الاسلامي والنظام المالي المعاصر، دراسة مقارنة ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر 2007،

94. يخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003

95. يوجين فارجا، أزمة النظام الرأس مالي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، بيروت 1975

ثانيا : الرسائل العلمية

96. ابراهيم عبد الحافظ، اشكالية الازمات الاقتصادية في الانظمة الرأسمالية المنعدمة، حالة انعكاس الازمة المالية العالمية 2008 على اقتصادات البلدان العربية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016،

97. أسامة بوشريط، دور السياسة النقدية وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر 2000- 2013 ماجستير، جامعة المدية 2014، 2015،

98. بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي والتوازني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك مالية 2013، 2017

99. بن أعمر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية، دراسة سياسية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2012 (2013)

100. بن طالبي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي، حالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1970- 2011) دكتوراه جامعة الجزائر3، 2012- 2013

101. بن عمرة عبد الرزاق، أهم قنوات انتقال تأثير السياسة النقدية في الجزائر، ماجستير، جامعة بومرداس 2014- 2015،

102. بن ناصر محمد، مستقبل واتجاهات النظام المالي العالمي أمام تواتر الأزمات المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود وبنوك جامعة الجزائر 2014- 2015

103. بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990- 2005) دكتوراه، جامعة الجزائر 2007- 2008، 66.

104. بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 2006/2005

105. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي، دراسة مقارنة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2004- 2005،

106. جنان أحمد، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الوضعي والنظام الاسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014- 2015،

107. الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازي في الجزائر- أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر32013- 2014

108. حياة نجار، ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية، الجزائرية، أطروحة ومقدمة لكل منها "الدكتوراء، علوم اقتصادية جامعة سطيف1-2013، 2014

109. خفاش نبيلة، دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010/2009

درواس مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر ،أطروحة الدوكتوراه، كلية العلوم الاقتصادي، وعلوم النشر جامعة الجزائر 2005-2006.

110. دوحة سلمى، أكثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية جامعة بسكرة، 2014. 2015.

111. صرارمة عبد الوحيد، تدخل الدولة في ظل الأشغال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده، مطروحة مقدمة النيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منشوري، قسنطينة، 2008، 2007،

112. صلاح الدين شريط، دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية، دراسة غربة جمهورية مصر العربية، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2011- 2012

113. عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي ماجستير، جامعة الجزائر، 2000- 2001

114. كن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر من خلال الفترة (2000-2009) ماجستير جامعة الجزائر 2011،

115. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر- تونس، أطروحة دوكتوراه مقدمة لنيل شهادة دوكتوره العلوم في العلوم الاقتصادية 2013- 2014،

116. ماجدة مدوح، تعاليم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير 2002، 2003،

117. محمد عبد المؤمن، الميزانية العامة للدولة في ظل الاصلاحات الاقتصادية رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علو اقتصادية، جامعة الجزائر 1998- 1999

118. معمري ليلى، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم. دراسة حالة الجزائر، ماجستير 2013- 2014

119. منصور آمال: ندخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، والمتلقي الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، واقع ورهانات 24/23/فيفري 2011 ص16،17 جامعة غرداية

120. ناجي بن حسين، دراساة تحليلية لمناخ الاستمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامع منوري قسنطينة، 2006-2007 ص33.

121. ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوفي ومواجهة الأزمات المالية الدولية،" دراسة حالة الأزمة المالية العالمية" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة تلمسان 2014- 2015

122. يحياوي عبد الحفيظ، اشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة للفترة(1980- 2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2015- 2016،

المجلات العلمية

123. ابراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية، ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد اسلامي مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد12/غرداية الجزائر 2011.

124. أمال فحايري، أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، من العولمة واقتصاديات شمال افريقيا جامعة الشلف، العدد 03 ديسمبر 2005

125. أنور هاكانقوتاش، أزمة شرق آسيا عبر البلدان منظمة المؤتمر الاسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية 2001،

126. اياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، أسبابها وسبل مجابهتها مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية العدد الثاني 2008

127. بول بيرندسبان، ضريبة توبين و استقرار سعر، مجلة التمويل و التنمية ، جوان 1996

128. بلقاسم العباس، ادارة الديون الخارجية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط العدد الثلاثون جوان 2004

129. بريندا حونثاليثارموسو "استنباه لتوفير انذار مبكر بالأزمات المعرفية، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي جوان 1999،

130. بلقلسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأخطار العدد 23، الكويت نوفمبر 2003

131. رحيم حسن، الإطار الفكري والمؤسس للعولمة الاقتصادية، من كينزا لي الي ستيلغينز، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5، جامعة الشلف، جانفي 2008،

132. -دينا أحمد عمر، أثر أسواق الأوراق المالية العربية في النمو الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين العدد 96 سنة 2009

133. سلام عبد علي العبادي امتثال عبد الله غني العزاوي السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 96

134. شوقي بورقية، دور نظرية الاشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف العدد 10 سنة 2010

135. سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية 1997

136. عبد الرزاق سعيد بلعباس، مامعنى الأزمة، كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيزط، 2009

عبد الستار عبد الحميد سلمي، حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي يفصل اقتصاد السوق، مجلة مصر المعاصرة

137. صالح السعيد، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الامكانات المتاحة للمؤسسة الانتاجية بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن (القطن المعقم) مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012،

138. صالحي نصولي و منير راشد، تحرير حساب راس المال في جنوبير البحر المتوسط، مجلة التمويل و التنمية (صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1998)،

139. عقبة عبد اللاوي وآخرون، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929–2008، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 05 ديسمبر 2016،

140. عيد عبد الله الجهني، أثر العجز في الانفاق الحكومي على ربحية واحتياطات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد والادارة، المجلد 20 العدد 02 المملكة العربية السعودية 2006،

141. 1–فارس هباش، دراسة للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للقرنين 1992– 2001 و 2002– 2011، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف1 العدد 14 سنة 2014

142. قحطان عبد السعيد، الأزمة المالية الآسيوية 1997، الأزمة المالية العالمية 2008، الأسباب والآثار والدروس المستفادة ...دراسة مقارنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي وعشر ص.

143. محمد لمين وليد طالب، انعكاسات الازمة المالية العالمية 2008، على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، العدد 2010/06.

144. نزهان سهو، الأزمة المالية العالمية الراهنة، المفهوم، الأسباب، التداعيات، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون 2010

145. ونادي رهيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياساتها المالية أبحاث اقتصادية وادارية، العدد التاسع، جوان 2011

146. منصوري الزين، دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السوق، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21 جوان 2012
147.

الملتقيات العلمية :

148. أحمد رشاد موسى، دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاتحاد والتشريع 1994
149. الاخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد المتلقى الدولي الثامن، جامعة مسيلة
150. بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية ومنهج الاصلاح، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، 14- 15 ديسمبر 2005 جامعة الشلف.
151. جاسم المشاعي، الأزمة الاقتصادية الآسيوية، محاولة تشخيص أكثر شهر الرابع لأسواق المالية الضريبية، بيروت، لبنان، 8ماي 1998،
152. الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، انعكساتها وحلولها، ورقة مقدمة في ايطار مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي جامعة المبان 13، 14، مارس 2009
153. رمضان صديق، دور السياسة المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مع الاشارة لمصرالمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية 1. 2 أفريل 2009 ص.
154. زهية كواش، فتيحة بزجاج جيلالي مغراوة، مرجع سبق ذكره1-زهية كواش، نخبة في حاج جيلالي مغراوة، الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الملتقى للدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، 5.6 ماي 2009
155. ساعد مرابط(الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية) مرحلة الأزمة المالية العالمية
156. ساعد مرابط، الازمة المالية العالمية 2008، الجذور و التداعيات، ملتقى علمي دولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، 20، 21 اكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف،
157. شريط عابد، سدي علي، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي محاولة الفهم واقتراح الحلول، المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاد التمويل الاسلامي، النمو المستدام للتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي الدوحة دولة قطر 18 إلى 20 ديسمبر 2011

158. صندوق النقد الدولي، مجموعة الاربعة و العشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية و التنمية ، بيان 24 ابريل 2009،

159. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية بيروت، لبنان، 2001،

160. عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد، أسبابه، آثاره وعلاجه، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى

161. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي دار زهراء الشرق 2007،1 فينو تانزي، التحول الاقتصادي و الدور المتغير للحوكمة، مجلة التمويل و التنمية (صندوق النقد الدولي، جوان 1999)،

162. عرابة رابح، بن عوالي حنان، ماهية الأزمات المالية والأزمة الحالية بحث مقدم للملتقى الدولي، أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الاسلامية 06. 07. 2009 جامعة قسنطينة

163. عزازي فريدة، تمنحه المديونية الخارجية الجزائرية، دراسة سياسية (1970، 2006) جامعة الجزائر

164. علي بن يحي عبد القادر، تأثير نظام الحكومة على التنمية الاقتصادية للبلدان العربية، دراسة تحليلية قياسية للفترة، 1996، 2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014، 2015.

165. علي فلاح المناصر، وصفي عبد المالك الكساسية، الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها تداعياتها وسبيل العلاج، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات الفرص، الآفاق، جامعة الزرقاء، عمان بوني 10، 11 نوفمبر 2009

166. علي لطفي، اقتصاديات السوق، السلبيات وكفية التغلب عليها تحت مقدم للمؤتمر العلمي السادس والعشرون للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإقصاء والتشريع 16/15نوفمبر 2007.

167. عمار دعمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض المؤشرات الاقتصاد الجزائري، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، 20، 21 أكتوبر 2004

168. كريستيان ملرر، عين العاصفة– يدفع الطابع الجديد للأزمات بالاسراعباعادة التفكير في اجراءات الوقاية وتدابير الحل، مجلة التمويل و المجلد 39. عدد4 (صندوق النقد الدولي ديسمبر 2002

169. محمد حامدي ، التاسيسلظري لازمة المالية العالمية ، بحث قدم لملتقى دولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدية و احوكمة العالمية ، 20–21 اكتوبر ، 2009 ، جامعة سطيف

170. محمد عبد المطلب أحمد، النظام الاقتصادي في الاسلام دراسات في الاسلام، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، العدد السابع والأربعين، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر القاهرة، مصر ص333.

171. مدحت خليل العراقي، القضايا الاقتصادية المعاصرة وتأثيرها على دور الدولة دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين

172. مزيود ابراهيم، انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية والمصرفية العربية، واقع وتحديات،

173. مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية و استراتيجيات مواجهاتها مع الى قطاع المصرفي الجزائر، ملتقى المصرفية الجزائرية، اهم التحولات الاقتصادية واقع و تحديات

174. موسلي أمينة، عدوى الأزمات المالية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد 05 . 2014

175. وصاف سعيدي، الدور الاقتصادي الجديد للدولة في ظل العولمة الملتقى الدولي في اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004، ص38.

176. يسير دونتي، دور الحكومة في اقتصاد السوق، سلسلة بحوث ومنافسات حلقات العمل والعدد السادس 2ماي 2000 دمشق سوريا، التوجهات الاتمانية في مطلع الألفية الثالثة، دور الحكومات الاثماني في ظل الانفتاح الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ضبي 2001.

التقارير العلمية :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016

قانون المالية الجزائري 2009-2016

المراجع باللغة الاجنبية:

177.Alex jacquenin et autres , fondements decononiepolitique, de boeck université, bnuxelles 2001, p430.

178.Ahmed kaier « essai d'élaboration d'une système preventif de crise de charge, semaire doctoral du SDRI EMMA organiser par le CEMAFI, université de mise sophiaantipolis mars 2004 p.

179.andrew berg &cathreine, l'art difficile de prevenir p8. Les crises economique

180.1Barry charck ,politcarlecononyacomparatureapprochpeagerpublishes

181.barrycharck, politicoleconory a conparativeopproch

182.-Basel 3 Aglobolregulatoryfraneworkformoneresilientbanks and bankingBazelconolige on BankingSuyninsion, 2010.

183.Borrycharkopat

184..arrisnet. p. petit. J p(Tchanges et Finance internationale les enjeux) paris 1996

185.Franklin allen- Douglasgal :Finantial contagion , finantial institution center:presentedat NBER NO.981311998

186.graciela&carmen M reinhart the turin crises, the causes of barking and balance of paymentsproblems, the americaneconomicreview vol 89 n= 3 (une 1999)

187.1hanstiemeyer, econimier sociale de marchè et statsilitemonetaire, economica ;1996p06.

188.1 Hebahandoussa , the role f the state pfegypt in the therd world develppement dohnharrieshvislondon 1995

189.1isbelleguisnel

190.ivinghowe, beyond the welfare state (new yorkschocken books 1982,

191.jTanbyal- oliveiraMigrielFawaeCastio, Mapping a countrys, conpititive Positive: a real exchange rate approach ,studiesmicononis and finace 2011

192.Kalsopatancynthia et letondofrancois, les cycleeconomique, reuneproblemeseconomique n= 49, 29 juin 2008

193.Lecaillnjendider et autres, economiccondamporaine, analyses et diagnostic 3 edition de book paris 2008

194.mahfouddjebbar, predictingfinancial crises myth p15 and reality, recueil de communication du college international sur la crise financiere et economique et governance mondial (algerie, setif, universitefarhatabass du 20 au 21 octobre 2009

195.Marco Onado. The subprime crises who pays and what needs fessing. Andrew Felton and Carmen Reinhart. The first global financial crises of the 21 stcentury . Centre for economic policy research June 2008

196.Plihon Dominique , Les desordres de la finale, cryesboursieres, corruptor mon dialisortion OPU. 2006.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

قائمة الجداول والاشكال

مقدمة عامة .....أ

الفصل الاول : نطاق تدحل الدولة في النشاط الاقتصادي

تمهيد 2
المبحث الأول: تطور الدولة في النشاط الاقتصادي 3
المطلب الأول: مفهوم الدولة **3**
المطلب الثاني: دور الدولة في المذاهب الفكرية. 5
أولاً: دور الدولة عند الاغريق 5
ثانيا: دور الدولة عند التجاريين 5
ثالثا: تدخل عند الفيزيوقراط 6
رابعا: تدخل الدولة عند الكلاسكين.....8
خامسا: تدخل الدولة عند النيكولاسيكنين: 8
سادسا: تدخل الدولة والمحافظين 9
سابعا: الاشتراكية وتدخل الدولة 10
ثامنا: الفكر الاسلامي وتدخل الدولة.....11
المبحث الثاني: اساليب ومبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي 13
المطلب الأول: مبررات تدخل الدولة 13
أولا: توفير السلع والخدمات الانسانية للمجتمع وأساليب تدخل الدولة. 13
ثانيا: إعادة توزيع الدخل والثروة وأساليب تدخل الدولة 13
ثالثا: علاج اخفاقات السوق: 14
رابعا: الضوابط التي يجب أن تتحكم الدولة عند التدخل في المجال الاقتصادي: 18
المطلب الثاني: اتسبع دور الدولة 19
أولا: دولة الرفاة 20
ثانيا: حماية مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة.....22
ثالثا:دفع التنمية الاقتصادية : 27

رابعا: التخطيط الاقتصادي: 33
المطلب الثالث: دور الدولة في ظل العولمة الاقتصادية..... 23
أولا: مفهوم العولمة الاقتصادية:..... 23
ثالثا: الدولة الاقتصادية والعولمة:..... 26
رابعا: اقتصاد السوق (الاجتماعي واقتصاد السوق الاشتراكي: 32
خامسا: قواعد اقتصاد السوق..... 34
المطلب الثاني :نماذج تطبيق اقتصاد السوق 35
المطلب الثالث: دور الدولة في ضل اقتصاد السوق..... 34
أولا: نماذج علاقة الدولة بالسوق. 35
ثانيا: عيوب واختلالات اقتصاديات السوق 37
ثالثا: الدولة واقتصاد السوق : 39
المطلب الرابع: الحوكمة واقتصاد السوق 40
أولا: ماهية الحكم الراشد..... 41
ثانيا: خصائص مؤشرات نظام الحكومة 41
ثالثا: معايير الحكومة المعتمدة من قبل الجمعية الدولية للتنمية. 43
خاتمة الفصل الأول : 44

الفصل الثاني: التاصيل النظري للازمات المالية

مقدمة الفصل الثاني : 46
المبحث الأول: الايطار النظري للأزمة المالية..... 47
المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية..... 47
المطلب الثاني: الأزمة المالية في الفكر الاقتصادي 49
أولا: تقديم ساي للمنافذ والأزمات 49
ثانيا: سيسموندي والأزمة 50
ثالثا: دافيد ريكاردو والأزمة..... 50
رابعا: نظرية ماركس في الأزمة 51
خامسا: الفكر الاقتصادي الاسلامي والأزمة 51

المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية 52
الفرع الأول: الأزمة المصرفية..... 52
أولا: الاطار النظري للبنوك التجارية..... 52
ثانيا : وظائف البنوك التجارية 53
ثالثا لجنة بازل:..... 54
رابعا: مفاهيم الازمة المصرفية 57
الفرع الثاني: أزمة سعر الصرف 58
أولا: مفهوم سعر الصرف 58
ثانيا: أشكال سعر الصرف 59
ثالثا: أنظمة سعر الصرف 61
رابعا: سوق الصرف 62
خامسا: أزمة العملة 64
الفرع الثالث: أزمة الأسواق المالية..... 65
أولا: مفهوم الأسواق المالية 65
ثانيا: كفاءة السوق المالية 68
ثالثا: أزمة الأسواق المالية 69
الفرع الرابع: أزمة الديون..... 69
أولا: مفهوم الديون 69
ثانيا: مكونات القروض الخارجية 70
ثالثا: أزمة المديونية:..... 72
المبحث الثاني: تداعيات الازمة المالية 75
المطلب الاول: اسباب الازمة المالية 75
أولا: عدم استقرار الاقتصاد الكلي: 75
ثانيا : تشوهات القطاع المالي : 75
ثالثا: الفقاعات المضاربية 76
رابعا: مكونات تدفقات رأس المال..... 77
المطلب الثاني: العدوى المالية..... 77

أولا: مفهوم العدوى المالية 77
ثانيا: أنواع العدوى المالية 78
ثالثا، نماذج العدوى المالية: 79
المطلب الثالث: الإطار النظري للأزمات الاقتصادية 81
أولا: مفهوم الأزمات الاقتصادية 81
ثانيا: أنواع الأزمات الاقتصادية 81
ثالثا: الدورة الاقتصادية 82
المطلب الرابع: لمحة تاريخية عن أهم الأزمات المالية: 88
المبحث الثالث: إدارة الأزمات والتنبؤ بها 99
المطلب الأول: مفهوم نظام الانذار المبكر ودور أنظمة الانذار 99
أولا: مفهوم نظام الانذار المبكر في توقع الأزمة: 99
ثانيا: دور أنظمة الانذار المبكر في توقع الأزمة: 100
المطلب الثاني: أهمية نظم الانذار المبكر ومدى فعاليته 100
أولا: أهمية نظام الانذار المبكر 100
ثانيا : مدى فعالية نظم الانذار المبكر 101
المطلب الثالث: بناء نماذج نظم الانذار المبكر 102
المطلب الرابع: انتقال الأزمة من صبغتها المالية إلى صبغتها الاقتصادية: 104
خاتمة الفصل الثاني 106

الفصل الثالث: اثر السياسة الاقتصادية على ميزان المدفوعات

مقدمة الفصل الثالث : 108
المبحث الأول: السياسة المالية والأنظمة الاقتصادية 109
المطلب الأول: الاطار النظري للسياسة المالية. 109
الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية. 109
الفرع الثاني : ادوات السياسة المالية 110
الفرع الثالث: أهداف السياسة المالية 118
أولا: التوازن المالي 118

ثانيا: الأهداف الاقتصادية 119
ثالثا: التوازن الاجتماعي..... 120
المطلب الثاني: السياسة المالية والنظام الرأسمالي 120
أولا: السياسة المالية والمدرسة الطبيعية 120
ثانيا: السياسة المالية والدولة الحارسة 120
ثالثا: السياسة المالية و الدولة الراس مالية: 120
رابعًا: السياسة المالية والاشتراكية 122
خامسا: السياسة المالية والنظام الاسلامي 123
المبحث الثاني: السياسة النقدية والأنظمة الاقتصادية..... 125
المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية..... 125
الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية 125
الفرع الثاني: تطور الفكر الاقتصادي والسياسة النقدية 126
أولا: السياسة النقدية عند الكلاسيك..... 126
ثانيا: السياسة النقدية عند كينز 128
ثالثا: السياسة النقدية عند المدرسة النقدية 130
رابعًا السياسة النقدية عند النيوكلاسيك..... 132
الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية. 133
اولا: الادوات الغير مباشرة 133
ثانيا: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية..... 134
المطلب الثاني: السياسة النقدية والنظام الاقتصادي الاسلامي 136
الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الاسلامي..... 136
أولا: تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية 136
ثانيا: تغيير نسبة نقدية الزكاة..... 136
الفرع الثاني : اهداف السياسة النقدية في ظل اقتصاد اسلامي 137
المطلب الثالث: السياسة النقدية والنظام الرأسمالي. 138
الفرع الأول: السياسة النقدية في النظم الرأسمالية المتقدمة..... 138
الفرع الثاني: السياسة النقدية في النظم الرأسمالية المتخلفة..... 139

المطلب الرابع : السياسة النقدية في النظم الاقتصادية الاشتراكية 139
المبحث الثالث: السياسة التجارية والأنظمة الاقتصادية. 141
المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية. 141
الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية. 141
الفرع الثاني: أنواع السياسة التجارية 141
الفرع الثالث: أهداف السياسة التجارية. 144
خاتمة الفصل الثالث : 146

الفصل الرابع:اثر الازمات على اقتصاديات الدول

المبحث الاول: ادارة الازمات و الاتجاهات الحديثة لمواجهة الازمات في ظل العولمة الاقتصادية....149
المطلب الاول: الاطار المفاهيمي للعولمة الاقتصادية 149
الفرع الاول: مفهوم العولمة الاقتصادية.....149
الفرع الثاني: اسباب انتشار العولمة المالية:.....150
اولا: التقدم التكنولوجي 150
ثانيا: ظهور الابتكارات المالية:.....150
ثالثا: عجز الاسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:.....150
رابعا: تنامي الرأسمالية المالية:.....150
الفرع الثالث: مظاهر العولمة المالية: 151
الفرع الرابع: العوامل التي ادت الى تطور العولمة المالية:.....152
الفرع الخامس: ايجابيات العولمة المالية:.....153
المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في تفادي الازمة المالية.....154
اولا: تقوية اجهزة الرقابة البنكية: 154
ثانيا: نبض السوق:.....154
ثالثا: وسائل مراقبة السيولة: 155
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للوقاية من الازمات المالية:.....155
اولا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي:.....155

ثانيا: ضريبة التوبين: 152
ثالثا: اعادة النظر في طريقة عمل وكالات التصنيف: 152
رابعا: اعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة: 159
خامسا: سعر الصرف و الاحتياطات: 160
المطلب الرابع: البنك الدولي في مواجهة الازمة 160
المبحث الثاني: اثر الازمات على اقتصادات الدول المتقدمة 162
المطلب الاول: ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية: 162
الفرع الاول: اسباب ازمة الرهن العقاري 162
اولا: التوسع في منح القروض عالية المخاطر: 163
ثانيا: توريق القروض العقارية: 163
ثالثا: المشتقات المالية: 163
رابعا: اوضاع غير مستقرة في الاقتصاد الكلي: 163
خامسا : اشتراط الربحية من طرف المساهمين : 165
سادسا : تراجع معايير الاقراض :..... 165
سابعا : العجز التوأم في الميزان التجاري والموازنة العامة : 166
الفرع الثاني :مظاهر ازمة الرهن العقاري : 166
اولا : بداية الازمة: 166
ثانيا: تدويل الازمة: 170
ثالثا: انتقال الازمة الى الاقتصاد الحقيقي: 172
الفرع الثالث :الحلول المقترحة لمواجهة الازمة 177
اولا : خطة الانقاذ الامريكية 177
ثانيا :خطة الانقاذ الفرنسية..... 179
ثالثا :خطة البلدان الصناعية السبعةG7 179
المطلب الثاني:الأزمة اليونانية: 180
الفرع الأول: واقع الاقتصاد اليوناني 181
الفرع الثاني: الديون السيادية في اليونان 182

الفرع الثالث: الحلول المنتهجة لعلاج الأزمة اليونانية.....182
المبحث الثالث: أزمة 2014 في الجزائر وظرف معالجتها 183
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري 183
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية.....183
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات 196
المطلب الثالث: الأزمة النفطية في2014 في الجزائر.....197
المطلب الرابع: الاصلاحات والبدائل للأزمة النفطية في الجزائر 2014.....201
خاتمة الفصل الرابع: 206
حاتمة عامة 208
قائمة المراجع.....214
فهرس الموضوعات 228